ابن أبي العافية
وآراؤه النحوية والصرفية

دكتورة

نادية عبد الحميد عبد الله عبد الحافظ

الأستاذ المساعد والقائم بأعمال القسم
بكلية البنات الإسلامية والعربية
بالقاهـــرة ٢٠١٧م

الإهداء

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

المقدمة

الحمد لله الذى لا يُؤدى شكرُ نعمة من نعمه إلا بنعمة منه، أحمده حمداً كما ينبغى لكريم وجهه وعظيم سلطانه، واستعينه استعانة من لا حول له ولا قوة إلا به، ونصلى ونسلم على خير الخلق عندك وأحبهم إليك وأكرمهم لديك سيدنا محمد الذى اصطفيته للرسالة، وأيدته بالمعجزة، وآتيته من جوامع الكلم ما طوى به غزير المعانى فى اليسير من الألفاظ، فكان بيانه النبوى الشريف أبلغ ما عرفت فصحانا بعد كتاب الله، وبهما هدى الله الضال وأرشد الحائر وعلّم الجاهل.

وبعد،،،

فلم تحفظ لنا الأيام شيئاً من تراث ابن أبى العافية النحوى، ولا شيئاً من كتبه فى النحو ولا في العلوم الأخرى التى صنف فيها. لذا ستظل أحكامنا عليه قاصرة حتى يتوفر لدينا قسط متكامل من آثاره فى هذه العلوم يكشف عن آرائه مفصلة غير منقوصة حسبما أرادها ووضعها، لا حسبما فهمها العلماء وأوجزوها فى مصنفاتهم.

فقد تناول النحاة أشتاتاً من آراء ابن أبى العافية فى مصنفاتهم، ولكن ذلك كله لا يكشف عن فكر الرجل حق الكشف، ولا يصلح أساساً لإعطاء صورة متكاملة عنه ؛ وذلك إننا قد ورثنا كثيراً من العلم المنتفع به وهو ماظهر بين العلماء، ومنه مايحتاج إلى البحث والتنقيب عنه لإظهاره إلى الوجود، ومن أجل ذلك وجدت أن دراسة ابن أبى العافية موضوع جدير بالبحث والدراسة، وذلك لعدم شهرة هذا العالم، والوقوف عليه، فحاولت فى هذه الدراسة أن ألقى الضوء على هذا العالم بجمع ما يمكن من آرائه لكى يستفيد منها الدارسون، ولعلى بذلك أن أكون سبباً فى شهرته، وذلك

بإيراد وجمع ماله من الأراء التى تبرز شخصيته وتحدد معالم منهجه فى النحو، وتقديمها لدى الدارسين وخصوصاً أنه قد نقل عنه كثير من العلماء المتأخرين كابن الباذش وابن خروف، وابن أبى الربيع، وأبى حيان، والمرادى، وابن هشام، وابن عقيل، والشاطبى، وابن الفخار، والدمامينى، وغيرهم.

ولم يكن الوقوف على آرائه عملاً سهلاً أو مطلباً ميسوراً، فكان علىّ أن أبحث عن هذه الآراء فى أمهمات كتب النحو وموسوعاته كالتذييل والتكميل، وارتشاف الضرب لأبى حيان، وشرح الشاطبى على الألفية، والدرر اللوامع وغيرها.

وعلى الرغم من مشقة البحث، ووعورة المسلك، فقد أخلصت النية وبذلت غاية الجهد حتى استطعت الوقوف على قدر من آرائه يصلح لتقديمه للباحثين والدارسين.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتى بعد هذه المقدمة فى ثلاث فصول:

الفصل الأول: عن حياة ابن أبي العافية وأثره في الخالفين:

١- ابن أبى العافية نشأته، وحياته، وتحدثت فيه عن اسمه، ومولده، ونشأته، ومكانته العلمية، وشيوخه، وتلاميذه ووفاته.

٢- أثره فى اللاحقين به

الفصل الثانى: عن آرائه التى انفرد بها.

أما الفصل الثالث: فهو عن آرائه التى اتفق فيها مع بعض الأئحة من العلماء، واشتمل على:

١- ماتابع فيه عالماً بعينه.

٢- ماتابع فيه أكثر من عالم.

٣- ماتابع فيه جمهور النحويين.

٤- ماتابع فيه جمهور الكوفيين.

وقد اتبعت فى عرض آرائه المنهج التالى:

- وضع عنوان لكل رأى يتناسب مع الموضوع الذى قيل فيه.
- ذكر نص نسبة الرأى لابن أبي العافية كما جاء فى الكتاب الذى استقيته منه.
- القيام بتوثيق ذلك الرأى من الكتب الأخرى مبتدأة بالأقدم فالأقدم.
- القيام ببيان ومناقشة وتحليل ذلك الرأى من خلال كتب النحو.
- توثيق الأراء والأقوال الواردة فى المسألة التى جاء فيها ذلك الرأى.
- تخريج الآيات القرآنية، وكذلك الشواهد الشعرية وذلك بنسبتها إلى قائلها، وذكر أبحرها.

وأما الخاتمة فذكرت فيها بإيجاز أهم ما وصل إليه البحث من نتائج، وأخيراً ذُيّل البحث بفهرس للآيات القرآنية، وآخر للشواهد الشعرية وثالث لأهم المراجع، ورابع لموضوعات البحث.

وبعد

فهذا بحث متواضع أضعه بين يدي القارئ، ولم آل جهداً فى البحث عن جمع أطرافه من أماكنها التى يمكن أن توجد فيه أشلاؤه، فإن أكن قد وفقت فبفضل الله ورحمته، وإن تكن الأخرى فحسبى أننى قد اجتهدت، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الدكتورة

نادية عبدالحميد عبدالله عبدالحافظ

الإهداء

الفصل الأول

حياة ابن أبي العافية، وأثره فى الخالفين

الإهداء

أولاً: ابن أبى العافية: نشأته وحياته.

أولاً: نشأته: لم تذكر لنا كتب التاريخ والتراجم شيئاً عن حياة هذا العالم، ولا عن مولده، ولعل ذلك راجع إلى أن الأقدمين لم يهتموا كثيراً بتحديد تاريخ الميلاد، فلم يمكن تعيينه على وجه اليقين لكثير من الأعلام النابهين والأئمة المتقدمين، إلا أن السيوطى قد جاء بتاريخ لميلاده يحتاج إلى وقفة ونظر كما سيأتى – بأنه ولد سنة خمسمائة وست وخمسين بغرناطة، ومات سنة خمسمائة وثلاث وثمانين وله شعر[1]

أما الحافظ بن حجر العسقلانى، والصفدى فقد اقتصرا على ذكر سنة وفاته فقط. فقال الأول:هو أبو بكر محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن خليفة بن أبى العافية، أديب عارف باللغة العربية. توفى سنة خمسمائة وثلاث وثمانين [2] **وهو نفس التاريخ الذى ذكره السيوطى.**

وقال الثانى: مرقماً له برقم (١٣٩) قائلاً: (الكتندى الشاعر) محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن خليفة بن أبى العافية الأزدى الغرناطى أبو بكر الكتندى – بضم الكاف والتاء وسكون النون وكسر الدال المهملة – لقى ابن خفاجة الشاعر. وكان أديباً شاعراً لغوياً. توفى سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة [3]**.**

أما القفطى فقد ذكر تاريخاً آخر لوفاته، وكذلك مكان نشأته، مترجماً له برقم (٦٠٣) بقوله: هو: محمد بن أبى العافية النحوي المقرئ الأشبيلى، الإمام بجامع أشبيلية، أبو عبدالله، أخذ عن أبى الحجاج الأعلم الأدب

---

[1]) بغية الوعاة رقم (٢٥٩) جـ١ / ١٥٥ .

[2]) لسان الميزان جـ٦ / ٧٨٠ .

[3]) الوافى بالوفيات جـ٣ / ٢٣٢ .

وغيره، وكان من أهل المعرفة والأدب، أخذ الناس عنه ذلك، وتوفى سنة تسع وخمسمائة[1]

وبقول القفطى قال ابن بشكوال فى الصلة [2].

ونقل صاحب الدرر اللوامع عن الدمامينى فى شرح التسهيل أن الأعلم أستاذ ابن أبى العافية [3].

هذا كل ما وقفت عليه فى ترجمة ابن أبى العافية، فما أقل حظ هذه الشخصية النحوية، لقد أطبق عليها الإهمال والنسيان حتى إنها لم تكن واضحة عند كثير من المهتمين بشئون النحو والنحاة، فمثلاً جاءت الترجمة عند هؤلاء المترجمين الأربعة مقتضبة وجيزة لا تشفى عليلاً ولا تبرد غليلاً، فلم يفصح المترجمون له لا من قريب ولا من بعيد عن سنة ولادته – إلا ما ذكره السيوطى، وقلت فيه نظر – ولا عن نشأته، ولا عمن أخذ وتلقى، اللهم إلا ما ذكره القفطى من أنه أخذ عن الأعلم، وذكر السيوطى أنه أخذ عن ابن العربى، وأبى الوليد بن الدباغ، وأبى بكر بن مسعود الخشنى [4]، ولا عن تلاميذه اللهم إلا ما ذكره السيوطى أيضاً بأنه روى عنه ابنا حوط الله [5].

وأكبر الظن أنه أخذ عن شيوخ عصره، شأنه فى ذلك شأن غيره من العلماء فى تلك العصور الخوالى، ومهما يكن من أمر فإنه يشهد لابن أبى العافية على علو قدره وسمو مكانته وارتفاع منزلته كثرة ما نقله العلماء

---

[1] إنباه الرواة جـ٣ / ٧٣.

[2] الصلة جـ٢ / ٥٧٠ .

[3] الدرر اللوامع جـ٢ / ٥٤٤ .

[4] البغية جـ١ / ١٥٤ .

[5] السابق نفس الصفحة .

المتأخرون عنه كابن الباذش، وابن خروف، وابن أبي الربيع، وأبى حيان، والمرادى، وابن هشام، وابن عقيل، والشاطبى، وابن الفخار، والدماميني وغيرهم – كما سبق أن ذكرت –.

ثانياً: شيوخه:

رغب ابن أبى العافية منذ نشأته الأولى في العلم وشغف بتحصيله فأقبل على علماء عصره، يسمع منهم، ويأخذ عنهم، ويفيد من غزير علمهم وواسع معرفتهم ، ومباحثهم الدقيقة، وتحقيقاتهم السديدة، وآرائهم الرشيدة، ولم يعين المترجمون له غير أربعة أحدهم للقفطى، والثلاثة للسيوطى.

وقد سبق أنهما قد اختلفا فى مكان وسنة وفاة ابن أبى العافية، وعليه سيكون هناك تباين زمنى بين هذه الشيوخ فى سنوات وفاتهم (١).

فقد ذكر القفطى أنه أشبيلى، وذكر أن من شيوخه الأعلم، وإليك ترجمته:

الأعلم هو: يوسف بن عيسى بن سليمان أبو الحجاج الأعلم الشنتمرى(٢) وإنما قيل له الأعلم لأنه كان مشقوق الشفة العليا شقاً فاحشاً (٣).

ولد الأعلم فى مدينة شمرية سنة عشر بعد الربعمائة على ما أجمعت عليه مصادر ترجمته، وقد شذ عن هذا الإجماع ابن خلكان حيث ذكر أن ولادته كانت سنة ست عشرة وربعمائة (٤)، كما أثبت على غلاف كتاب:

---

(١) وفيات الاعيان جـ٦ / ٨ .

(٢) الصلة جـ٢ / ٦٤٣ .

(٣) وفيات الأعيان جـ٧ / ٨١ ؛ ومعجم البلدان جـ٢٠ / ٦٠ .

(٤) ينظر : ترجمة فى (انباه الرواة جـ٤ / ٦٠ ؛ ووفيات الأعيان جـ٧ / ٢٨١ ؛ وبغية الوعاة جـ٢ / ٣٥٦ ؛ ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة صـ ١٩٥) .

(أشعار الشعراء الستة الجاهليين) للأعلم أن ولادته كانت سنة خمس عشرة وربعمائة.

ورحل الأعلم إلى قرطبة فتلقى عن الأقليلى وغيره، وشَهَرته قُوة الحافظة فبعدت سمعته، فكانت تضرب إليه أكباد الإبل، ومن مؤلفاته: النكت فى شرح كتاب سيبويه، وشرح شواهد سيبويه المسمى بـ (شرح عيون الذهب) على الكتاب طبعة بولاق. توفى بأشبيلية سنة ست وسبعين بعد الربعمائة.

أما شيوخه عند السيوطى والذى يراه أنه غرناطى – فهم:

١- ابن العربى وهو:

محمد بن عبدالله بن محمد المعافرى المشهور بالقاضي أبو بكر بن العربي الأشبيلي المالكي الحافظ عالم أهل الأندلس ومسندهم – وهو غير محى الدين بن عربى الصوفى – من حفاظ الحديث، ولد فى أشبيلية سنة ثمانٍ وستين وربعمائة، تأدب ببلده، وقرأ القراءات وسمع من أبى عبدالله بن منظور، وأبى محمد بن خزرج، ورحل مع أبيه سنة خمس وثمان وربعمائة، ودخل الشام فسمع من الفقيه نصر المقدسى، وأبى الفضل بن الفرات، وببغداد من أبى طلحة النعالى، وتراد، وبمصر من الخلعى، وتفقه على الغزالى، وأبى بكر الشاشى، والطرطوسى، كما تعلم على يد المازرى فى المهدية.

وقيّد الحديث واتسع فى الرواية، واتقن مسائل الخلاف فى الكلام، وتبحر فى التفسير، وبرع فى الأدب والشعر، وصنف كتابه فى الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريخ.

ولى قضاء إشبيلية، ومات فى فاس سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة، ودفن بها.

قال عنه ابن بشكوال: هو الإمام الحافظ خاتم علماء الأندلس [1].

٢- ابن الدباغ

بالبحث عن هذه الشخصية عن طريق الكنية فلم أجد سوى اثنين، أحدهما: محمد بن إبراهيم المفرج الأوسى المعروف بـ (ابن الدباغ الأشبيلى) كان من أبرز رجال عصره فى حفظ مذهب مالك وفى عقد الوثائق ومعرفة عللها، عارفاً بالنحو واللغة والأدب والكتابة والشعر والتاريخ، أقرأ بجامع غرناطة لأكابر علمائها فى الفقه وأصوله، وأقرأ به الفروع والعقائد للعامة، وأقرأ بجامع باب الفخاريين، وبمسجد ابن عزرة وغيره، تعلم على يد والده الأستاذ أبى إسحاق بن إبراهيم، وعلى يد الأستاذ أبى الحسن بن الدباج، وعلى القاضى أبى الوليد محمد بن الحاج التجيبى القرطبى، وعلى القاضى أبى عبدالله بن عياض، وأنشد قائلاً بعد هزيمة المسلمين فى معركة العقاب سنة تسع وستمائة، وانهيار دولة الموحدين.

وكانت وفاته برندة سنة سبع وخمسين وستمائة [2].

وبالنظر فى تاريخ وفاة ابن الدباغ هذه فإنه لا يصلح أن يكون أستاذاً لابن أبى العافية المفترض أنه المتوفى سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة على رأى السيوطى لأنه يكون الأستاذ متوفياً بعد تلميذه بحوالى أربع وسبعين سنة، وهذا ما لا يجوز.

---

[1] سير أعلام النبلاء جـ٢٠ / ١٩٧، ١٩٨ .

[2] الموسوعة الحرة على شبكة الانترنت .

وعليه فإنه يحتمل أن يكون الآخذ عنه ابن أبى العافية هو والد ابن الدباغ، الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم – كما هو واضح من الترجمة السابقة – وذلك على صحة فرض تاريخ وفاة ابن أبى العافية عند السيوطى.

أما الثاني: فهو: خلف بن قاسم بن سهل الحافظ أبو القاسم بن الدباغ الأندلسي، ولد سنة ثلاثمائة وخمس وعشرين، ورحل وقرأ بالرملة على أحمد بن صالح، صاحب ابن مجاهد، وأبي بكر محمد بن عبدالله بن أشتة بمصر، ورجع إلى الأندلس، وصنف التصانيف بها، وكان محدث زمانه بها أيضاً، أخذ عنه أبو عمرو الداني، وأبو عمر بن عبد البر، ومات سنة ثلاثمائة وثلاث وتسعين (١).

وبالنظر في تاريخ وفاة هذا العالم فإنه لايصلح أيضاً أن يكون أستاذاً لابن أبي العافية لما بينه وبين تاريخ وفاة ابن أبي العافية – على ماذكر السيوطي – حوالي مئتي عام.

٣- أبو بكر بن مسعود الخشنى

قال شمس الدين الذهبى: نحوى الأندلس الأستاذ أبو بكر محمد بن مسعود بن عبدالله الخشنى الجيانى، أخذ القراءات عن ابن شفيع وجماعة، والعربية عن ابن أبى العافية وابن الأخضر، وروى عن أبى الحسن بن سراج، وشرح كتاب سيبويه ولم يتمه، وكان رأساً فى الآداب مع الدين و الصلاح، أخذ عنه ابنه أبو ذر، وأبو عبدالله بن حميد، وعاش ثلاثاً وستين سنة، مات فى ربيع الأول سنة أربع وأربعين وخمسمائة (٢).

---

(١) غاية النهاية ١ / ٢٤٦ .

(٢) سير أعلام النبلاء جـ٢٠ / ٢٣٩، ٢٤٠ ؛ ومعجم الأدباء جـ ١٩ / ٥٤ .

وإذا كان السيوطى قد جعل أبا بكر بن مسعود الخشنى أستاذاً لابن أبى العافية فإن صاحب سير أعلام النبلاء وصاحب معجم الأدباء قد جعلاه تلميذاً لابن أبى العافية، ولعل الذى حدا بالسيوطى إلى ذلك هو وفاة ابن أبى العافية – على رأيه – بعد أبى بكر الخشنى.

مقارنة وترجيح

لقد اضطرب السيوطى اضطراباً واضحاً ومتناقضاً فى تحديد ولادة ووفاة هذا العالم وقد وضح ذلك جلياً حينما تمت الترجمة لشيوخه حسبما ذكرهم، واضعاً فى الاعتبار أن تكون وفاتهم قبل التاريخ الذى ذكره لوفاته فقط، والحقيقة والتى أظن أنها أقرب إلى الصواب هى أن ابن أبى العافية توفى سنة تسع وخمسمائة من هجرة المصطفى – صلى الله عليه وسلم – على ما رآه القفطى، وأنه تتلمذ على أبى الحجاج الأعلم الشنتمرى، المولود سنة عشر أو خمس عشرة أو ست عشرة وربعمائة ؛ وذلك أنه إذا كان الفاصل الزمنى يكون بين الأستاذ وتلميذه عادة حوالى عشرين عاماً أو يزيد قليلاً، أمككننا أن نرجح أن ابن أبى العافية يكون قد ولد فى منتصف العقد الرابع تقريبا من القرن الخامس الهجرى، وأنه عمّر حوالى أربع وسبعين سنة تقريباً.

والذى يدل على قرب هذا من الصواب إن لم يكن يدل على صحته ما يأتى:

١- أن السيوطى نفسه قد نص فى ترجمة أبى بكر بن مسعود الخشنى أنه تلميذ لابن أبى العافية، وليس أستاذاً له، وهذا مما يدل على مدى اضطراب السيوطى فى توثيق تاريخ ولادة ووفاة ابن أبى العافية.

٢- أن القفطى، وابن بشكوال، والدمامينى: قد نصوا على استاذية الأعلم (ت: ٤٧٦هـ) لابن أبى العافية، ولاتتحقق الأستاذية والتلمذة

المباشرة بينهما على فرض وفاة الثانى سنة (٥٨٣هـ) لما بين الاثنين من الفرق الزمنى ما يقدر بنحو مائة وسبع سنوات.

٣- أن السيوطى ذكر أن من أساتذته ابن العربى (ت: ٥٤٣هـ) فلم تتحقق الأستاذية المباشرة، لأنه على حد قوله أن ابن أبى العافية ولد سنة (٥٥٦هـ).

٤- نقل ابن الباذش المتوفى سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة عن ابن أبى العافية فى كتابه الإقناع (١)، فلو كان ابن أبي العافية متوفياً سنة (٥٨٣هـ) لما نقل عنه ابن الباذش.

٥- ذكر أبو حيان ابن أبى العافية قبل المهلبى المتوفى سنة ٥٨٣هـ(٢)، فلو كان ابن أبى العافية متوفياً فى نفس السنة – كما ذكر السيوطي – لكان الأولى بأبى حيان أن يذكره بعد المهلبى صاحب كتاب (نظم الفرائد) وذلك لشهرته بكتابه، حيث أنه قد ذكره بكتابه فى موضع من الارتشاف دون ذكر اسمه بخلاف ابن أبى العافية الذى لم يؤثر عنه أى كتاب.

فقد قال أبو حيان: " ويجوز أن يحذف التمييز مطلقاً لدليل خلافاً لمن منع حذف تمييز الخبرية، وممن نص على إجازة حذفه ابن عصفور، وصاحب البسيط، ونص على منع حذفه بعض شيوخنا، وصاحب كتاب نظم الفرائد"(٣).

---

(١) الإقناع فى القراءات السبع جـ١ / ٣٩٢ .

(٢) هو المهلبى بن على بن المهلب بن غياث بن سليمان بن القاسم المهلبى البهنسى المصرى النحوى اللغوى الأديب، له كتاب نظم الفرائد، توفى سنة ٥٨٣هـ . بغية الوعاة جـ٢ / ٣٠٤ : ٣٠٥.

(٣) الإرتشاف جـ٢ / ٧٧٦، ٧٧٧ .

٦- ذكر أبو حيان[١]، والمرادي [٢]، وابن عقيل [٣] أنه قد أجريت بين ابن أبى العافية وبين ابن الأخضر[٤] المتوفى سنة (٥١٤هـ) مناظرة حول حقيقة اللام الواقعة فى خبر (إن) المخففة [٥] فعلى صحة وفاة ابن أبى العافية سنة (٥٠٩ هـ) يكون الفرق بين وفاتيهما خمس سنوات فقط، وعلى فرض وفاته سنة (٥٨٣هـ) كما رأى السيوطى ومن رأى رأيه يكون الفرق بين وفاتيهما حوالى سبعين سنة وبذلك لا يتم التكافؤ فى عمرهما للمناظرة، ومما يدل على تعاصرهما أيضا ما ذكره صاحب سير أعلام النبلاء من أن أبا بكر بن مسعود الخشنى قد أخذ عنهما – يعني ابن أبي العافية، وابن الأخضر – كما سبق.

٧- لم يتبين من البحث أنه تابع أحدا ممن ذكرهم السيوطى أساتذه له، ولكنه تابع الأعلم فى مسألتين، وهما:

أولاً: متابعته له فى رأيه فى إعراب الأسماء الستة [٦].

ثانياً: متابعته له فى القول بزيادة (كان) فى قول الشاعر:

---

[١]) الإرتشاف ١٢٧٢/٣ .

[٢]) الجنى الداني صـ٢٢٦، ٢٢٧، وينظر البحث صـ٨٢ .

[٣]) شرح الألفية جـ١ / ٣٤٨، ٣٤٩ .

[٤]) هو على بن عبدالرحمن بن مهدى بن عمران أبو الحسن بن الأخضر الأشبيلى، كان مقدماً فى العربية واللغة، توفى بأشبيلة سنة خمسائة وأربع عشرة – بغية الوعاة جـ٢ / ١٧٤.

[٥]) شرح ابن عقيل صـ ٣٤٨، وينظر البحث صـ٧٨.

[٦]) سيأتي في البحث صـ٩٨ .

فكيف إذا مررت بدار قوم * وجيران لنا كانوا كرام** [1].

وأما من ذكرهم السيوطى تلاميذاً لابن أبى العافية فهما: ابنا حوط الله.

فأحد ابنى حوط الله هو: الحافظ الإمام محدث الأندلس أبو محمد عبدالله بن سليمان بن داود بن حوط الله الأنصارى الحارثى الأندلسى الأندى أخو الحافظ أبى سليمان، ولد سنة (٥٤٩ هـ)، وتوفى سنة (٦١٢ هـ) [2].

أما الثانى فهو: الإمام العالم المحدث الحافظ القاضى أبو سليمان دواد بن سليمان ابن عبدالرحمن بن سليمان بن عمر بن حوط الله الأنصارى الحارثى البلنسي الأندى، ولد سنة (٥٥٢)، وتوفى سنة (٦٢١) [3].

هذا وقد بينا الرأى فى ذلك، وعليه فإنه لا يصلح أن يكون ابنا حوط الله تلميذين لابن أبى العافية بناء على ما حققناه من أن وفاته كانت سنة (٥٠٩ هـ) على الأصح.

ثانياً: أثره فى اللاحقين.

---

[1]) البيت من (الوافر)، وهو للفرزدق فى ديوانه صـ٨٣٥ ؛ والكتاب جـ١٥٣/٢ ؛ والمقتضب جـ١١٦/٤ ؛ والجمل صـ ٤٩ ؛ المسائل البصريات صـ ٨٧٥ ؛ والبسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع جـ٢ / ٧٤١ ؛ وشرح الكافية الشافية جـ١ / ٧٧ ؛ وشرح الكافية للرضى جـ ٢ / ٢٩٤ ؛ والخزانة رقم (٧٣١) جـ٩ / ٢٢٤ ؛ والعين جـ٢ / ٤٢ ؛ وشرح التصريح جـ١ / ١٩٢ ؛ ومنهج السالك رقم (١٩١) جـ١ / ٣٥٥ ؛ وبلا نسبة فى النكت فى تفسير الكتاب رقم (٧١) جـ٢ / ١٢٥ ؛ وشرح الجمل لابن عصفور جـ١ / ٤٠٩ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك جـ١ / ٣٦١ ؛ ومغنى اللبيب رقم (٤٧١) جـ١ / ٢٨٧ .

[2]) البغية جـ١ / ٥٩٤ .

[3]) بغية الوعاة جـ٢ / ٤٤ .

إن رجلاً فى علم أبى عبدالله بن أبى العافية ومكانته لابد أن يترك أثراً فيمن جاء بعده من أهل صنعته، وهذا ما حدث بالفعل، فقد أفاد منه كثير من النحويين اللاحقين له.

ولكى نعرف أثره فيمن جاء بعده لابد من استقراء بعض المصنفات التى تأخرت عنه زمناً ؛ لنتبين أثره عليها، ونرى مكانته فيها.

ومن استقرأ بعض المصنفات أتضح له أن أصحابها أفادوا من معين علمه وواسع معرفته، إما بعرض رأيه فى إحدى المسائل النحوية أو الصرفية، أو بنقل نص – ورد إليهم عن طريق السماع إلى أن سُجل ؛ لأنه لم يؤثر عنه كتاب – كما سبق ذكرنا – لإبراز رأى أو إيضاح علة، ومن هؤلاء:

أولاً: ابن الباذش المتوفى ٥٣٨هـ.

تأثر ابن الباذش بابن أبى العافية تأثراً كبيراً، وانتفع بعلمه فنقل له رأيا يتعلق بالقراءات القرآنية، وهو تجويزه نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع الساكنة، ثم حذف الهمزة تخفيفاً.

وقام ابن الباذش بالرد عليه معتبراً أن ذلك ذهاب عن الصواب الذى عليه الخليل وسيبويه وسائر النحويين المتقدمين (١).

ثانياً: ابن خروف المتوفى ٦١٠هـ

كذلك تأثر أبو الحسن بن خروف بأبى عبدالله ابن أبى العافية تأثراً بالغاً، وانتفع به حيث إنه نقل عنه فى شرحه لجمل الزجاجى أنه رأى رفع (سراتهم) على الابتداء فى قول الشاعر:

(١) الإقناع فى القراءات السبع جـ١ / ٣٩١، ٣٩٢ .

فقلت لهم ظنوا بألفى مُدَجَّج * سراتُهُمُ فى الفارسى المسرَّد** (١)(٢).

ثالثاً: ابن أبى الربيع المتوفى ٦٨٨هـ

تأثر ابن أبى الربيع بأبى عبدالله بن أبى العافية، وانتفع بعلمه، فنقل بعض آرائه، واورد بعضاً من حججه، فقد نقل عنه الآتى:

١- أن اللام التى تأتى فى خبر (إنْ) المخففة من الثقيلة ليست لام الابتداء ولكنها لام أخرى اجتلبت للفرق (٣).

٢- أنه لايجوِّز العطف على الموضع إلا بشرطين:

أولهما: أن يكون الطالب بالموضع ظاهراً.

الثانى: أن يكون مما يجوز أن يظهر (٤).

٣- أن العطف على الموضع لايكون فى مثل (إن زيداً قائم وعمرو)؛ وذلك لأن الطالب بالرفع الابتداء، وقد نُسخ بـ (إنّ)، لأنها وأخواتها من نواسخ الابتداء (٥).

٤- زيادة (كان) فى قول الشاعر:

---

(١) البيت من (الطويل)، وهو لدريد بن الصمة فى ديوانه صـ ٤٧ ؛ والجمل صـ ١٩٩ ؛ واللسان (ظ ن ن) ؛ وشرح الجمل لابن الفخار جـ٢ / ١٠٧ ؛ وبلا نسبة فى مجالس ثعلب صـ ١١٩ ؛ المحتسب جـ٢ / ٣٤٢ ؛ واسرار العربية صـ ١٥٦ ؛ وشرح الجمل لابن خروف جـ٢ / ٨٢٠ ؛ وشرح ابن يعيش جـ٧ / ٨١ ؛ وشرح الجمل لابن عصفور جـ١ / ٣٠٩.

(٢) شرح الجمل لابن خروف جـ٢ / ٨٢٠ .

(٣) الملخص فى ضبط قوانين العربية صـ ٢٣٨ .

(٤) البسيط فى شرح الجمل جـ٢ / ٧٩٣، ١٠٢٩ .

(٥) السابق جـ٢ / ٧٩٣، ١٠٣٢ .

فكيف إذا مررت بدار قوم * وجيران لنا كانوا كرام** [1][2].

رابعاً: المالقى المتوفى ٧٠٢هـ

لقد تأثر المالقى بأبى عبدالله ابن أبى العافية فذكر بعض مذاهبه التى انفرد بها، وهى زيادة الباء فى مفعول (كفى) من قول الشاعر:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا * حب النبى محمد إيانا** [3] [4].

خامساً: أبو حيان المتوفى ٧٤٥هـ

---

[1]) سبق تخريج البيت صـ٩ .

[2]) البسيط فى شرح الجمل جـ٢ / ٧٤٢ .

[3]) البيت من (الكامل) وهو لحسان بن ثابت فى الأزهية صـ ١٠١ ؛ ولم أعثر عليه فى الديوان، ولحسان بن ثابت أو لكعب بن مالك، أو لعبد الله بن رواحة، أو لبشير بن عبدالرحمن فى خزانة الأدب رقم (٤٣٨) جـ ٦ / ٢١٢ ؛ والدرر رقم (٣٠٣) جـ ١ / ١٧٧ ؛ ولكعب بن مالك فقط فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى جـ١ / ٤٣٩ ؛ ولكعب أو حسان أو بشير فى شرح شواهد المغنى رقم (١٥٣) صـ ٣٣٧ ؛ والمقاصد النحوية جـ١ / ٤٨٦ ؛ وللأنصارى فى الكتاب جـ٢ / ١٠٥ ؛ ولسان العرب (ك ف ى) ؛ وبلانسبه في المقتصد فى شرح الإيضاح رقم (١٨) جـ١ / ١٢٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس رقم (٤٠٤) صـ ١٢٣ ؛ والنكت فى تفسير الكتاب رقم (٣٠٤) جـ٢ / ٩٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش جـ٤ / ١٢، والمقرب جـ١ / ٢٠٣، والجنى الدانى صـ ٥٢ ؛ والمغنى رقم (١٥٨) جـ١ / ١٠٩ ؛ ورصف المبانى صـ ١٤٩ ؛ وشرح الجمل لابن الفخار جـ١ / ٣٢٣ ؛ وهمع الهوامع جـ١ / ٩٢، ١٦٧ ؛ وشرح شواهد المغنى رقم (٥٢٤) صـ ٧٤١.

[4]) رصف المبانى صـ ١٤٩ .

تأثر أبو حيان بأبى عبدالله بن أبى العافية تأثراً بالغاً، وانتفع به انتفاعاً عظيماً ؛ إذ حكى كثيراً من أقواله وضمن مؤلفاته عديداً من آرائه وهى كالآتى:

١- أن الأسماء الستة معربة بالحركات التى قبل حروف العلة، وأنّ هذه الحركات ليست منقولة عن هذه الحروف، بل هى الحركات التى كانت تعرب بها هذه الأسماء قبل أن تضاف، فثبتت الواو فى الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وانقلبت ألفاً لأجل الفتحة (١).

٢- نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع، ثم حذف الهمزة تخفيفاً (٢).

٣- أن وزن (ذا) اسم إشارة على (فَعَل) بتحريك العين (٣).

٤- أن الظرف الواقع خبراً منصوب بنفس المبتدأ(٤).

٥- أنه إذا اجتمع معرفتان فالذى يصح أن يُقدّر جوابا لمن يُسأل عنه هو الخبر(٥).

٦- أن اللام التى تأتى مع (إنْ) المخففة من الثقيلة ليست لام الابتداء، ولكنها لام أخرى اجتلبت للفرق (٦).

---

(١) الإرتشاف جـ٢ / ٨٣٧، ٨٣٨ .

(٢) السابق جـ٢ / ٧٣٢ .

(٣) السابق جـ٢ / ٩٧٤ .

(٤) التذييل والتكميل جـ٤ / ٥٠، والإرتشاف جـ٣ / ١١٢١ .

(٥) الإرتشاف جـ٣ / ١١٢١ .

(٦) الإرتشاف جـ٣ / ١١٧٢ ؛ التذيل والتكميل جـ٥ / ٣٥ ؛ تذكرة النحاة صـ صـ ٥١٤ .

٧- أن عامل النصب فى الحال الواقع بعد اسم لإشارة هو اسم الإشارة(١).

٨- أنّ (أنْ) المفتوحة تكون مخففة من (أنْ) المكسورة (٢).

٩- أنّ هناك فرقاً بين رفع ونصب (كله) من قول الشاعر:

قد أصبحت أم الخيار تدعى * علىّ ذنبا كله لم أصنع** (٣)(٤).

١٠- أن العلة فى تسمية بدل الاشتمال بهذا الإسم هو اشتمال الفعل المسند إلى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم (٥).

١١- أنه إذا أسند الفعل المضارع إلى ضمير الغائب للمثنى المؤنث فإنه يؤنث كظاهره فيقال: (هما تخرجان) (٦).

١٢- أن المصدر لا يعمل إذا كان ما ضياً (٧).

---

١) الإرتشاف جـ٣ / ٥٨٤ ؛ والتذييل جـ٩ / ٩٦ .

٢) الإرتشاف جـ ٤ / ١٦٩٣ .

٣) البيت من (الرجز)، وهو لابى النجم العجلى فى الكتاب جـ١ / ٨٥ ؛ والمحتسب جـ١ / ٣١٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه جـ١/١٤،٤٤١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش جـ٦ / ٩٠ ؛ والمغنى جـ١ / ٢٠١ ، وشرح شواهد المغني ٥٤٤/٢، والمقاصد النحوية جـ٤ / ٢٢٤ ؛ وخزانة الأدب جـ١ / ٣٤٩ ؛ وبلانسبة فى الكتاب جـ١ / ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦ ؛ والخصائص جـ١ / ٢٩٧، ٤٩٦، جـ٢ / ٢٩٩ ؛ وابن يعيش جـ٢ / ٣٠ ؛ وشرح الجمل لابن عصفور جـ١ / ٣٥٠ ؛ وارتشاف الضرب جـ٤ / ١٩٥٦ ؛ والهمع جـ١ / ٩٧.

٤) الإرتشاف جـ ٤ / ١٩٥٦ .

٥) السابق جـ٤ / ١٩٦٨ .

٦) السابق جـ٤ / ٢٠٢٨ .

٧) السابق جـ٥ / ٢٢٥٦ .

١٣- أن اسم الفاعل الماضى المتعدى لاثنين هو الناصب للمفعول الثانى(١).

١٤- وجوب كسر همزة (إنّ) بعد القسم (٢).

سادساً: المرادى المتوفى ٧٤٩هـ

تأثر المرادى بأبى عبدالله بن أبى العافية، وانتفع به، إذا أورد طرفاً من آرائه، ودونك رأيان له يوضحان ذلك.

١- نقل المرادى عن ابن أبى العافية أنّ (أنْ) تأتى بمعنى (إنْ) المخففة من الثقيلة (٣).

٢- نقل عنه زيادة الباء فى مفعول (كفى) من قول الشاعر:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا * حب النبى محمدٍ إيانا** (٤).

سابعاً: ابن الفخار المتوفى ٧٥٤هـ

لقد انتفع ابن الفخار بأبي عبد الله بن أبي العافية، وتأثر به حيث أورد طرفاً من آرائه، وهي كما يلي:

١- نقل عنه عدم تقدير المصدر العامل بـ (أن والفعل) سواء أكان مبيناً من الفعل المبنى للفاعل أو من الفعل المبني للمفعول (٥).

٢- نقل عنه أنه لايجوز العطف على الموضع إلا بالشرطين الذين ذكرهما ابن أبى الربيع، وكذلك نقل عنه أن العطف على الموضع لايكون

---

١) السابق جـ٥ / ٢٢٧٢ .

٢) تذكرة النحاة صـ ٤٧.

٣) الجنى الدانى صـ ٢٢٦ .

٤) السابق صـ ٥٣، أما البيت فقد سبق تخريجه صـ١١.

٥) شرح الجمل لابن الفخار جـ١ / ٤٤، ٧٤، ٧٥ .

فى مثل: (إنّ زيداً قائم وعمرو) ؛ وذلك لأن الطالب بالرفع الابتداء، وقد نسُسخ بـ (إنّ) ؛ لأنها وأخواتها من نواسخ الابتداء (١).

٣- نقل عنه أنه عند بناء فعل التعجب من الفعل المتعدى يجب تحويله إلى (فَعُل) ؛ لأنه الذى يدل على الغرائز (٢).

٤- وكذلك نقل عنه أن الضمير لا يظهر فى نحو: (هند زيد الضاربها) ؛ وذلك على أنّ الألف واللام والصفة لزيد، كأنه قال: (هند زيد الذى ضربها) ؛ فلذلك لم يظهر الفاعل لجريان الصفة على فاعلها(٣).

٥- نقل عنه رفع (سراتهم) على الابتداء – كما نقل ابن خروف من قبل – فى قول الشاعر:

فقلت لهم ظنوا بألفى مُدجّج *** سراتهم فى الفارسى المسرّد (٤).

ثامناً: ابن هشام المتوفى ٧٦١هـ

تأثر ابن هشام بأبى عبدالله بن أبى العافية تأثراً كبيراً، وانتفع بعلمه انتفاعاً عظيماً، فقد نقل عنه أن هناك فرقاً بين رفع ونصب (كله) فى قول الشاعر:

قد أصبحت أم الخيار تدعى *** علىَّ ذنباً كله لم أصنع(٥)

وذكر ابن هشام أن أبا على الشلوبينى وابن مالك قد ذكر أنه لا فرق فى المعنى بين رفع ونصب (كله) فى البيت.

---

١) السابق جـ١ / ١٧٩ .

٢) السابق جـ١ / ٣٩٨ .

٣) شرح الجمل لابن الفخار جـ١ / ٤٩٤ .

٤) السابق جـ٨ / ١٠٨، أما البيت فقد سبق تخريجه صـ١٠.

٥) سبق تخريج البيت صـ ١٢ .

وقال ابن هشام أن الرأى فى المسألة هو ما قاله البيانيون [1].

وما قاله البيانيون ورجحه ابن هشام إنما هو ناتج عن وجود الفرق بين الرفع والنصب، وهو ما قال به ابن أبى العافية.

تاسعاً: ابن عقيل المتوفى ٧٦٩هـ

تأثر ابن عقيل بأبى عبدالله بن أبى العافية تأثراً بالغاً، وانتفع به انتفاعاً عظيماً، حيث ضمن مؤلفاته عدداً من آرائه كالتالى:

١- أنّ الظرف الواقع خبراً منصوب بنفس المبتدأ [2].

٢- أنّ اللام التى تأتى فى خبر (إنْ) المخففة من الثقيلة ليست لام الابتداء، ولكنها لام أخرى اجتلبت للفرق [3].

٣- أن عامل النصب فى الحال الواقع بعد اسم الإشارة هو اسم الإشارة [4].

٤- أنّ (أنْ) تأتى بمعنى (إن) المخففة [5].

٥- أنّ اسم الفاعل الماضى المتعدى لاثنين هو الناصب للمفعول الثانى [6].

عاشراً: ناظر الجيش المتوفى ٧٧٨هـ

لقد أفاد ناظر الجيش من أبى عبدالله ابن أبى العافية، وتأثر به حيث نقل عنه أن الأسماء الستة معربة بالحركات التى قبل حروف العلة، وأن هذه

---

[1] المغنى جـ١ / ٢٠٠، ٢٠١ .

[2] المساعد على تسهيل الفوائد جـ١ / ٢٣٦ .

[3] السابق جـ١ / ٣٢٧ .

[4] السابق جـ٢ / ٢٩ .

[5] شرح ابن عقيل على الألفية جـ١ / ٣٤٨ .

[6] المساعد على تسهيل الفوائد جـ٢ / ١٩٨ .

الحركات ليست منقوله عن هذه الحروف، بل هى الحركات التى كانت تعرب بها هذه الأسماء قبل أن تضاف، فثبتت الواو فى الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وانقلبت ألفاً لأجل الفتحة [1].

حادى عشر: أبو إسحاق الشاطبى المتوفى ٧٩٠هـ

تأثر أبو إسحاق الشاطبى بأبى عبدالله بن أبى العافية تأثراً كبيراً وانتفع بعلمه انتفاعاً جماً، حيث نقل عنه أنه لايجوز العطف على الموضع فى نحو: (إنّ زيداً قائم وعمرو) ؛ وذلك لأن الطالب بالرفع هو الابتداء، وقد نُسخ بـ (إنّ) ؛ لأنها وأخواتها من نواسخ الابتداء [2].

ثانى عشر: الدمامينى المتوفى ٨٢٧هـ

لقد تأثر الدمامينى أيضاً بأبى عبدالله بن أبى العافية إيما تأثر فقد نقل عنه أنه إذا أسند الفعل المضارع إلى ضمير الغائب للمثنى فإنه يؤنث الفعل كظاهره فيقال: (هما تخرجان) [3].

ثالث عشر: الصنعانى المتوفى ٨٣٧هـ

لقد تأثر جمال الدين الصنعانى بأبى عبدالله أبى العافية وانتفع بعلمه، فنقل عنه أن عامل النصب فى الحال الواقع بعد اسم الإشارة هو اسم الإشارة نفسه [4].

رابع عشر: الشيخ خالد المتوفى ٩٠٥هـ

---

[1]) تمهيد القواعد جـ١ / ٢٥٦ .

[2]) المقاصد الشافية فى الخلاصة الكافية جـ٢ / ٣٦٨ .

[3]) نقلاً عن الدرر اللوامع ٥٤٤/٢ .

[4]) البرود الضافية صـ ٦٢٣ .

تأثر الشيخ خالد الأزهرى بأبى عبدالله بن أبى العافية، فقد أورد له أنه إنما سُمى بدل الاشتمال بهذا الإسم لاشتمال الفعل المسند إلى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم مثلما فعل ذلك أبو حيان من قبلُ (١).

خامس عشر: السيوطى المتوفى ٩١١هـ

تأثر الحافظ جلال الدين السيوطى بأبى عبدالله بن أبى العافية تأثراً بالغاً، وانتفع به انتفاعاً عظيماً، إذ حكى كثيراً من أقواله، وأودعها كتابه الهمع، وهى كالتالى:

١- فقد ذكر رأيه فى إعراب الأسماء الستة (٢).

٢- ذكر رأيه أيضا فى ناصب الظرف الواقع خبراً، وهو أنه منصوب بنفس المبتدأ (٣).

٣- نقل عنه قوله فى اللام التى تأتى فى خبر (إنْ) المخففة من الثقيلة ليست لام الابتداء، ولكنها لام أخرى اجتلبت للفرق (٤).

٤- نقل عنه أيضا أنه إذا أسند الفعل المضارع إلى ضمير المثنى المؤنث فإنه يؤنث كظاهره(٥).

٥- ذكر أنه لايجيز العطف على الموضع فى نحو: (إنّ زيداً قائم وعمرو) وذلك لأن الطالب بالرفع الابتداء، وقد زال بدخول إنّ وأخواتها لأنهم من نواسخ الابتداء (٦).

---

١) شرح التصريح على التوضيح جـ٢ / ١٥٨ .
٢) الهمع جـ١ / ١٢٧ .
٣) السابق جـ١ / ٩٨ .
٤) السابق جـ١ / ٤٥١ .
٥) السابق جـ٣ / ٢٢٥ .
٦) السابق جـ١ / ١٢٧ .

٦- نقل عنه أن السبب فى عدم تصرف (ذا، وذات) مضافين لظرف الزمان هو أن أضافتهما من قبيل إضافة الإسم إلى المسمى، فضعفا عن التصرف لذلك (١).

سادس عشر: الصبان المتوفى ١٢٠٦هـ

تأثر العلامة الصبان بأبى عبدالله بن أبى العافية، فقد نقل عنه أنه إذا أسند الفعل المضارع إلى الغائب للمثنى المؤنث، فإنه يؤنث كظاهره (٢).

سابع عشر: الشنقيطى المتوفى ١٣٣١ هـ

فقد تأثر أحمد بن الأمين الشنقيطى بأبى عبدالله بن أبى العافية حيث نقل عنه نقلاً عن الدمامينى فى شرحه لتسهيل الفوائد أنه يرى إنه إذا أسند الفعل المضارع إلى الغائب للمثنى المؤنث فإنه يؤنث كظاهره (٣) **– كما نقلنا عنه ذلك غير مرة.**

فهؤلاء العلماء هم الذين استطعت أن أقف على أراء ابن أبى العافية لديهم.

وأخيراً فالله أدعوا أن يقيض من يتم المسيرة، ويأتى بآراءٍ له أخرى عند غير هؤلاء العلماء أو يأتى بكتاب له لكى يكون الوقوف على آرائه أجدى وأوثق.

اللهم آمين.

---

١) السابق جـ٢ / ١٠٧ .

٢) حاشية الصبان على منهج السالك جـ١ / ١٤١ .

٣) الدرر اللوامع جـ٢ / ٥٤٤ .

الإهداء

الفصل الثاني

آراء ابن أبي العافية التي انفرد بها

الإهداء

١- أى المعرفتين أولى بالوقوع مبتدأً والأخرى خبراً ؟

إذ اجتمع اسمان فإما أن يكونا معرفتين أو نكرتين، أو معرفة ونكرة، فإن كانا معرفتين فذهب ابن أبى العافية – فيما نسبه إليه أبو حيان ([1]) – إلى أن الذى يصح أن يُقَدَّرَ جوابا لمن يُسأل عنه هو الخبر، فإذا قلت: زيدٌ القائمُ، فإن جعلته جوابا لمن قال: من زيدٌ، فالخبر (القائم)، وإن جعلته جواباً لمن قال: من القائم، فالخبر (زيد) على ذلك القصد....([2]).

وذلك لأن المستفهم عنه فى كلا الوجهين هو إرادة معرفة الحكم، وإن شئت فقل إرادة معرفة المحكوم به، وهو الجزء المتمم للفائدة، والذى بدونه لايتم المعنى وهو الخبر، ولذلك كان رأى ابن أبى العافية من الدقة بمكان حيث جعل الخبر هو محط الفائدة قُدم أو أُخِّر، وهذه منه لفتة بلاغية.

أما ابن عصفور فقد ذكر ما معناه رأى ابن أبى العافية من غير عزو حيث قال:... فإن كانا معرفتين جعلت الذى تُقدّر أن المخاطب يعلمه الإسم، والذى تُقدّر أن المخاطب يجهله الخبر، فتقول: كان زيدٌ أخا عمرو، إذا قدّرت أن مخاطبك يعلم زيداً، ولا يعلم أنه أخو عمرو، فإن قدّرته يعلم أخا عمرو ولا يعلم أن اسمه زيدٌ قلت: كان أخو عمرو زيداً([3]).

وأكد ابن الطراوة هذا المعنى– فيما نسبه إليه ابن عصفور([4])، وأبو حيان أيضاً([5])– من أن الذى تريد إثباته تجعله الخبر، والذى لا تريد إثباته

---

[1]) الارتشاف جـ٣ / ١٧٧ .

[2]) السابق نفس المرجع ونفس الصفحة .

[3]) شرح الجمل لابن عصفور جـ١ / ٣٩٩ .

[4]) المرجع السابق نفس الصفحة .

[5]) الإرتشاف جـ٣ / ١٧٧ .

تجعله الاسم، فعلى هذا تقول: كانت عقوبتك عَزلتَك، إذا كنت قد عزلت ولم تعاقِب، وكانت عزلتُك عقوبتَك، إذا كنت قد عوقبت ولم تُعزَلُ ([1]).

وجعل ابن الطراوة من ذلك قول الشاعر:

وكان مُضلىً من هُديتُ برشده * فلله غاوٍ عاد بالرشد آمراً ([2]).**

حيث أثبت الهداية لنفسه، ولو عكس لأثبت الضلال ([3]).

أما سيبويه فقد رأى أنه إذا اجتمع معرفتان فإن المتكلم بالخيار في جعل أيهما شاء الإسم والآخر الخبر حيث قال: " وإذا كانا معرفة فانت بالخيار، أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته، ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك فى ضرب، وذلك قولك: كان أخوك زيداً، وكان زيدٌ صاحبَك، وكان هذا زيداً، وكان المتكلمُ أخاك ([4]).

وقد جعل أبو حيان أن هذا القول مذهب المتقدمين، وجعل ممن قال به من المتأخرين أبو جعفر بن مضاء، وأبو بكر بن طاهر، والأستاذ أبو على فى إقرائه القديم، وابن خروف، وابن عصفور ([5]).

وقد سبق رأى ابن عصفور فى ذلك.

---

[1]) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور جـ١ / ٣٩٩ .

[2]) البيت من (الطويل) وهو لسواد بن قارب فى الدرر جـ٢ / ٥٠، ٧٢ ؛ وبلانسبة فى شرح الجمل لابن عصفور جـ١ / ٤٠٠ ؛ وشرح الكافية الشافية جـ١ / ٧٠ ؛ والإرتشاف جـ٣ / ١١٧٧ ؛ وشفاء العليل جـ١ / ٣١١ ؛ وهمع الهوامع جـ١ / ١١٢ ؛ ومنهج السالك رقم (١٩٦) جـ١ / ٣٣٧ .

[3]) شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٩/١ ؛ وينظر : الإرتشاف جـ٣ / ١١٧٧ .

[4]) الكتاب جـ١ / ٤٩، ٥٠ .

[5]) الإرتشاف جـ٣ / ١١٧٥ .

وذكر أبو حيان أن هذا المذهب أيضا هو ظاهر كلام سيبويه – وقد سبق كلامه –، والفارسى ([1]) فقد قال: وإذا اجتمع معرفان كان لك أن تجعل أيهما شئت الاسم. تقول: كان أخوك زيداً، وكان زيدٌ أخاك ([2]).

وعلى ذلك يكون ابن أبي العافية غير مسبوقٍ في رأيه من جعله الخبر هو الذي يُقدر جواباً لمن يُسأل عنه عند استوائه مع المبتدأ في التعريف.

هذا فى حالة استوائهما فى التعريف – كما ذكرنا – إلا إن كان أحدهما (أنْ أو أنَّ) المصدريتان فالاختيار: جعلهما الاسم، والآخر الخبر، ولذلك قرأ أكثر القراء: { فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا }([3]) بنصب (جواب قومه) ([4]).

وإن لم يستويا فى رتبة التعريف كان الاختيار جعل الأعرف منهما الاسم، والآخر الخبر، نحو: كان زيد صاحب الدار، إلا المشار ([5])، فإنه يُجعل الاسم، وغيره من المعارف الخبر، فتقول: كان هذا أخاك، ولا يجوز عكس هذا إلا مع المضمر، فإن الأفصح تقديمه قالوا: هأنذا.

قال سيبويه: " فزعم الخليل – رحمه الله – أن ها هنا هى التى مع (ذا) إذا قلت: (هذا)، وإنما أرادوا أن يقولوا: هذا أنت، ولكنهم جعلوا (أنت)

---

[1]) السابق نفس الصفحة .

[2]) الإيضاح العضدى صـ ٩٩ ؛ والمقتصد فى شرح الإيضاح جـ١ / ٤٠٣ .

[3]) سورة النمل من آية ٥٦ .

[4]) تنظر هذه القراءة في الكشاف جـ١٣٠/٢ ؛ وأن الرفع قراءة الأعمش، والبحر المحيط جـ٧ / ١٤٨ ؛ والكتاب جـ٣ / ١٥٥ ؛ والمقتصد فى شرح الإيضاح جـ١ / ٤٠٣ ؛ وابن يعيش جـ٧ / ٩٥ ؛ وشرح الجمل لابن عصفور جـ١ / ٤٠٣ ؛ والإرتشاف جـ٣ / ١١٧٥ .

[5]) شرح الجمل جـ١ / ٤٠١، ٤٠٢ ؛ والإرتشاف جـ٣ / ١١٧٦ .

بين (ها ، وذا) وأرادوا أن يقولوا: أنا هذا، وهذا أنا، فقدموا (ها) وصارت (أنا) بينهما([1]).

وقد يقدم المشار، ومنه ما حكاه الأخفش عن العرب الموثوق بهم: (هذا أنا)، ولما حكاه سيبويه عن يونس تصديقاً لذلك أيضا أن العرب تقول: (هذا أنت) ([2]) وهو دون الأول فى الاستعمال.

وإن كان يُعرف أحدهما ويُجهل الآخر، فالمعروف الاسم، والمجهول الخبر نحو: كان عمرو أخا بكر، إذا كان يعرف عمراً ويجهل كونه أخا بكر، فلو كان العكس قلت: كان أخو بكرٍ عمراً، إذا كان يعرف أخا بكر، ويجهل كونه عمراً ([3]).

وقال بعض النحاة: إذا كان أحدُ الإسمين أعم من الآخر، فالأعم هو الخبر نحو: كان زيدٌ صديقى، إذا كان له أصدقاء غيره، ولا يجوز على هذا كان صديقى زيداً([4]).

والضمير العائد على نكرة، وإن كان معرفة، فهو يعامل فى باب الإخبار معاملة النكرة إذا جامع المعرفة، وجُعِل منه قول الشاعر:

ألا من مبلغ حسان عني *** أسحرٌ كان طبَك أم جنون ([5]).

---

[1]) الكتاب جـ٢ / ٣٥٤ .

[2]) الكتاب جـ٢ / ٣٥٤، ٣٥٥ . بتصرف .

[3]) الارتشاف جـ٣ / ١١٧٦ .

[4]) الارتشاف جـ٣ / ١١٧٦ .

[5]) البيت من (الوافر) وهو لأبى قيس بن الأسلت، وهو من شواهد الكتاب جـ١ / ٤٩ ؛ وجمهرة اللغة صـ ٧٣ ؛ ولسان العرب (طيب) وخرانة الأدب جـ٩ / ٢٩١، ٢٩٧ .

فاسم (كان) الضمير الراجع إلى (سحر) وهو نكرة، و (طبك) بالنصب خبرها، والراجع إلى نكرة مثله. ومنه:

أسكران كان ابن المراغة إذهجا * تميماً بجوف الشام أم متساكرُ ([1]).**

والاستهشاد بهذا البيت كالاستشهاد بالبيت الذي قبله، فاسم (كان) ضمير يرجع إلى (سكران) والخبر (ابن المراغة) بالنصب.

ومنه أيضاً:

فإنك لاتبالى بعد حولٍ * أظبيٌ كان أمَك أم حمارُ ([2]).**

فـ (أمك) بالنصب خبر (كان) وهو معرفة، واسم كان ضمير يرجع إلى (ظبى) وهو نكرة.

وهذه الأبيات الثلاثة قد مثل بها سيبويه، وذكر المبرد منها اثنين وزاد آخر على جعل المعرفة خبراً للضمير النكرة لعوده على نكرة ([3]) ثم ينسب

---

[1]) البيت من (الطويل) وهو للفرزدق فى الكتاب جـ١ / ٤٩ ؛ والمقتضب جـ٤ / ٩٣ ؛ ولسان العرب (سكر) وخزانة الأدب رقم (٧٤٢) جـ٩ / ٢٩٠ ؛ وبلانسبه فى الخصائص جـ٢ / ١٥٣ ؛ وشرح الجمل لابن عصفورجـ١/٤٠٤ ؛ وارتشاف الضرب جـ٣/ ١١٧٧ ؛ والمغنى رقم (٧٣٧) جـ٢ / ١٩٠ ؛ وشرح شواهد المغنى رقم (٧٣٠) جـ٢ / ٨٧٤ .

[2]) البيت من (الوافر) وهو لخداش بن زهير فى الكتاب جـ١ / ٤٨ ؛ والمقتضب جـ٤ / ٩٣ ؛ وشرح شواهد المغنى رقم (٨٠١) جـ٢ / ٩١٨ ؛ وخزانة الأدب جـ٩ / ٢٩١ ؛ وهو لثروان بن فزارة فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى جـ١ / ٢٧٠ ؛ وشرح أبيات المغنى للبغدادى جـ٧ / ٢٤١ ؛ وبلا نسبة فى المفصل صـ ٣١٦ ؛ وابن يعيش جـ٧ / ٩٤ ؛ وشرح الجمل بن عصفور جـ١ / ٤٠٥ ؛ ومغنى اللبيب رقم (٨٢٩) جـ٢ / ٣٤٠ ؛ وخزانة الأدب جـ٢ / ٢٨٥ .

[3]) ينظر : الكتاب جـ١ / ٤٧، ٤٨ ؛ والمقتضب ٤/٩٣، ٩٤.

بعد ذلك كل من ابن يعيش([1])، والرضى ([2])، وأبي حيان([3])، إلى المبرد مخالفته لسيبويه وأنه رد عليه استشهاد بأن اسم كان ضمير، وهو معرفة.

هذا وإن اجتمع نكرتان، لكل منهما مسوَّغ جاز جعل أيهما شئت الاسم والآخر الخبر ([4]).

٢- حذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر

ينقسم الخبر إلى مفرد وجملة، والذى يعنينا هنا الخبر الجملة، فهى إما أن تكون هى المبتدأ فى المعنى أوْلا، فإن كانت الواقعة خبراً هى المبتدأ فى المعنى لم تحتج إلى رابط، وإن لم تكن هى المبتدأ فى المعنى فلابد فيها من ضمير يربطها بالمبتدأ، وجاءت جملة الخبر ليس فيها ضمير يعود على المبتدأ، وهى غيره فى قول الشاعر:

قد أصبحت أم الخيار تدّعى *** علىّ ذنباً كلُّه لم أصنع([5]).

فالمبتدأ كلمة (كلُّه) والخبر جملة (لم أصنع) بحذف الضمير العائد على المبتدأ وهو (الهاء)، فهل هذه الصورة تتساوى مع نصب (كل) – على الاشتغال – بعامل محذوف يفسره المذكور بسبب عدم وجود الرابط ؟ بمعنى أنه لا فرق بين الرفع وبين النصب أم يوجد فرق ؟

---

[1]) شرح المفصل جـ٧ / ٩٥ .

[2]) شرح الكافية جـ٢ / ٢٧٩ .

[3]) الإرتشاف جـ٣ / ١١٧٨ .

[4]) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور جـ١ / ٤٠٣ ؛ والارتشاف جـ٣ / ١١٧٨ .

[5]) سبق تخريجه صـ١٢.

وإلى وجود الفرق بين الرفع وبين النصب ذهب ابن أبى العافية– فيما نسبه – إليه أبو حيان([1])، وابن هشام ([2]).

وفى ذلك قال سيبويه: " فإن قلت: زيدٌكم مرة رأيت، فهو ضعيف إلا أن تدخل الهاء، كما ضعف فى قوله: (كلُّه لم أصنع) "([3]).

وقال فى موضع آخر: " فإن قلت: زيداً يوم الجمعة أضربُ، لم يكن فيه إلا النصب، لأنه ليس هاهنا معنى وجزاء ولا يجوز الرفع إلا على قوله:

*** كلُّه لم أصنع * "([4]).**

وعلق السيرافى على قول سيبويه هذا بأنه: " يعنى أن يوم الجمعة لغو، كأنك قلت: زيداً أضربُ، فيجب النصب، إلا أن تحذف الهاء على الوجه القبيح نحو: زيدٌ ضربتُ، وكلُّه لم أصنع، برفع زيد وكل، والنصب أحسن على نية التقديم لضعف ترك الهاء العائد إلى الابتداء "([5]).

ثم يقول سيبويه: " والنصب فى (زيد) أحسن إذا كانت الهاء يضعف تركها ويقبح، كما أن الفعل يقبح إذا لم تكن معه الهاء أو غيرها من المضمر المفعول أو المظهر فأعمله فى الأول " ([6]).

ويشرح السيرافى كلام سيبويه بقوله: " يعنى: أنك إذا رفعت (زيداً) ولم يعد إليه من الجملة التى بعده ضمير كان قبيحاً، كما أنك إذا رفعت الاسم

---

[1]) الارتشاف جـ٤ / ١٩٥٦ .

[2]) المغنى جـ١ / ٢٠١ .

[3]) الكتاب جـ١ / ١٢٧ .

[4]) السابق جـ١ / ١٣٧ .

[5]) شرح الكتاب للسيرافى جـ١ / ٤٨٨ .

[6]) الكتاب جـ١ / ١٣٦ ؛ والهامش نفس الصفحة .

ثم جئت بفعل، فلا يحسن أن يتعرى ذلك الفعل من ضميره أو من ظاهره، فضميره: أنت ضربتك، وزيد ضربته. وظاهره: زيدٌ ضربتُ زيداً "([1]).

وقد جعل ابن مالك أن الرفع مع حذف الضمير الرابط جائز بالإجماع لكونه مفعولاً، والمبتدأ (كل)، وجعل من ذلك قراءة ابن عامر: { وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى }([2]) – برفع (كل) وكذلك البيت الشاهد

ثم قال: فلو كان المبتدأ غير (كل) والضمير مفعول به لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلا فى الاضطرار، والبصريون يجيزون ذلك فى الاختيار، ومنه قراءة السلمى: { أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ }([3]) برفع (حكم)، وجعل مثل هذه القراءة قول الشاعر:

وخالدٌ يحمدُ أصحابُه * بالحق لا يُحمدُ بالباطل ([4]).**

برفع (خالد) ([5]).

وما نسبه ابن مالك للبصريين فيه نظر لما سبق من قول سيبويه وشرحه للسيرافى من أنهم لايجيزون هذا إلا على ضعف إذاً فمحله الشعر فقط.

---

[1]) شرح الكتاب جـ١ / ٤٨٨ .

[2]) سورة النساء من آية ٩٥ ؛ وسورة الحديد من آية ١٠ .

[3]) سورة المائدة من آية ٥٠ .

[4]) لا يوجد هذا الشاهد فى كتاب سيبويه، ولكن أبا جعفر النحاس أورده فى شرح أبيات سيبويه برقم (٧٧) صـ٧٤ على أنه بيت فى المعرفة نوى فيه الهاء ؛ ولم ينسبه لقائله، وهو من شواهد المقرب جـ١ / ٨٤ ؛ وأورد البغدادى الشطر الأول عرضا ولم ينسبه لقائله أيضاً (الخزانة جـ١ / ٣٥٠) والبيت من (السريع) .

[5]) شرح التسهيل جـ١ / ٣١٢، ٣١٣ .

ولكنى أرى أن الصحيح جوازه بقله، لوروده فى المتواتر، ولقراءة ابن عامر لآية سورة الحديد فقط، أما آية سورة النساء فقد قرأ مثل الجماعة بالنصب ([1]).

وما نسبه ابن مالك للكوفيين عامة خصه البغدادى بالفراء فقط من الكوفيين ونقل عن الصفّار أنه مذهب الكسائى أيضاً، وذكر أن مفهوم قول الفراء أن المبتدأ إذا لم يكن (كلاً) يمتنع حذف العائد.

ونسبة ذلك إلى الفراء نسبة صحيحة صرح بمضمونها فى معانيه فقال: " ومما يشبه الاستفهام مما يرفع إذا تأخر عنه الفعل الذى يقع عليه قولهم (كلٌ الناس ضربت) وذلك أن فى (كل) مثل معنى: هل أحد إلا ضربت، ومثل معنى: أىٌّ رجل لم أضرب، وأىٌّ بلدة لم أدخل، ألا ترى أنك إذا قلت: كل الناس ضربت، كان المعنى: ما منهم أحد إلا قد ضربت.... ولم أسمع أحداً نصب (كل)..... ولا تتوهم أنهم رفعوه بالفعل الذى سبق إليه لأنهم قد أنشدونا:

قد أصبحت أم الخيار..... البيت.

.... فرفع (كلاً) "([2]).

ويفهم من كلام الفراء أنه يرى حذف الضمير – كما نسب إليه وصرح به – قياساً إذا كان منصوبا مفعولاً به والمبتدأ (كل)، لأن مثلا قولنا: كلهم ضربت، بمعنى الجحد، أى: ما منهم أحد إلا ضربت ([3]).

---

[1]) ينظر الإتحاف صـ ٤٠٩ .

[2]) معانى القرآن جـ١ / ١٣٩ وما بعدها بتصرف .

[3]) شرح الكافية جـ١ / ٩٢ .

وصرح فى موضع آخر بهذا المضمون عند تعليقه على قوله تعالى: { وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ }([1])، وقوله تعالى: { وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ }([2])، قال: " والوجه فى كلام العرب رفع (كل) فى هذين الحرفين "([3])، ورده البغدادى بأن الصحيح فيه أيضاً الجواز بقلة فى الكلام والشعر، فمن الأول: الآية السابق ذكرها برفع (أفحكمُ) فى الشواذ وأما الثانى: فجعله كثيراً، وجعل منه البيت السابق: أى: (فخالدٌ يحمده أصحابهُ) ([4]).

وقال ابن جنى: " لحذف هذا الضمير وجه من القياس، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة، وهو إلى الحال أقرب، لأنها ضرب من الخبر، وهو فى الصفة أمثل بشبه الصفة بالصلة. وفى حذفه من (لم أصنع) ما يقوم مقامه ويخلفه، لأنه يعاقبه ولا يجتمع معه، وهو حرف الاطلاق فى (أصنعى) فلما حضر ما يعاقب الهاء صارت لذلك كأنها حاضره " ([5]).

هذا وقد روى سيبويه البيت الشاهد برفع (كل) ونصبه، وقد أنكر عليه المبرد رواية الرفع، وقال: الذى رواه الجرمى وغيره من الرواة النصب فقط، ومنع هذه المسألة نظماً ونثراً.

ورد عليه ابن ولاد بأن سيبويه رواه أيضاً بالنصب، وقال إن النصب أكثر وأعرف، فأغنى هذا عن الإحتجاج عليه بقول الجرمي، ألا ترى إلى قوله

---

[1]) سورة الإسراء من آية ١٣ .

[2]) سورة يس من آية ١٢ ؛ وسورة النبأ من آية ٢٩ .

[3]) معانى القرآن جـ٢ / ٩٥ .

[4]) خزانة الأدب جـ ١ / ٣٤٩، ٣٥٠ .

[5]) المحتسب جـ١ / ٣١٨ .

أن الرفع ضعيف، وهو بمنزلته فى غير الشعر ؛ لأن النصب لايكسر، ولا يخل به ترك إضمار الهاء، كأنه قال: كلُّه غير مصنوع، وقد روى أهل الكوفة والبصرة هذه الشواهد رفعاً كما رواها سيبويه ([1]).

وظاهر كلام سيبويه أن الضرورة ماليس للشاعر عنه فسحة.

وزعم تقى الدين السبكى – فيما نقله عنه البغدادى فى رسالة (كل) وفى تفسيره:" أن رواية النصب تساوى رواية الرفع فى المعنى، وذلك أنه قال: لا فرق بين الرفع والنصب فى قوله سيبويه: إن المعنى: كله غير مصنوع، وهذا يقتضى أيضاً أن النصب يفيد العموم، وأنه لم يصنع شيئاً..... لأن السامع إذا سمع المفعول تشوَّف إلى عامله، كما يتشوف سامع المبتدأ إلى الخبر، وبه يتم الكلام فكان (كله لم أصنع) مرفوعاً ومنصوباً سواء فى المعنى، وإن اختلفا فى الإعراب "([2]).

وكأن ابن هشام، ومن قبله أبو حيان لم يقفا على كلام سيبويه فينقلا تساوى المعنى فى الرفع والنصب عن الشلوبين وأنه رد ابن أبى العافية لزعمه أن بينهما فرقاً، ولو وقفا على كلام سيبويه لما نقلا عن أبى على الشلوبينى ([3]).

ويقول ابن أبى العافية إن بينهما فرقا قد فتح باب الاجتهاد للعلماء فى بيان ذلك الفرق، وذلك لأنه أول من قال به.

فقد نقل البغدادى عن الفاضل اليمنى: ولم ينصب (كله) لأنه لو نصبه مع تقدمه على ناصبه لأفاد تخصيص النفى بالكل، ويعود دليلاً على أنه

---

[1]) خزانة الأدب جـ١ / ٣٥٠ .

[2]) خزانة الأدب جـ١ / ٣٥٠ .

[3]) ينظر : المغنى جـ١ / ٢٠١ ؛ الارتشاف جـ٤ / ٣٥٠ .

فعل بعض ذلك الذنب، ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه، ولذلك رفعه إيذاناً منه بأنه لم يصنع شيئاً منه قط، بل كله بجميع أجزائه غير مصنوع"([1]).

وذكر ابن هشام أن البيانيين قالوا فى ذلك: " إذا وقعت (كل) فى حيز النفى كان النفي موجهاً إلى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد كقولك: ما جاء كل القوم، ولم آخذ كل الدراهم، وكل الدراهم لم آخذ.... ولو وقع النفى فى حيزها اقتضى السلب عن كل فرد " ([2]).

ومعنى كلام ابن هشام أن النفى إذا دخل عليها أو على عاملها كان نفياً ليس شاملاً، أما إذا دخل فى حيزها كان قاطعاً شاملاً.

وعلى ذلك يكون (ما جاء كل القوم) يحتمل مجئ بعضهم، وكذلك (لم آخذ كل المال) يُحتمل أخذ بعضه، وذلك بخلاف (كل الدراهم لم آخذ) أى لم آخذ شيئاً البتة وعلى ذلك لو نصب (كل) فى البيت الشاهد على معنى: (لم أصنع كلَّه) لا حتمل صنع البعض.

وهنا يبقى سؤال: هل يجوز أن يكون (كلّه) فى البيت منصوباً على التوكيد لـ (ذنباً) ؟

والجواب: أن هذا لا يصلح لأن النكرة تدل على الشيوع والعموم، والتأكيد يدل على التخصيص والتعيين، وكل واحد منهما ضد صاحبه فلا يصلح أن يكون مؤكداً له، فوصف النكرة لتمييزها عن غيرها أولى من تأكيدها ([3]).

---

[1]) الخزانة جـ١ / ٣٥١ .

[2]) المغنى جـ١ / ٢٠٠، ٢٠١ .

[3]) ينظر ذلك بالتفصيل فى رسالتنا للعالمية (الخلاف النحوى بين علماء الكوفة حتى نهاية القرن الثالث الهجرى) صـ ٧٦٧ : ٧٧٣ .

٣- حكم العطف على الموضع

ذهب ابن أبى العافية – فيما نسبه إليه ابن أبى الربيع ([1])، وابن الفخار ([2]) –، إلى أنه لا يجوز العطف على الوضع إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون الطالب بالموضع ظاهراً.

الثانى: أن يكون مما يجوز أن يظهر، فتقول: ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً، يجوز النصب باتفاق بالعطف على (بقائم) ؛ لأن الشرطين موجودان ؛ ولأن (ليس) طالبة بالنصب، ويجوز أن يظهر، فتقول: ليس زيد قائماً، وكذلك يجوز أن تقول: ما زيد بقائم ولا قاعداً، يجوز النصب بالعطف على الموضع ؛ لأن الشرطين موجودان، وكذلك يجوز أن تقول: شكرت لزيد وعمراً ؛ لأن (شكرت) طالبة بالنصب، ويجوز إسقاط اللام فتقول: شكرت زيداً، وكذلك نصحت لزيد ؛ لأنك تقول: نصحت زيداً، وكذلك جميع ما كان من هذا القبيل. فإن قلت: مررت بزيد وعمراً، فلا يكون (عمرو) إلا منصوبا بإضمار فعل تقديره: ولقيت عمراً، ولا يكون معطوفاً على (بزيد) على الموضع، لأنه لايجوز أن يظهر – أى بعده منصوباً – لا تقول: مررت زيداً، وكذلك ما يتعدى بحرف جرٍ ولا يجوز إسقاطه، لايجوز العطف فيه على الموضع ؛ لأن الموضع مما لايجوز أن يظهر.

فإن كان الفعل يتعدى بحرف، ويجوز إسقاط ذلك الحرف، فهو من القسم الأول – أى مما يجوز فيه العطف على الموضع –، وكذلك لايجوز عنده: هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً بالنصب، ويكون معطوفاً على (زيد) على الموضع ؛ لأن الأصل: هذا ضاربٌ زيداً ؛ لأنه الطالب بالنصب (ضاربٌ)

---

[1]) البسيط فى شرح الجمل جـ٢ / ٧٩٣، ١٠٢٩ .

[2]) شرح الجمل لابن الفخار جـ١ / ١٧٩ .

المنون، وأما (ضاربُ) إذا أسقط تنوينه، فلا يمكن نصبه، فالطالب بالموضع قد زال، وإنما يجوز هذا على إضمار فعل تقديره: ويضرب عمراً ([1])، وجعل ابن أبى العافية من عدم العطف على الموضع هذا أيضاً: (إن زيداً قائم وعمرو) فيما نسبه إليه ابن أبى الربيع([2])، وابن الفخار([3])، والشاطبى([4]) والسيوطى([5]) – لايجوز العطف على الموضع، لأن الطالب بالرفع الابتداء، وقد نُسخ بـ (إنّ) ؛ لأنها وأخواتها من نواسخ الابتداء([6]).

وكان ابن أبى العافية يذهب إلى أن هذا مذهب سيبويه، ويستدل بأنه قال فى باب اسم الفاعل: " وتقول فى هذا الباب: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، إذا أشركت بين الآخر والأول فى الجار ؛ لأنه ليس فى العربية شئ يعمل فى حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله. وإن شئت نصبت على المعنى وتضمر له ناصباً، فتقول: هذا ضارب زيد وعمراً، كأنه قال: ويضرب عمراً، أو ضاربٌ عمراً ([7]).

وكذلك قال ابن أبى العافية فى المصدر نحو: أعجبنى ضربُ زيدٍ وعمروٌ: إنه مرفوع بإضمار فعل، ولم يجعله معطوفا على الموضع، ألا ترى أن

---

[1]) البسيط فى شرح الجمل جـ٢ / ٧٩٣، ٧٩٤، ١٠٣٠ .
[2]) السابق جـ٢ / ٧٩٣، ١٠٣٢ .
[3]) شرح الجمل لابن الفخار جـ١ / ٢٨٧ .
[4]) المقاصد الشافية فى الخلاصة الكافية جـ٢ / ٣٦٧ .
[5]) الهمع جـ١ / ١٢٧ .
[6]) البسيط جـ٢ / ٧٩٤ .
[7]) الكتاب جـ١ / ١٦٩، وينظر البسيط ٧٩٤/٢ .

(زيداً) فاعل، فهو فى موضع رفع، إلا أن الرفع قد زال، وطالبه كذلك قد زال، لأن الطالب بالرفع المصدر المنون ([1]).

ولكن الذى ذُكر عن سيبويه فيه ظهور لما ذهب إليه ابن أبي العافية، ويحتمل أن يكون سيبويه فى هذين الموضعين وما أشبههما يجيز وجهين:

أحدهما: الحمل على الموضع.

والثانى: حذف العامل إلا أن الحذف عنده أمكن من كلام العرب([2])، وحمله على ذلك كثرة الحذف منهم، فحمل عليه ما جاء فى الفعل، واسم الفاعل، والمصدر وممن تابع ابن أبى العافية فى رأيه الأستاذ / أبو عبدالله بن عبدالمنعم ([3]) – فيما نسبه إليه ابن الفخار بقوله: " فإن بعض اشياخنا السبتيين المحققين وهو الأستاذ / أبو عبدالمنعم بن عبدالمنعم – رحمه الله عليه – سلك مسلك أبى عبدالله بن أبي العافية فى إنكار العطف على الموضع "([4]).

---

[1]) البسيط جـ٢ / ٧٩٤، ٧٩٥ .

[2]) الكتاب جـ١ / ٢٤ .

[3]) هو محمد بن عبدالمنعم الحميرى أبو عبدالله، ويُعرف بابن عبدالمنعم، عالم بالبلدان والسِّير والأخبار واختلف فى سنة مولده ووفاته، ومع كل هذا يبقى الاحتمال الأرجح هو أن وفاته فى النصف الأول من القرن الثامن الهجرى، وأجمعت المصادر التى ترجمت له عن قلة معلوماتها عنه، وانه كان رجل صدق صالحاً عابداً يتكثر فى الأوراد فى آخر حياته، ولم يستظهر أحد فى زمانه من اللغة ما استظهره كحفظه لكتاب التاج للجوهرى، وكتاب سيبويه، وينظر كشف الظنون، والروض المعطار فى خبر الأقطار تحقيق إحسان عباس .

[4]) شرح الجمل لابن الفخار جـ١ / ٢٨٧ .

وإذا كان ابن أبى العافية لايجيز العطف على الموضع إلا بالشرطين السابقين فإن هناك مذهبين آخرين:

ذكرهما ابن أبى الربيع:

أحدهما: أن العطف يجوز، وإن كان الطالب به قد زال على تقدير توجهه، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً غداً بالنصب، يعطفه على توهم: هذا ضاربٌ زيداً وعمراً، وكذلك: إن زيداً قائم وعمرو، يجوز العطف على توهم زيد قائم وعمرو.

وإنما كان: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، أولى بالعطف على الموضع، وتوهم: هذا ضاربٌ زيداً ؛ لأنه الأصل، والإضافة ثانية لطلب التخفيف، والمعنى على الانفصال وعدم الإضافة ؛ لأن الإضافة إلى المعرفة لم توضع إلا للتعريف، واسم الفاعل هذا الذى يعطف فيه على الموضع لاتكون الإضافة فيه معرفة، فإذا كان المعنى طالباً بالانفصال فكأنه موجود، فالنصب هاهنا يطلب به المعنى ولا أدلَ على ذلك من رواية سيبويه بيت زهير:

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى*ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا([1])**

---

[1]) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه صـ٢٨٧، والكتاب ١٦٥/١، ٥١/٣،١٠٠،١٦٠/٤، وشرح المفصل ٥٢/٢، ٥٦/٧، ولسان العرب (ن م س)، ومغني اللبيب ٩٦/١، وتخليص الشواهد صـ٥١٢، والمقاصد النحوية ٢٦٧/٢، ٣٥١/٣، وهمع الهوامع ١٤١/٢، وشرح شواهد المغني ٢٨٢/١، والدرر اللوامع ١٦٣/٦، ولصرمة الأنصاري في الكتاب ٣٠٦/١، وشرح أبيات سيبويه ٧٢/١،ولصرمة أو لزهير في الإنصاف ١٩١/١، وبلا نسبة في الكتاب ١٥٥/٢، والخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، وأسرار العربية صـ١٥٤، وشرح المفصل ٦٩/٨، ومنهج السالك ٤٣٢/٢ .

بالخفض، والنصب لا يكسر الشعر، فليس الخفض للضرورة، فدل على أنه جاء فى الكلام ([1]) فالخفض على توهم دخول (الباء).

وقد اشترط ابن هشام لجوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولذلك حسن قول زهير ([2]).

وذكر ابن أبى الربيع أن هذا النوع كثير، فلا يراعى ما ذكره – يعنى ابن أبى العافية – وإنما يراعى أن يكون مما يجوز أن يظهر، وهذا المذهب عندى أقوى من الأول ([3]).

وذكر كذلك ابن أبى الربيع أن هذا المذهب هو مذهب أبى على الفارسى، وأن كلام سيبويه يقتضيه ([4]).

وفى ذلك قال الفارسى: " علم أنه يجوز أن تقول: هذا رجل ضاربُ زيدٍ وعمرٍو وعمراً، بالنصب والجر، فالجر على اللفظ، والنصب على الموضع، لأن التقدير: ضاربٌ زيداً، لما تقدم من أن الإضافة غير محضة، وعلى ذلك قوله وهو من أبيات الكتاب:

هل أنت باعث دينارٍ لحاجتنا * أو عبدَ ربٍ أخاعون بن مخراق([5])**

---

[1]) البسيط جـ٢ / ٧٩٥، ٧٩٦ بتصرف .

[2]) المغنى جـ٢ / ٤٧٦ .

[3]) البسيط جـ٢ / ٧٩٧ .

[4]) البسيط جـ٢ / ٧٩٧.

[5]) البيت من البسيط، وهو لجرير بن الخطفي أو لمجهول في خزانة الأدب ٢١٥/٨، وبلا نسبة في الكتاب ١٧١/١، والمقتضب ١٥١/٤، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٥/١، وشرح ابن عقيل صـ ٤٢٨، وشرح الأشموني ٣٤٤/٢، والأشباه والنظائر ٢٥٦/٢، وهمع الهوامع ١٤٥/٢، والمقاصد النحوية ٥١٣/٣، والدرر اللوامع ١٩٢/٦.

فـ (دينار) اسم رجل وهو مجرور فى اللفظ، ومنصوب فى المعنى، ولذلك عُطف عليه (عبد رب) بالنصب " ([1]).

وفى ذلك قال سيبويه: فى باب ما يكون محمولاً على (إنّ) فيشاركه فيه الاسم الذى وليها، ويكون محمولاً على الابتداء: " فأما ما حُمل على الابتداء فقولك: إن زيداً ظريف وعمروٌ، وإن زيداً منطلق وسعيدٌ، فعمرو، وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسن، والآخر ضعيف.

فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء ؛ لأن معنى إن زيداً منطلق: زيدٌ منطلق، و (إن) دخلت توكيداً، كأنه قال: زيد منطلق وعمرو.

وجعل سيبويه من ذلك فى القرآن: { أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}([2]).

فنلحظ أن سيبويه والفارسى قد أجازا العطف على الموضع.

وقال سيبويه فى موضع آخر فى (مررت بزيدٍ وعمراً): " إنه عربى جيد"([3]).

يحتمله، ويحتمل أنّ (عمراً) منصوب بفعل محذوف كما سبق عند ابن أبى العافية.

أما المذهب الثانى: أن العطف على الموضع يجوز، وإن كان لايظهر فيجوز فى مثل قولك: (مررت بزيد وعمراً) أن يكون معطوفاً على موضع (بزيد) ؛ لأن موضعه نصب، وإلى هذا ذهب ابن حنى – فيما نسبه إليه

---

[1]) الإيضاح صـ ١١٦ ؛ وينظر : المقتصد جـ١ / ٥٢٠ .

[2]) سورة التوبة من آية ٣ ؛ الكتاب جـ٢ / ١٤٤ .

[3]) الكتاب جـ١ / ٩٤ .

ابن أبي الربيع – وقال ابن أبي الربيع: " وفيه عندى بعد وأحسن المذاهب عندى فى هذه المسألة المذهب الثانى، لأنه يقال لابن جنى إذا قلت: (مررت بزيدٍ وعمراً) وعطفت على الموضع فأنت قد شركت فى الفعل، فقد أوصلت (مررت) بغير حرف جر، فكأنك قلت: مررت عمراً، وهذا لا يجوز([1]) ".

هذا ما ذكره ابن أبى الربيع وتابعه فيه ابن هشام ([2])، ولنا عليهما بعض المآخذ، منها: أنهما ذكرا أن (مررت بزيد وعمراً) على انه كلام ابن جنى، والحق أنه كلام سيبويه كما نقلناه عنه آنفاً فى آخر المذهب السابق. وأما ابن جنى فعبّر بقوله: " (مررت بك وزيداً، ونزلت عليه وجعفراً) ثم جعل جواز النصب مبنياً على أن المجرور ضمير متصل، فهو بمنزلة جزء إما من الفعل أو من الاسم ".

ويزيد ابن جنى هذا الكلام وضوحاً بما لم يسبق إليه: " لأن الباء كأنها جزء من الفعل من حيث كانت معاقبة لأحد أجزائه المصوغة فيه، وهى همزة (أفعل) وذلك نحو: أنزلته، ونزلت به، وأدخلته ودخلت به، وأخرجته وخرجت به لأمرين:

أحدهما: أنك إن اعتددت الباء لما ذكرت كأنها بعض الفعل، فإن هنا دليلاً آخر يدلُّ على أنها كبعض الإسم، ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرته بأنهما جميعاً فى موضع نصب بالفعل، حتى أنك لتجيز العطف عليهما جميعاً بالنصب "([3]).

---

[1]) البسيط جـ٢ / ٧٩٨ .

[2]) المغنى جـ٢ / ٤٧٣ .

[3]) الخصائص جـ١ / ١٤٣ .

هذا رأى ابن جنى فى إجازته النصب على الموضع لاعلى الطريقة التى نسبت إليه ولكن على طريقته العبقرية التى لم يسبقه فيها أحد كما ذكرت.

والنحاة لا يجيزون ذلك، فإن من شروط العطف على المحل عندهم ظهور الإعراب المحلى فى الفصيح نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعداً ([1]).

هذا وفى قول سيبويه فى: (مررت بزيد وعمراً): " إنه عربى جيد " عشرة أوجه ذكرها ابن الفخار فى نصب (عمراً) وهى:

أحدهما: أنه منصوب بفعل مضمر يدل عليه هذا الظاهر كأنه قال: مررت بزيد ولقيت عمرا – وهو مذهب ابن أبى العافية كما سبق، والذى تابعه فيه أبو عبدالله بن عبدالمنعم.

الثانى: أن يكون عطفاً على موضع المجرور ؛ لأنه فى موضع مفعول منصوب وهو ما جوّده سيبويه وأجازه ابن جنى، ومنعه ابن أبى العافية، لأن اعتبار الموضع عنده مشروط بحضور محرّزِ، وجواز التصريح بالموضع، والثانى هنا فائت.

الثالث: أن يكون عطفاً على الصالح فى الموضع، من باب الحمل على المرادف، لأنه إذا قال: (مررت) فكأنه قال: (لقيت)....

الرابع: أن يكون مفعولا معه، والمصاحب المجرور، فيكون هو والمجرور ممروراً بهما فى وقت واحد.

الخامس: أن يكون مفعولاً معه أيضا، والمصاحب هو الفاعل، فيكون هو والفاعل هما اللذان مرّا بزيد فى وقت واحد لمكان الواو الجامعة.

---

[1]) حاشية الدسوقى على المغنى جـ٢ / ١١٩ .

السادس: أن يكون مجروراً بواو القسم، كما قيل فى قوله تعالى: { وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ }([1]) فى قراءة حمزة، إن كان مما يقسم به على طريقة العرب.

السابع: أن يكون عطفاً على الفاعل ؛ للفصل بالمجرور، كأنه قال: (مررت أنا وعمرٌو بزيد)، ويكون مرورهما بزيد على هذا مجملاً.....

الثامن: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه كأنه قال: (مررت بزيد وعمرٌو مررت به)....

التاسع: أن يكون مجروراً عطفاً على لفظ ما قبله، والمعنى على الإجمال فى اتحاد الزمان.

العاشر: أن يكون خفضاً على الجوار، كأنه كان معطوفاً على الفاعل، فلما بعد منه حمل على الأقرب([2]).

وبعد دراسة هذه المسألة فإن يجدر بى أن أختمها بهذا التنبيه الجميل لابن أبى الربيع نقلاً عن أبى الفتح وهو: " على أن العالم لا يتخذ مذهباً إلا ما ترجح لديه، ويترك الوجه المرجوح، وإن احتمل أن يحمل الكلام عليه؛ لأن الآخر أقوى منه... ولا أعلم خلافاً فى أن المرجوح متروك، وإن قيل به فى موضع آخر " ([3]).

-والله أعلم -.

---

[1]) سورة النساء من آية ١ .

[2]) شرح الجمل لابن الفخار جـ١ / ١٧٩، ١٨٠ .

[3]) البسيط جـ٢ / ٧٩٥ .

٤- حكم تقدير المصدر العامل بـ (أن) والفعل

ذهب سيبويه ([١])، إلى أن المصدر العامل يقدر بـ (أنْ) والفعل، وذهب ابن أبى العافية فيما نسبه إليه ابن الفخار فى شرحه لجمل الزجاجى ([٢]) إلى منع ذلك.

قال سيبويه فى باب سماه: باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع فى عمله ومعناه: " وذلك قولك: عجبت من ضربٍ زيداً، فمعناه: أنه يضرب زيداً.

وتقول: عجبت من ضربٍ زيداً بكرٌ، ومن ضربٍ زيدٌ عمراً، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيدٌ عمراً، ويضرب عمراً زيدٌ"([٣]).

فكما هو واضح من تمثيل سيبويه نلحظ أن المصدر عنده مؤول من (أن) المخففة من الثقيلة والفعل الواقع خبراً لها.

أما أبو سعيد السيرافى فقد اقتصر فى تمثيله على (أنْ) الناصبة للمضارع حيث قال: " واعلم أن المصدر متى كان عاملاً، فتقديره تقدير (أنْ) وما بعدها من الفعل، وإذا كان مؤكداً لفعله أو عاملاً فيه الفعل الذى أخذ منه على وجه من الوجوه، لم يجز أن يقدر بـ (أن) والفعل، وذلك: ضربت زيداً ضرباً، وضربت زيداً الضرب الشديد، لايقدّر بـ(أن) ؛ لأنك لاتقول: ضربت زيداّ أن أضرب، ولو قلت: أنكرتُ ضربك زيداً، لكان فى

---

[١]) الكتاب جـ ١ / ١٨٩ .

[٢]) شرح الجمل لابن الفخار جـ١ / ٤٤، ٧٤، ٧٥ .

[٣]) الكتاب جـ١ / ١٨٩ .

معنى (أنْ) لأنك تقول: أنكرتُ أن تضرب زيداً، وأنكرتَ أن ضربت زيداً"([1]).

أما ابن مالك فقد ذكر كلا التقديرين مبيناً موضعَ كلٍ منهما قائلاً: " وشرط فى إعماله تقديره بفعله وبـ (أنْ) الخفيفة أو (أنْ) المصدرية أو (ما) أختها، احترازاً من المصدر المؤكد، والمبين الهيئة.

ومثال المقدر بـ (أنْ) المخففة: علمت ضربك زيداً، فتقديره: علمت أن قد ضربت زيداً: فـ (أن) هذه المخففة من (أنّ) لأنها بعد عِلْمٍ، وهو موضع مخصوص بالمخففة غير صالح للمصدرية، كقوله تعالى:{عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ}([2])، وقوله:{أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ }([3]).

ومثال المقدر بـ (أنْ) المصدرية قوله تعالى: { وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ } ([4]).

وقول القائل: أرجو نصر الله للمسلمين، وخذلانه للكافرين، وكذا كل مصدر وقع بعد (لولا) أو بعد فعل إرادة أو كراهة، أو خوف أو طمع أو شبه ذلك، ولا يكون المقدر ذلك إلا ما ضى المعنى... أو مستقبل المعنى.

وأما المقدر بأن المخففة فيجوز مضيه وحضوره واستقباله ومضى المقدر بـ (ما) المصدرية([5]).

ثم ذكر ابن مالك " أن تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاثة ليس شرطاً فى عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك ".

---

[1]) شرح الكتاب جـ٢ / ٤٥ .

[2]) سورة المزمل من آية ٢٠ .

[3]) سورة طه من آية ٨٩ .

[4]) سورة البقرة من آية ٢٥١، وسورة الحج من آية ٤٠ .

[5]) شرح التسهيل جـ٣ / ١٠٩، ١١٠ .

وذكر أن من وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب: سَمْعُ أذنى زيداً يقول ذلك، وقول أعرابى: اللهم إنّ استغفارى إياك مع كثرة ذنوبى للؤم، وإنّ تركى الاستغفار مع علمى بسعة عفوك لغى ([1]).

وجواز تقديره بـ (أن) والفعل هو مذهب الفارسى ([2])، وابن يعيش ([3])، وابن عصفور([4])، والرضى ([5])، وابن الناظم([6])، وابن هشام ([7])، والمرادى والمرادى ([8])، وابن عقيل ([9])، وابن الفخار([10]).

قال عبدالقاهر: " اعلم أن المصادر فروع على الأفعال فى العمل، كما أن الأفعال فروع عليها فى الاشتقاق، وذلك أن المصادر أسماء معلقة على أشياء فهى كالغلام والرجل والثوب والدار فى أنها لا أصل لها فى العمل، وإنما تعمل لمشابهتها للأفعال فى تضمن حروفها، فلفظ ضرب موجود فى الضرب، وعلى هذا يجرى الباب، فكل فعل كان له نصب ورفع كان ذلك

---

[1]) السابق جـ٣ / ١١١ .
[2]) الإيضاح صـ ١٥٥ .
[3]) شرح المفصل جـ٦ / ٥٩ .
[4]) شرح الجمل جـ٢ / ٢٤ .
[5]) شرح الكافية جـ٢ / ١٩٥ .
[6]) شرح الألفية صـ ٢٩٦ .
[7]) أوضح المسالك جـ٣ / ؛ والتوضيح بشرح التصريح جـ٢ / ٦٢ .
[8]) توضح المقاصد والمسالك جـ٢ / ٨٤١ .
[9]) شرح ابن عقيل جـ٢ / ٨٨، ٨٩ .
[10]) شرح الجمل جـ١ / ٧٤ .

لمصدره، تقول: أعجبنى ضربٌ زيدٌ عمراً كما تقول: أعجبنى أن ضرب زيدٌ عمراً " ([1]).

فهنا نجد عبدالقاهر قد ذكر أن الفعل إذا كان الأصل فى العمل فإن المصدر هو الأصل فى الاشتقاق، إذاً فالمصدر أولاً وعليه فهو الأولى بالعمل.

وقد صرح ابن مالك بذلك نصاً: " عمل المصدر عمل الفعل لأنه أصل، والفعل فرعه "([2]).

ولكن عبدالقاهر سرعان ما رجع إلى ما عليه سيبويه وجمهور النحويين غير ملتفت إلى مارآه ابن أبى العافية حيث قال: " فإن المصادر على الضروب الثلاثة – يعنى المنون، والمضاف، والمحلى بأل – التى ذكرها – يعنى الفارسى – فالأول: (المنون) نحو قوله تعالى: { مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا }([3])، لأن (شيئاً) منصوب بـ (رزقاً) فكأنه ما لا يملك أن يرزق شيئاً.... وكذا قوله تعالى: { أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا }([4]) لأن (يتيماً) منصوب بـ (إطعام)، كأنه أو أنْ يطعم يتيماً " ([5]).

والذى آراه فى هذا المسألة هو ما ذهب إليه ابن مالك من أنه هناك من الموانع ما يقدر فيه بـ (أن) الناصبة للمضارع، ومنها ما يقدر فيها بـ (أن) المخففة من الثقيلة، ومنها ما لا يقدر بأحدهما لما سمع عن العرب، لأن

---

[1]) المقتصد فى شرح الإيضاح جـ١ / ٥٥٣ .

[2]) شرح التسهيل جـ٣ / ١٠٦ .

[3]) سورة النحل من آية ٧٣ .

[4]) سورة البلد من الآيتان ١٤، ١٥ .

[5]) السابق جـ١ / ٤٥٤ .

السياق اللغوى السليم لايستدعى ذلك التقدير، منتهيا فى ذلك إلى قوله: وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاث شرطاً فى عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك.

وينتقل ابن الفخار إلى جزئية خلافية أخرى متصله بالأولى وهى: هل يجوز لهذا المصدر العامل أن يقدر بـ (أن) وفعل المفعول كما يقدر بـ (أن) وفعل الفاعل – كما سبق – أوْلاً يجوز ذلك ؟.

وذكر أنها مسألة خلافية بين الفارسى، وابن أبى العافية، فأجازها الفارسى اعتباراً بصحة التقدير، ومنعها ابن أبى العافية اعتباراً بامتناع تصور ذلك من جهة اللفظ، إذ المفعول الذى لم يسم فاعله لابد من تغيير ما يسند إليه، وهذا ممتنع فى لفظ المصدر.

وذكر ابن الفخار أن الأصل فى صحة ما قاله الفارسى أنه حكى عن العرب: (اعجبتنى قراءةٌ فى الحمام القرآن) وهذا إنما يكون على تقدير: أعجبنى أن قُرِئَ فى الحمام القرآنُ، على تقدير المصدر بأن، وفعل المفعول، وقد قيل ذلك فى ترجمة سيبويه: " هذا باب علم ما الكلم من العربية " ([1])، على تقدير: هذا باب أن يُعلم ما الكلم من العربية، و (ما) زائدة ([2]).

وبالرجوع للإيضاح لم أجد لهذه المسألة ذكراً عند الفارسي، ولكن عبدالقاهر في شرحه للإيضاح قد ذكرها قائلاً: " لأن يكون مبنياً للمفعول القائم مقام الفاعل نحو أن تقول: عجبت من ضربِ زيدٍ، تريد: من أن

[1]) الكتاب جـ١ / ١٢ .

[2]) شرح الجمل لابن الفخار جـ١ / ٤٤٧ .

ضُرِبَ زيدٌ " ([1])، وجعل عبدالقاهر هذا المثال كالمثال الذي استشهد به سيبويه على ذلك وهو: (عجِبتُ من دفعِ الناسِ بعضُهُم ببعض) أي من أن دُفِعَ الناسُ بعضُهُم ببعض. فالناس: قائم مقام الفاعل. فهذا المصدر المبني للمفعول به كفُعِلَ في قولك: ضُرِبَ زيدٌ "([2])، فلعل مانسبه ابن الفخار لأبي علي يكون قد ذكره مؤلف آخر من مؤلفاته.

أما ما نسبه عبدالقاهر لسيبويه من تمثيله لذلك بالمثال السابق،فهي نسبة صحيحة ([3])

وقد برهن ابن مالك على صحة ماذهب إليه الفارسي – فيما نسبه إليه من غير أن يعزوه – بنحو: (سرني إعطاء الدينار الفقير) على معنى (أن يُعطى الدينار الفقير) ([4]). واستدل كذلك على صحة هذا الرأي بما نسبه ابن الفخار للفارسي من أنه حكى عن العرب (أعجبتني قراءة في الحمام القرآن) بيد أنه نسب هذه الرواية عن العرب لأبي العباس ثعلب، وانتهى إلى أن التقدير فيه: (من أن قُرِيء) ([5]) وعلى ذلك يكون ابن أبي العافية قد انفرد برأييه في المسألة، ولم يُسبق فيهما بأحد من النحويين.

–والله أعلم–

---

[1]) المقتصد في شرح الإيضاح ٥٦٠/١ .

[2]) المقتصد في شرح الإيضاح ٥٦٠/١ .

[3]) ينظر الكتاب ١٥٤/١ .

[4]) شرح التسهيل ١١٢/٣ .

[5]) السابق صـ ١١٣ .

٥- حكم تقييد المصدر العامل بزمن

ذهب ابن أبى العافية -فيما نسبه إليه أبو حيان- إلى أن المصدر لايعمل ما ضياً ([1]).

ورد ابن مالك هذا الرأى من غير أن ينسبه بقوله: " عمل المصدر عمل الفعل، لأنه أصل والفعل فرعه. فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان، بل يعمل عمل الماضى والحاضر والمستقبل، لأنه أصل لكل واحد منها، بخلاف اسم الفاعل فإنه عمل للشبه، فتقيد عمله بما هو شبهه وهو المضارع. وكما ترتب عمل المصدر على الأصالة اشترط فى كونه عاملاً بقاؤه على صيغته الأصلية التى اشتق منها الفعل، فلزم من ذلك ألا يعمل إذا غيرّ لفظه..... " ([2]).

ثم ذكر ابن مالك أن المصدر يعمل موؤلا بـ (أن) الخفيفة من الثقيلة إذا كان مسبوقاً بما يدل على العلم – كما سبق فى مسألة تقدير المصدر العامل بـ(أن والفعل) ومن التمثيل بآيتى سورة المزمل وطه لذلك، وكذلك تمثيله للمصدر المقدربـ (أنْ) الناصبة للفعل والفعل، وذكر أن حقيقة كل مصدر وقع بعد (لو لا) أو فعل إرادة أو كراهة، أو خوف أو طمع، أو شبه ذلك، وأكّد هنا أنه لايكون المقدر بهذا إلا ما ضى المعنى، وجعل منه قول الشاعر:

أمن بعد رمْى الغانيات فؤادَه ***بأسهم ألحاظ يولام على الوجد ([3]).

---

[1]) الارتشاف جـ٥ / ٢٢٥٦ .

[2]) شرح التسهيل جـ٣ / ١٠٦ .

[3]) البيت من (الطويل) وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك جـ١١٠/٣ ؛ الدرر اللوامع جـ١٢٣/٢، والبيت غير منسوب .

أى: أمن بعد أن رَمَىَ الغانيات....

وكذلك جعل من مستقبل المعنى قول الفرزدق:

فَرْمْ بيديك هل نستطيع نقلاً * جبالاً من تهامة راسياتٍ (١).**

أى: أن ننقل جبالاً.

ثم ذكر أن المقدر بـ (أن) المخففة يجوز فيه مضيُّه وحضوره واستقباله وكذا المقدر بـ (ما) المصدرية، ومثّل للماضي المقدر بـ(أن) المخففة بقول الشاعر:

علمت بسْطك بالمعروف خير يدٍ * فلا أرى فيك إلا باسطاً أملا (٢).**

والتقدير: عرفت أنك بسطت بالمعروف.....

ولحضوره بقول الشاعر:

لو علمتْ إيثارىَ الذى هوتْ * ما كنتُ منها مشفياً على القلْتِ (٣).**

والتقدير: لو علمت أنّى أُثَر الذى هوته...، على أنّ (أنْ) بمعنى: (أنّى).

أما استقباله فقوله الشاعر:

لوعلمنا إخلافكم عدةَ السّلم * عدمتم على النّجاة مُعينا (٤).**

التقدير: لو علمنا أنَ ستخلفون.....

---

(١) البيت من (الوافر) وهو للفرزدق فى ديوانه جـ١ / ١٢٨ ؛ وشرح التسهيل جـ٣ / ١١٠ ؛ الهمع جـ٢ / ٩٢ ؛ والدرر جـ٢ / ١٢٣ .

(٢) البيت من (البسيط) وهو من شواهد شرح التسهيل جـ٣/١١٠؛ والهمع جـ٢/٩٢؛ والدرر جـ٢/١٢٣، وهو غير منسوب .

(٣) البيت من (الرجز) وهو من شواهد شرح التسهيل جـ٣/١١٠، والهمع جـ٢/٩٣ ؛ والدررجـ٢/١٢٣، وهو غير منسوب .

(٤) البيت من (الخفيف) وهو من شواهد شرح التسهيل جـ٣/١١٠؛ والهمع جـ٢/٩٢ ؛ والدررجـ٢/١٢٣، وهو غير منسوب .

وجعل مما هو مقدر بـ (ما) المصدرية، وهو بمعنى الماضى قوله تعالى: { فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آَبَاءَكُمْ }([1]).

أى: كما ذكرتم.

وجعل منه قول الشاعر أيضاً:

وعذبه الهوى حتى براه * كَبْرى القيْن بالسَّفَن القِداحا ([2]).**

والتقدير: كما برَىَ

ومنه أيضاً قول الشاعر:

مدمِن البغى سوف يأخذه با * ريُه أَخْذَه لثمود وعادا ([3]).**

والتقدير: مثلما أَخَذَ ثمودا وعاداً

ومثّلَ للمصدر المقدر بـ (ما) والفعل ودلّ على الحضور بقوله تعالى: {تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ }([4]).

وبقول الفرزدق:

وددتُ على حُبّى الحياة لو أنها * يزاد لها فى عمرها من حياتنا ([5]).**

غير أن البيت لايصلح أن يقدر بـ (ما) والفعل، بل يقدر بـ (أن) والفعل على تقدير: وددت أنْ أحبَّ

---

[1]) سورة البقرة من آية ٢٠٠ .

[2]) البيت من (الوافر) وهو من شواهد شرح التسهيل جـ٣ / ١١٠، بدون نسبة .

[3]) البيت من (الخفيف) وهو من شواهد شرح التسهيل جـ٣ / ١١٠، بدون نسبة .

[4]) سورة الروم من آية ٢٨ .

[5]) البيت من (الطويل) وهو للفرزدق، وهو من شواهد شرح التسهيل جـ٣ / ١١١، بدون نسبة .

وجعل ابن مالك أيضاً من المصدر الدال على الاستقبال قول الشاعر:

ومن يمتْ وهو لم يؤمن يصْلَ غداً * شواظ نار دوام النار فى سقرا([1]).**

فالمصدر (دوام) مقدر بـ (ما) المصدرية الظرفية، أي: مدة الدوام في سقر.

كما رد أبو حيان أيضاً ابن أبى العافية فى منعه لمجئ المصدر بمعنى الماضى بقوله " ولا يتقدر عمله بزمان، بل يعمل ماضياً ومستقبلاً ".

ثم ذكر أن ما نسبه لابن أبى العافية من أنه لايعمل المصدر ما ضياً " لعله لا يصح عنه " ([2]).

ومهما يكن من أمرٍ فإن ما ذكره ابن مالك من شواهد دالة على مجئ المصدر بمعنى الماضى كافٍ فى رد مذهب ابن أبى العافية فى منعه ذلك – والله أعلم –.

٦- توجيه إعراب (سراتهم) فى قول الشاعر:

فقلتُ لهم ظنوا بألفى مُدَجَّج * سراتُهُمُ فى الفارسىّ المسرَّد([3]).**

استشهد معظم النحاة بهذا البيت على أن الفعل (ظن) جاء مفيداً لليقين.

قال الزجاجى: " لأن الظن فى كلام العرب يكون بمعنى العلم " ([4]).

وعلق على قوله ابن الفخار قائلاً: " البيت أدخله أبو القاسم شاهداً على أن الظن بمعنى اليقين، ومعناه: فقلت لهم أيقنوا بألفىْ مدجّج، لأن اليقين

---

[1]) البيت من (البسيط)، وهو من شواهد شرح التسهيل جـ٣ / ١١٠، بدون نسبة .

[2]) الارتشاف جـ٥ / ٢٢٥٦ ؛ وينظر : شرح المفصل لابن يعيش جـ٦ / ٦٧ ؛ وشرح الكافية للرضى جـ٢ / ١٩٢ .

[3]) سبق تخريجه صـ١٠.

[4]) الجمل صـ ١٩٩ .

هنا أبلغ فى الترهيب، والحمل على الاستعداد من التنبيه على الترجيح، فمن ثم الاحتجاج بهذا البيت " ([1]).

هذا وقد ذكر ابن خروف فى شرحه للجمل رأياً فى إعراب (سراتهم) فى البيت وهو رفعه بالابتداء، ونسبه إلى ابن أبى العافية ([2])، وتابعه ابن الفخار فى هذه النسبة([3]).

قال ابن خروف: " يُروى (مدجّج) – بكسر الجيم وفتحها – فمن كسر رفع (سراتهم) على الفاعل بـ (مدجِّج) بمنزلة (حسنٌ وَجْهُه)، ومن فتح الجيم رفع به (سراتهم) على مالم يسم فاعله كـ (رجل مضروبٌ غلامُه)، ويجوز رفع (سراتهم) على الابتداء، والخبر فى الجار والمجرور فى الرواتين تقديره: (سَراتهُم كائنون بالدروع الفارسية) أى:لابسوها، والمعنى على هذا أن جميعهم تام السلاح، وأن السَّراة منهم المختصون بالدروع. والمعنى في الإعراب الأول: أن السَّراة المدجَّجون ولابسوا الدروع، والجار والمجرور فى موضع الحال، أى: كائنين بالدروع الفارسية "([4]).

أما ما نسبه ابن خروف لابن أبى العافية فقال فيه: " وقال أبو عبدالله بن أبى العافية – رحمه الله –: الذى لايجوز غيره أن (سُراتهم) مرتفع بالإبتداء، وخبره في الجار والمجرور بعده، ولا يجوز رفعه بـ (مُدجَّج) على من رواه على بناء ما لم يسم فاعله قال: والقول فيه عندى أن (مُدججاً) بناء ما لم يسم فاعله، ويجوز إخراجه إلى باب (الحسن الوجهِ)

---

[1]) شرح الجمل لابن الفخار جـ٢ / ١٠٨ ؛ وينظر : المراجع التى ذكرت فى تخريج البيت .

[2]) شرح الجمل لابن خروف جـ٢ / ٨٣٠ .

[3]) شرح الجمل لابن الفخار جـ٢ / ١٠٨.

[4]) شرح الجمل لابن خروف صـ ٨٣٠ .

فيعمل فى ضمير الأول، فيقال: (مررت بفارس مدجّج) كما يقال: (مررت بفارس حسن سراتهم) " ([1]).

فنلحظ أن ابن خروف بعد ما ذكر الأوجه المحتملة فى إعراب (سراتهم) بأنها يجوز فيها أن تكون فاعلاً لاسم الفاعل (مدجِّج) بكسر الجيم، أو نائباً عن الفاعل لاسم المفعول (مدجَّج) – بفتح الجيم، أو مبتدأ على ما ذهب إليه ابن أبى العافية، إلا أنه وجد أن الرأى فيها أيضا أنها مرفوعة (بمدجّج) على أنها صفة مشبهة لموصوف محدوف، تقديره: (فارس) كما ذكر.

ثم ذكر ابن خروف بعد ذلك: " أنه فى ذلك حملٌ على المعنى، ولو حمل على اللفظ لقال: (سراته) فى الروايتين، ولا يجوز الحمل على المعنى فى مسألته – والهاء عائدة على ابن أبى العافية – ؛ لأن (الرجل) – يعنى على اعتبار تمثيله بـ (الحسن الوجه) على أنها صفة لموصوف محذوف تقديره: (الرجل) – مفرد لفظاً ومعنى، فإن ثنَّى الصفة وجمع، صارت التثنية والجمع لفظاً ومعنى، فلا بد من تثنية الضمير وجمعه كان مستتراً فى الصفة فى حال الإضافة، أو مضافاً إليه فى حال رفعه، فيجوز فى البيت ما لايجوز فى المسألة، لكون الموصوف المحذوف وهو (الفارس) مفرد اللفظ مجموع المعنى ؛ لأنه فى موضع (من الفرسان)، فيجوز فيه: (مررت بألف رجل كريمٍ وكريمٍ أبوه)، و (بألف رجل كرامٍ، وكرام أباؤهم، وكريم أباؤهم) على المعنى. ويُحذفُ الموصوف وتقام الصفة مقامه، ويبقى اللفظ فى كلٍّ على ما كان عليه من جمع الضمير العائد إلى المعنى وإفراده على اللفظ، وهو أكثر.

---

[1]) السابق صـ ٨٣٠، ٨٣١ .

ولا يلزمُ إذا نُقل الضميرُ إلى الصفة فى مثل هذا أن يكون على وفقه مؤخراً ؛ لأنك قد تقول: (مررت بألف رجلٍ كريمٍ أباؤهم) فإذا نقلت الضمير إلى الصفة، وحذفت الضمير المضاف إليه، جاز أن تذكره فى الصفة مفرداً حملاً على اللفظ، وقد كنتَ حملته فى حال الرفع على المعنى، فتقول: (بألفىْ مُدجَّجِ السراة). وفى قوله: (مُدجَّج سَرَاتُهم) حملتَ على اللفظ وعلى المعنى. وكلٌّ سائَغ. ولا يجوز فيما مثّل به أبو عبدالله من قولهم: " مررت برجلٍ حسنٍ وجُهُه) إذا جُمع، لما ذكرنا ([1]).

فنلاحظ كما هو واضح من هذا النص أن ابن خروف يردُّ قول ابن أبى العافية فى تنظيره البيت الشاهد بمثال فيه الصفة المشبهة صفة لموصوف محذوف وقد اتحدا لفظاً من حيث الإفراد.

ثم يأتى ابن الفخار موضحاً – بما لا يترك مجالاً لأحد – ما بسطه وأطال فيه ابن خروف بقوله: " وأمَّا (سَرَاتُهم) فيحتمل أمرين:

أحدهما: ان يكون رفعاً بالابتداء، وخبره فى الجار والمجرور بعدُ.

والوجه الثانى: أن يكون رفعاً بـ (مدجّج) سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول، والمدجّج: التام السلاح.

ويختلف المعنى باختلاف الإعراب، فالمعنى على الأول: أنّ كلَّ واحدٍ من الألفين تام السلاح، فقد دخل فى الجملة (سراتهم) فيكون تخصصهم بعد الذكر من باب التجريد على وجهه التضخيم كقوله تعالى: { مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ } ([2])، وهو باب واسع فى كلام العرب.

---

[1]) شرح الجمل لابن خروف صـ ٨٣٣ .

[2]) سورة البقرة من آية ٩٨ .

وأما الإعراب الثانى: فيقتضى أنّ ذلك مخصوص بالسَّرَاة دون كل واحدٍ من الألفين ؛ لأن (سَرَاتهم): أشرافُهم وزعماؤهم، وهذا ظاهر. ثم ذكر ابن الفخار: إلا أنه يُحكى عن ابن أبى العافية أنه أوجب رفع (سَرَاتهم) بالابتداء، ومنع ارتفاعه بـ (مدجّج) مطلقاً " ([1]).

وإذا كان ابن خروف قد نسب لابن أبى العافية أنه بجانب أنه رأى رفع (سراتهم) على الابتداء، فإنه أجاز أيضاً رفعها بـ (مدجّج) على طريق الصفة المشبهة، ووجد أن ذلك هو القول فيها، فإننا نجد ابن الفخار ينفى عن ابن أبى العافية الثانية بقوله: " ومنع ارتفاعه بـ (مدجّج) مطلقاً " – كما سبق نصه –. وقد صدق من قال: إن آفة العلم رواته.

ويدللّ الفخار على صحة منع المسألة من باب أن تكون من الصفة المشبهة باسم الفاعل، بقوله:" ولا يجوز مسألة من تلك المسائل إلا حيث تجور صاحبتها، فإن تعذرت إحدى تلك المسائل مُنعت البواقى جملة، وبيان ذلك أنك لو نقلت الضمير المخفوض بالسراة وأضمرته فى (مدجّج) لوجب جمعه لتحمله ضمير الجماعة، فكنت تقول: بألفى مدججين سراة، وهذا لايجوز ؛ لأن الألف وما تكرر منه لا يفسَّر بجمع، وإنما يفسَّرُ بواحد مخفوض، فلما كان أمر المسألة يؤول إلى هذا المحظور، وجب امتناعه جملة، فهذا السبب الذى أوجب عنده رفع (سراتهم) بالابتداء دون أن يكون مرفوعاً بما قبله، هذا حاصل قوله "([2]).

ثم يرد ابن الفخار ذلك بقوله: " والقول فى ذلك: أن الأصل الذى أصَّلَهُ غير لازم، ولا مُسلّم ؛ لأن كلّ مسألة لها حكم نفسها والامتناع والجواز

---

[1]) شرح الجمل لابن الفخار جـ٢ / ١٠٨ .

[2]) شرح الجمل لابن الفخار جـ٢ / ١٠٨، ١٠٩ .

مربوطان بوجود المانع والمجوِّز. فما صحبه المانع امتنع، وما صحبه المجوِّز جاز، فأنت إذا رفعت (سراتهم) بما قبله لم يكن فى لفظه مانع، وإذا نقلت الضمير على طريقة ما تفعله فى باب الصفة المشبهة امتنع، فوجب أن يكون لكل مسألة حكمُ نفسها،وهذا هو الأصل.

وأمرٌ أخر وهو أنّ الأصل فى الألف أن يُفسَّر بجمع مخفوض، فلا يبعد أن يأتى ذلك على الأصل المرفوض منبهة على الأصل، وعلى ذلك قراءة من قرأ: { وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ } ([1])، على الإضافة، فإذا جاء ذلك صريحاً فكيف يمتنع ارتفاع (سراتهم) بما قبله على توهم ما جاء صريحاً ؟ ! فهذا من ابن أبى العافية كما ترى على إمامته ورسوخ قدمه فى هذا الفن " ([2]). وكأن ابن الفخار ينكر على ابن أبى العافية منعه للوجه الثانى، وهو جعله من باب الصفة المشبهة وذلك على حسب ما نسبه هو نفسه إليه، لا ما نسبه إليه ابن خروف – كما سبق – ؛ أما قول ابن أبي العافية برفع (سراتهم) على الإبتداء فلم أقف على من قال به من قبله.

– والله أعلم –.

٧– زيادة (الباء)

الباء لا تكون إلا حرفاً، ولا تكون إلا خافضة، وتكون زائدة وغير زائدة.

فأما الزائدة فعلى ضربين: ضرب يطرد زيادتها، وضرب زيادتها مقصورة على السماع.

---

[1]) سورة الكهف من آية ٢٥ .

[2]) شرح الجمل لابن الفخار جـ٢ / ١٠٩ .

فأما الضرب الذى تطرد زيادته، فمنه (الباء فى خبر (ليس) وفى خبر (ما) الحجازية، وفى خبر (لا) المحمولة على (إنّ) على ظاهر كلام أبى على فى (الإيضاح) ؛ لأنه جعل الباء فى قولهم: (لا خير بخير بعده النار، ولا شرّ بشرّ بعده الجنة) زائدة فى أحد الوجهين، ومن ذلك أيضاً الباء فى فاعل: { كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا } ([1])، إنما هى كفى الله شهيداً، إلا أن إثباتها أكثر من إسقاطها، ومن ذلك أيضاً الباء فى فاعل (أفعل) فى التعجب إلا أنها لازمة هنا لإصلاح اللفظ.

وتزاد أيضاً فى خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية، لانسحاب معنى النفى عليها ولذلك زيدت فى خبر (أنّ) فى نحو قوله تعالى: { أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى } ([2])، لأن المعنى: أوليس الله بقادر على أن يحى الموت ([3]).

وقد قال بزيادتها فى مفعول (كفى) ابن أبى العافية فيما نسبه إليه المالقى([4])، والمرادى ([5]) فى قول الشاعر:

فكفى بنا فضلاً على من غيرُنا * حبّ النبى محمد إيانا([6]).**

حيث جاءت الباء زائدة فى مفعول (كفى) المتعدية إلى واحد.

---

[1]) سورة الرعد من آية ٤٣ .

[2]) سورة الأحقاف من آية ٣٣ .

[3]) شرح الجمل لابن الفخار جـ١ / ٣٢٢، ٣٢٣، ورصف المبانى صـ ١٤٢ : ١٥٢، وينظر مبحث الباء فى الجنى الدانى صـ ٣٦ : ٥٦، ومغنى اللبيب جـ١ / ١٠٩ .

[4]) رصف المبانى صـ ١٤٩.

[5]) الجنى الدانى صـ ٥٣ .

[6]) سبق تخريجه صـ١١.

وقد ذكر ابن عصفور أن من اطراد زيادتها دخولها فى مفعول (كفى) كما فى البيت المستشهد به ([1]).

وعقّب ابن الفخار على كلام ابن عصفور بأنه إنما قال ذلك لاعتقاده أن (حُبَّ) فاعل (كفى) وأن المجرور بالباء مفعولها، وليس هذا مذهب المحققين كالاستاذ أبى الحسين، وابن الضائع، فإنهما قالا: إنْ (حُبّ) بدل اشتمال من موضع المجرور بالباء، فالباء على هذا إنما هى زائدة فى الفاعل خلافاً لما قاله ابن عصفور ([2]).

وقد أورده ابن هشام فى المغنى على أن الباء فيه زيدت فى مفعول (كفى) المتعدية لواحد، وجعل منه الحديث (كفى بالمرء إثماً أن يحدِّث بكل ما سمع) ([3]).

وذكر كذلك أنه قيل: إنها فى البيت زائدة فى الفاعل، و(حب) بدل اشتمال على المحل ([4]).

ونقل ثعلب فى أماليه عن المازنى أن زيادة الباء فى قوله: (فكفى بنا) شاذ، وإنما تدخل الباء على الفاعل.

و(حب النبى): فاعل (كفى)، و (محمد): عطف بيان، وحب مصدر مضاف إلى فاعله، و(إيانا): مفعوله، و (فضلاً) تمييز محول عن الفاعل، والأصل: كفانا فضلُ حبّ النبى – صلى الله عليه وسلم –.

---

[1]) المقرب جـ١ / ٢٠٣ .

[2]) شرح الجمل لابن الفخار جـ١ / ٣٢٣ ؛ وينظر : المغنى جـ١ / ١٠٩ .

[3]) الحديث مروى فى رياض الصالحين عن أبى هريرة فى باب الحث على التثبيت فيما يقوله ويحكيه، وأخرجه مسلم .

[4]) المغنى جـ ١ / ١٠٩ .

وقال الدماميني: (فضلاً) حال، وتنوينه للتعميم، أى: كفانا حب النبى حاله كونه فضلاً عظيماً. ولا يصح كونه مفعولا ثانياً لـ (كفى) لفساد المعنى ([1]).

وقد سبق قول ابن عصفور باطراد زيادتها فى مفعول (كفى)، وزاد أيضاً أنها تزاد فى خبر (ما، وليس) وفاعل (كفى) إلا أنه يرى أنها زائدة فى البيت الشاهد فى المفعول – كما سبق قوله –، أى كفانا.

وذكر أيضاً أنها زائدة مصلحة فى نحو: (أحسن بزيد) ولا تزاد فيما عدا ذلك إلا فى ضرورة ([2]).

أما المالقى فقد جعل دخولها فى مفعول (كفى) – في البيت – ضرورة عند بعضهم ([3]).ولكى تتبين لنا هذه الضرورة فإليك تقطيع البيت:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حُبّ النبى ى محمّد إيّانا

///٠//٠/ ٠//٠/ ٠//٠/٠/ ٠//٠/٠/ ٠//٠/// ٠/٠/٠/

متفاعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن متفاعلن متفاعل

فكما هو واضح أن البيت من (الكامل) وأن عروضه تامة صحيحة، وضربه مقطوع.

فلو حُذف حرف الجر فى (بنا) لأصبحت التفعيلة الأولى على وزن (متفاعل) وبذلك يكون قد دخلها القطع، والقطع علة من علل النقص الخاصة بالأعاريض والأضرب، وهى مما لايدخل حشو البيت، وعلى ذلك يكون زيادة الباء فى هذا البيت ضرورة.

---

[1]) خزانة الآدب جـ٦ / ١١٤.

[2]) المقرب جـ١ / ٢٠٣ .

[3]) رصف المبانى ص ١٤٩ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن معظم مراجع النحو لم تذكر البيت الشاهد على بيان حكم هذه الباء من حيث الزيادة وعدمها بل على جعل (غيرنا) نعتاً لـ (من) باعتبارها نكرة مبهمة موصوفة وصفا لا زماً يكون لها كالصلة وتقديره: من هو غيرنا ([1]).

وعلى ذلك يكون قول ابن أبى العافية بزيادة الباء فى مفعول (كفى) غير مسبوق فيه بغيره، بل تابعه فيه غيره كابن عصفور، وابن هشام – والله أعلم –.

٨- وزن (ذا) اسم إشارة

ذهب ابن أبى العافية فيما نسبه إليه أبو حيان([2]) إلى إنه على وزن (فَعَل)، حيث قال:..... ووزنه فى الأصل (فَعَلٌ) بتحريك العين، وهو قول ابن الأخضر ([3])،

وابن أبى العافية. وقيل (فَعْل) بسكون العين، وهو قول ابن مهلب ([4])، والثلاثة من نحاة الأندلس([5]).

---

[1]) ينظر : الكتاب جـ٢ / ١٠٥ ؛ ومعانى القرآن للفراء جـ١ / ٢١ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى صـ ١٢٣، ٤٣٩ ؛ المقتصد فى شرح الإيضاح جـ١ / ١٢٨ ؛ والنكت فى تفسير الكتاب جـ٢ / ٩٨ ؛ وابن يعيش جـ٤ / ١٢ ؛ وخزانة الأدب جـ٦ / ١١٣ ؛ وشرح شواهد المغنى جـ١ / ٣٣٧ ؛ والدرر جـ١ / ١٧٨ .

[2]) الإرتشاف جـ٢ / ٩٧٤ .

[3]) سبقت ترجمته صـ٩ من البحث .

[4]) سبقت ترجمته صـ٩.

[5]) ارتشاف الضرب جـ٢ / ٩٧٤ .

قال أبو البركات فى ذلك: " واختلفوا فى (ذا) فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن أصله: (ذىٌّ) – بتشديد الياء – إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فبقى (ذَىْ) فأبدلوا من الياء ألفاً لئلا يلتحق بـ (كى)، فإذاً الألف منه منقلبة عن ياء، بدليل جواز الإمالة، فإنه قد حكى عنهم أنهم قالوا فى ذا (ذا) بالإمالة، فإذا ثبت أنها منقلبة عن ياء لم يجز أن تكون اللام المحذوفة واواً ؛ لأن لهم مثل (حييت) وليس لهم مثل (حَيَوْت) وذهب بعضهم إلى أن الأصل فى ذا (ذَوَى) بفتح الواو، لأن باب (شويت) أكثر من باب (حييت)، فحذفت اللام تأكيداً للإبهام، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ([1]).

ويفهم من كلام أبى البركات الآتى:

أولاً: أن الأخفش يرى أنها على وزن (فَعْل) – بفتح وسكون – بدليل إدغام العين الساكنة فى اللام المتحركة، وبدليل أنه لمّا حُذفت اللام بقيت العين على سكونها، ثم أُبدلت العين ألفاً لا لعلة تصريفية بل لئلا تلتحق بـ (كى).

ثانياً: البرهنة على أن أصل عين (ذا) ياء، بدليل حكاية الإمالة فيها، وعليه لم يجز فى اللام المحذوفة أن تكون واواً، بل تكون ياءً، لأن لهم مثل (حييت) لامثل (حيوت).

ثالثاً: ذهاب بعضهم – بغير تعيين – إلى أن أصل ذا (ذَوَى) بجعل العين واواً مع فتحها، وبذلك تكون على وزن (فَعَل)، ذاكراً أن العلة فى جعلها واواً أن باب (شويت) أكثر من باب (حييت)، ثم حذفت اللام أيضاً تأكيداً

[1]) الإنصاف م (٩٥) جـ٢ / ٥٥١ .

للإبهام، وقلبت الواو ألفاً، وذلك لعلة تصريفية وهو تحركها وانفتاح ما قبلها.

وبذلك يكون ابن الأخضر وابن أبى العافية ممن قالا بهذا الرأى الأخير، ويكون ابن مهلب ممن ذهب مذهب الأخفش فى ذلك.

وكان الأحرى بأبى حيان أن يذكر ابن أبى العافية مقدماً على ابن الأخضر بناءً على ما حققناه من أن وفاة ابن أبى العافية كانت سنة خمسمائة وتسع للهجرة، أما ابن أبى الأخضر فكانت وفاته سنة خمسمائة وأربع عشرة للهجرة، وعلى ذلك يكون ابن أبى العافية غير مسبوق فى رأيه بغيره.

وقد ذكر ابن يعيش المسألة مرجحاً ما ذهب إليه الأخفش من غير أن ينسبه له بقوله: " إنهم قالوا فى ذا (ذا) فأمالوها حكاه سيبويه، فدل أنها من الياء، وذهب قوم إلى أنها من الواو، قالوا لأن باب (شويت، ولويت) أكثر من باب (حييت وعييت)، والأول أقيس لمجئ الإمالة فيها، فإن قيل: ولِمَ حكمتم عليها بأنه من ذوات الثلاثة، وهلاّ كانت ثنائية كمن وكم؟ قيل: لأن (ذا) اسم منفصل قائم بنفسه قد غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة نحو وصفه والوصف به، وتثنيته وتحقيره، فلما غلب عليه شبه الأسماء المتمكنة حكم عليه بأنه ثلاثى كالأسماء المتمكنة، وقد جعله بعضهم من الأسماء الظاهرة وهو القياس، إذ لا يفتقر إلى تقدم ظاهر فيكون كناية عنه... "([1]).

أما الرضى فيرى أن الرأى فيها تحريك العين من غير أن ينسبه، وهو ما ذهب إليه ابن أبى العافية، حيث قال الرضى: " وأصله (ذيىٌ) بلا تنوين

[1]) شرح المفصل جـ٣ / ١٢٦ .

لبنائه محرك العين، بدليل قبلها ألفاً، وإنما حذفت اللام اعتباطاً أولاً كما فى (يد ودم) ثم قُلبت العين ألفاً ؛ لأن المحذوف اعتباطاً كالعدم، ولو لم يكن كذا لم تُقلب العين، فإن قيل: فلعله ساكن العين وهى المحذوفة لسكونها، والمقلوب هو اللام المتحركة، قلت: قيل ذلك لكن الأولى حذف اللام لكونها فى موضع التغيير، ومن ثمّ قلّ المحذوف العين اعتباطاً كسه، وكثر المحذوف اللام كـ (دم، ويد، وغد) " ([1]).

وأكد الصبان على أن أصله التحريك ([2]) كالرضي أما الشيخ خالد فقد ذكر الرأيين دون ترجيح لأحدهما على الآخر ([3]).

هذا وقد اختلف النحويون فى (ذا) الإشارية هذه فبينما يراه البصريون اسماً بكماله، يرى الكوفيون أن الاسم الذال وحدها والألف زائدة لبيان حركة الذال، واستدلوا على زيادتها بسقوطها فى التثنية ([4]).

والراجح عندى ما يراه البصريون من أنه اسم بكماله ؛ لأن (ذا) كغيره من أسماء الإشارة صيغة مرتجلة وُجِدت ونُطق بها هكذا فى اللغة العربية.

والذى يردُّ مذهب الكوفيين أنه ليس فى الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد.

أما سبب سقوط ألف (ذا) فى التثنية فهو التقاء الساكنين، ومما تجدر الإشارة إليه أن النحاة لم يختلفوا فى بقية أسماء الإشارة من حيث بنيتها

---

[1]) شرح الكافية جـ٢ / ٣٠ .

[2]) حاشية الصبان جـ١ / ٢٠١ .

[3]) شرح التصريح جـ١ / ١٢٦ .

[4]) ينظر الإنصاف م(٩٥)؛ وشرح المفصل جـ١٢٦،١٢٧/٣ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك جـ١ / ١٨٢ ؛ والإرتشاف جـ٢ / ٩٧٤ ؛ وشرح التصريح جـ١٢٦/١، ١٢٧ ؛ وحاشية الصبان جـ١ / ٢٠١ .

الإهداء

الفصل الثالث

آراء ابن أبي العافية التي تابع فيها غيره

الإهداء

أولاً: ما تابع فيه عالماً بعينه

– ما تابع فيه سيبويه

١ – حكم (ذا، وذات) مضافين لظرف الزمان

الظرف هو: اسم منصوب يدل على زمان أو مكان، ويتضمن معنى: (فى) باطراد، وأنه منصوب على الظرفية، فلو كان مرفوعاً، أو كان منصوباً لداع آخر غير الظرفية، أو مجروراً، ولو كان الجار هو (فى) الدالة على الظرفية فإنه لايسمى ظرفاً، ولا يعرب ظرفاً، ولو دل على زمان أو مكان.

وإن أسماء المكان لا يصلح منها للنصب على الظرفية إلا بعض الأنواع، أما أسماء الزمان الظاهرة فكلها تصلح للنصب على الظرفية، يتساوى فى هذا ما يدل على الزمان المبهم وما يدل على الزمان المختص.

والظرف بنوعيه قد يكون متصرفاً، وقد يكون غير متصرف.

فالمتصرف هو الذى لايلازم النصب على الظرفية، وإنما يتركها إلى كل حالات الإعراب الأخرى التي لايكون فيها ظرفاً، كأن يقع مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مجروراً بالحرف.

أما غير المتصرف، فمنه الذى لا يستعمل إلا ظرفاً، ومنه ما يستعمل ظرفاً، وقد يترك الظرفية، ولا يسمى ظرفاً إلى شبهها، وهو الجر بالحرف (من) غالباً.

ومن الظروف غير المتصرفة: (ذا، وذات) بشرط إضافتهما إلى الزمان دون غيره، فيلتزمان النصب على الظرفية الزمانية، نحو: لقيته ذا صباح، وذا مساءٍ، وذات مرةٍ، وذات يومٍ، وذاتَ ليلةٍ، فلا يجوز جرهما بـ (فى) ولا

وقوعهما فى موضع إعراب آخر، إلا على لغة ضعيفة لقبيلة (خثعم) تبيح فيها التصرف. وقد رفضها جمهرة النحاة ([1]).

وذكر السيوطى أن السبب فى عدم تصرف: (ذا، وذات) فى لغة الجمهور أنهما فى الأصل بمعنى صاحب وصاحبة، صفتان لظرف محذوف، والتقدير فى: (لقيته ذا صباحٍ ومساءٍ): وقت صاحب هذا الاسم، و (ذات يوم): قطعة ذات يوم، فحذف الموصوف، وأقيمت صفته مقامه، فلم يتصرفوا فى الصفة لئلا يكثر التوسع.

وعبارة ابن أبى العافية – فيما نقله عنه السيوطي –: " فضعف لذلك، ولم يستعمل إلا ظرفاً ؛ ولأن إضافتهما من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم، وهى قليلة فى كلام العرب، فلم يتصرفوا فيها لذلك " ([2]).

فنلحظ أن ابن أبى العافية لم يأت برأى، ولكنه بين العلة فيه.

وقد نقل سيبويه أن ((ذا، وذات) المضافين إلى الزمان تصرفهما (خثعم) مستدلاً على ذلك بقول رجل منهم:

عزمت على إقامة ذى صباح * لشئ ما يسوَّدُ منْ يسودُ ([3]).**

---

[1]) ارتشاف الضرب ١٣٩٦ ؛ وما بعدها ؛ والهمع جـ٢ / ١٠٧ ؛ وينظر : شرح التسهيل لابن مالك جـ٢ / ٢٠٤، ٢٠٥ .

[2]) الهمع جـ٢ / ١٠٧ .

[3]) البيت من (الوافر) وهو لرجل من خثعم فى الكتاب جـ١ / ٢٧١ ؛ وشرح السيرافى جـ٢ / ١٢٢ ؛ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك جـ٢ ٢٠٣ ؛ والهمع جـ٢ / ١٠٦ ؛ ولأنس بن مدركة فى ابن يعيش جـ٣ / ١٢ ؛ وخزانة الأدب جـ٣ / ٨٧ ؛ والدرر جـ١ / ٣١٢، جـ٣ / ٨٥ ؛ ولأنس بن نهيك فى لسان العرب (ص ب ح) ؛ وبلا نسبة فى المقتضب جـ٤ / ٣٤٥ ؛ والخصائص جـ٣ / ٣٢ ؛ والنكت فى شرح الكتاب للأعلم جـ١ / ٤٣٨ ؛ والمقرب جـ١ / ١٥٠ ؛ والجني الدانى صـ ٣٣٤، ٣٤٠ ؛ والأشباه والنظائر جـ٣ / ٢٥٨ .

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع ([1]).

ومن الغريب أن يذهب السهيلى – بعد قول سيبويه هذا – إلى أن (ذات مرة، وذات يوم) لايتصرفان لافى لغة خثعم ولا غيرها ([2]).

ورده أبو حيان بتصريح سيبويه، والجمهور بخلاف ذلك ([3]).

أما سيبويه نفسه فقد فصّل القول فيهما فى حالة ما إذا أضيفا إلى ظرف زمان أو مكان.

فأوجب فى الأول النصب على الظرفية لا غير، حيث إنه مثّلَ لما يجب نصبه على الظرفية بـ: صِيدَ عليه صباحاً ومساءً وعشيةً وعشاءً..... لأنهم لم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفاً.

وجعل سيبويه ذلك مثل: سير عليه ذات مرة، نصب، لايجوز إلا هذا.

ألا ترى أنك لاتقول: إنّ ذاتَ مرةٍ كان موعدهم، ولا تقول: إنمَّا لك ذاتُ مرةٍ([4])، فكأن سيبويه فى تمثيله الأخير قد جعل (ذات) هى الأصل فى النصب على الظرفية، لقياس غيرها عليها.

أما الثانية وهى إضافتها إلى ظرف المكان فقد أجاز فيها الوجهين: الإعراب والنصب على الظرفية حيث قال: " وتقول فى الأماكن: سير عليه ذاتُ اليمين وذاتُ الشِّمال، لأنك تقول: دارةُ ذاتُ اليمين وذاتُ الشِّمال، والنصب على ما ذكرت لك " ([5]) يعنى الظرفية.

---

[1]) الكتاب جـ١ / ٢٢٦، ٢٢٧ .

[2]) نتائج الفكر ٣٩٠، ٣٩١ ؛ وينظر : الارتشاف جـ٣ / ١٣٩٧ ؛ والهمع جـ٢ / ١٠٧ ؛ وحاشية الصبان جـ٢ / ٢٠٥ .

[3]) الارتشاف جـ٣ / ١٣٩٧ ؛ وينظر : الهمع جـ٢ / ١٠٧ .

[4]) الكتاب جـ١ / ٢٢٥ .

[5]) السابق جـ١ / ٢٢١ .

وبالجملة فإن ابن أبى العافية لم يخرج فى تعليله عما هو تعليل لصحة ما أجازه سيبويه وجمهور النحويين. – والله أعلم –.

٢ – الاختلاف فى ناصب الظرف الواقع خبرا

يقع الظرف، والجار والمجرور التامان خبراً للمبتدأ نحو: زيد أمامك، وبكر فى الدار، وقد اختلف النحويون فى العامل فيه فذهب ابن أبى العافية – فيما نسبه إليه أبو حيان (١)، وابن عقيل (٢)، والسيوطى (٣)، وابن خروف – فيما نسبه إليه ابن مالك(٤)، وأبو حيان (٥)، وصاحب التصريح(٦) إلى أن الظرف منصوب بنفس المبتدأ.

هذا وقد ذُكرت آراء أخرى فى ناصبه، وهو أن العامل فيه اسم فاعل من كون مطلق، أى كائن أمامك، وكائن فى الدار. أو أن العامل الفعل، أى زيد استقر أمامك.

وذهب الكوفيون إلى أن المحل ينتصب بخلافه للإسم، ولا يقدر له ناصب لا قبله ولا بعده، وخالفهم ثعلب فقال المحل ينتصب بفعل محذوف، والمحل نائب عنه، فيضمر فيه من ذكر الاسم ما يضمر فى الفعل(٧).

---

(١) الارتشاف جـ٣ / ١١٢١ ؛ والتذييل والتكميل جـ٤ / ٥٠ .
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد جـ١ / ٢٣٦ .
(٣) الهمع جـ١ / ٩٨ .
(٤) شرح التسهيل جـ١ / ٣١٤ .
(٥) الإرتشاف جـ٣ / ١١٢١ .
(٦) شرح التصريح على التوضيح جـ١ / ١٦٦ .
(٧) تنظر : هذه المسألة فى الأصول جـ١ / ٦٣ ؛ والمقتصد فى شرح الإيضاح جـ١ / ٧٥، ٧٧ ؛ والإنصاف م (٢٩) ؛ والتبيين م (٦٠) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش جـ١ / ٩١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك جـ ١ / ٣١٣ : ٣١٩ ؛ والتذييل والتكميل جـ ٤٨ : ٥٨ ؛ والإرتشاف جـ٣ / ١١٢١ ؛ والمساعد جـ١/٢٣٦ ؛ والتصريح جـ١ / ١٦٦ .

وإليك بيان القول فى ذلك

أولاً: مذهب ابن أبى العافية والذى تابعه فيه ابن خروف، حيث قال: " وجميع هذه الأخبار العامل فيها المبتدأ فى قول سيبويه، وعمل فى الظرف نصباً كما عمل فى المفرد رفعاً، وليس عمله النصب بأبعد من عمله الرفع"([1]) فابن خروف ناقل مذهبا وليس بقائل به، ولكنه مرجح له بأن عمل المبتدأ النصب فى الظرف ليس بأبعد من عمله الرفع فى الخبر الذى ليس بظرف.

هذا وقد جعل أبو حيان أن هذا المذهب هو مذهب متقدمى أهل البصرة([2]).

والذى حمل ابن خروف على ذلك ومن قبله ابن أبي العافية أن سيبويه قال فى باب ما ينتصب من الأماكن والوقت: " قد تنتصب لأنها موقوع فيها، ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أن العِلمَ إذا قلت: أنت الرجل علماً، عمل فيه ماقبله، وكما عمل فى الدرهم (عشرون) إذا قلت: عشرون درهماً " ([3]).

ثم قال سيبويه: (فالمكان هو خلفك) ثم أردفه بنظائر وقال: " وهذا كله انتصب على ما هو فيه، وهو غيره، وصار بمنزلة المنون الذى عمل فيما بعده نحو العشرين، ونحو: خيرٌ منك عملاً، فصار: زيد خلفك، بمنزلة ذلك، والعامل فى (خلف) الذى هو فى موضعه، والذى هو فى موضع

---

[1]) شرح الجمل لابن خروف ٣٩٤/١، وينظر : شرح التسهيل لابن مالك جـ١ / ٣١٤ .

[2]) الإرتشاف جـ٣ / ١١٢١ .

[3]) الكتاب جـ١ / ٤٠٣، ٤٠٤ .

خبره، كما أنك إذا قلت: عبدالله أخوك، فالآخر رفعه الأول وعمل فيه، وبه استغنى الكلام، وهو منفصل منه "([1]).

أما ابن مالك فقد قال: فكلام سيبويه صريحٌ في أن ناصب الظرف الواقع خبراً هو المبتدأ، وقول سيبويه يحتمل أربعة أوجه:

أحدها: كون الظرف منصوبا بعامل معنوى، وهو حصول المبتدأ فيه، بقوله: " فانتصب لأنها موقوع فيها، ومكون فيها " ويحتمل قوله: " عمل فيها ما قبلها " على عمل المبتدأ فى المحل. فيكون للظرف على هذا التقدير عامل نصب فى لفظه، وهو المعنى المذكور، وعامل رفع فى محله وهو المبتدأ، وهذا الوجه باطل إذ لاقائل به، ولأن الحصول لو عمل فى الظرف العرفى وهو (الخلف) وشبهه لعمل فى الظرف اللغوى كالكيس والكوز، فكان يقال: المالُ الكيسَ، والماءُ الكوزَ، بالنصب، بل الحصول المنسوب إلى الكيس والكوز ونحوهما أولى بالعمل ؛ لأنه حصول إحاطة وإحراز، وإذا لم يصلح للعمل وهو أقوى فغيره بعدم العمل أولى([2]).

والوجه الثانى: كون الظرف منصوباً بالمخالفة كقول الكوفيين، فإنه يوهمه سيبويه بقوله فى الباب المذكور: " فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره " فظاهر هذا القول شبيه بما حكاه ابن كسان من قول الكوفيين: إن الظرف منصوب بالمخالفة ؛ لأنك إذا قلت: زيد أخوك، فالأخ هو زيد.

وإذا قلت: زيد خلفك، فالخلف ليس بزيد، فمخالفته له عملت فيه النصب.... وسيبويه برئ ممن عوّل عليه، وجنح إليه ؛ لأنه قال حين مثّل بظروف بعد مبتدآت " وعمل فيها ما قبلها " وهذه عبارة لا تصلح أن

---

[1]) السابق جـ١ / ٤٠٤، ٤٠٦ .

[2]) شرح التسهيل جـ١ / ٣١٤ .

يراد بها إلا شئ متقدم على الظرف. والمخالفة بخلاف ذلك، فتيقن أن مراده غير مراد الكوفيين ([1]).

الوجه الثالث: ما ذهب إليه ابن خروف – والذى تابع فيه ابن أبى العافية – من أن عامل النصب فى الظرف المذكور المبتدأ نفسه، واحتماله أظهر من الوجهين المتقدمين، وهو أيضاً مخالف لمراد سيبويه، ولو قصد ذلك سيبويه نصاً لم يعوّل عليه.

وذكر ابن مالك أن ذلك يبطل من سبعة أوجه:

أحدهما: أنه قول مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين مع عدم دليل، فوجب إطراحه([2]).

ورده أبو حيان بقوله: أما قوله:" إنه مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين " فليس كما ذكر،ألا ترى إلى نقل ابن خروف وغيره أنه مذهب متقدمى أهل البصرة ؟ وأما قوله: " مع عدم الدليل " فليس كما ذكر، بل الدليل يدل عليه، فكما أعملنا المبتدأ فى الخبر إذ كان إياه رفعاً " كذلك أعملناه فيه نصباً، ومتى أمكن النسبة إلى ملفوظ به كان أولى من المقدر، وقد أمكن بما ذكرناه ([3]).

الثانى: أن قائله يوافقنا على أن المبتدأ عامل رفع، ويخالفنا بادعاء كونه عامل نصب، وما اتُفق عليه إذا أمكن أولى مما اختُلِف فيه، ولا ريب فى إمكان تقدير خبر مرفوع ناصب للظرف، فلا عدول عنه ([4]).

---

[1]) السابق جـ١ / ٣١٤، ٣١٥ .

[2]) السابق جـ١ / ٣١٥ .

[3]) التذييل والتكميل جـ٤ / ٥١ .

[4]) شرح التسهيل جـ١ / ٣١٥ .

ورده أبوحيان أيضاً بقوله: " لا نوافق على أن المبتدأ عامل رفع على الإطلاق، بل الاتفاق على أنه عامل رفع إذا كان الخبر هو الأول، أما إذا كان الخبر ظرفاً فلا " ([1]).

الثالث: أنه يلزم تركيب كلام تام من ناصب ومنصوب لاثالث لهما، ولا نظير له، فوجب إطراحه ([2]).

ورده أبو حيان بقوله: " لايلزم ما ذكر، بل تركب الكلام من مرفوع ومنصوب، فصار نظير: إن زيداً قائمٌ، فإنه تركب من منصوب ومرفوع"([3]).

الرابع: أنه يستلزم ارتباط متباينين دون رابط، ولا نظير له ([4]).

ورده أبو حيان بقوله: " لا يلزم ما ذكره ؛ إذ هو نظير أبو يوسف أبو حنيفة، فهذا التركيب الخاص حصل به الربط بين هذين المتباينين، كما أن تركب (زيد خلفك) هذا التركيب الخاص حصل به الربط، وليس حصول الربط مستدعياً لفظاً ثالثاً يحصل به الربط ([5]).

الخامس: أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لايغنى عن تقدير الفاعل، وكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لايغنى عن تقدير الخبر([6]).

---

[1]) التذييل جـ٤ / ٥١ .
[2]) شرح التسهيل جـ١ / ٣١٥ .
[3]) التذييل جـ٤ / ٥١، ٥٢ .
[4]) شرح التسهيل جـ١ / ٣١٥ .
[5]) التذييل جـ٤ / ٥٢ .
[6]) شرح التسهيل جـ١ / ٣١٥ .

واعترضه أبو حيان بقوله: " ليست نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل، فيلزم عنه ما ذكر، بل نسبه الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل، لأنه محكوم به، ومسند إلى المبتدأ، كما أن الفعل محكوم به ومسند إلى الفاعل " ([1]).

السادس: أن الظرف الواقع موقع الخبر من نحو: (زيد خلفك) نظير المصدر من نحو (ما أنت إلا سيراً) فى أنه منصوب مغن عن مرفوع، والمصدر منصوب بغير المبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك إلحاقاً للنظير بالنظير([2]).

السابع: أن عامل النصب فى غير الظرف المذكور بإجماع لايكون إلا فعلاً أو شبهه أو شبيه شبيهه، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك، فلا يصح انتصاب الظرف المذكور به ([3]).

ورده أبو حيان بقوله: " من زعم أن الظرف منصوب بالمبتدأ نفسه لا يخرج المبتدأ عن أن يكون شبيهاً أو شبيهاً بشبيهه، والجامع بينهما الا قتضاء " ([4]).

أما الوجه الرابع: من محتملات كلام سيبويه: أن ينتصب الظرف المذكور: بـ (مستقر)، و (استقر) وشبههما، وكلام سيبويه قابل لاستنباط ذلك منه، وذلك لأمور منها:

---

[1]) التذييل جـ٤ / ٥٢ .

[2]) شرح التسهيل جـ١ / ٣١٥ .

[3]) شرح التسهيل جـ ١ / ٣١٥، ٣١٦ .

[4]) التذييل جـ٤ / ٥٢، ٥٣ .

الأمر الأول: أنه قال قاصداً للظروف الواقعة بعد المبتدأ، وعمل فيها ما قبلها، كما أن العلم إذا قلت: أنت الرجل علماً، عمل فيه ما قبله، فما قبلها يحتمل أن يريد به الذى قبلها فى اللفظ، وهو المبتدأ، ويحتمل أن يريد به الذى قبلها فى التقدير وهو (مستقر) أو (استقر) أو شبههما، إلا أن الاحتمال الأول يفضى إلى المحذورات المتقدم ذكرها، والاحتمال الثانى لايفضى إليها، فكان أولى بمراده([1]).

الأمر الثانى: ويؤيده أولويته فى إرادته أنه شبه ناصب الظرف بما نصب التمييز فى قوله (خيرٌ عملاً)، وناصب التمييز خبر لا مبتدأ، فينغى أن يكون ناصب الظرف خبراً لا مبتدأ، فإن ذلك أليق بالنظير، وأوفق فى التقدير ([2]).

الأمر الثالث: وهو قوله " فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره " يحتمل أن يريد به ما حذف من (مستقر) ونحوه، وهو الأولى، لما ذكرت من أن تقديره لا يفضى إلى المحذورات السالفة، ويؤيد ذلك أيضا قوله: " وهو غيره " أى ماهو فى الظرف غير المبتدأ، واحتاج إلى هذه العبارة لينبه على أن بين الظرف والمبتدأ مقدراً، وهو خبر للمبتدأ، وعامل فى الظرف، وأنه غيّر للمبتدأ، ولايصح أن يعاد هو إلى المبتدأ، والهاء من غيره إلى الظرف ؛ لأن الإعلام بذلك إعلام بما لايجهل، بخلاف الإعلام بأن ثمّ مقدراً هو غير المبتدأ وعامل فى الظرف، فإن الحاجة داعية إليه([3]).

---

[1]) شرح التسهيل جـ١ / ٣١٦ .

[2]) السابق نفس الصفحة .

[3]) السابق نفس الصفحة .

الأمر الرابع: ويتأيد ذلك أيضاً بقوله: " وصار بمنزله المنون الذى عمل فيما بعده، نحو: العشرين، ونحو خير منك عملا " فإن فى (صار) ضميراً عائداً على ما هو فيه وهو غيره، وقد ثبت أنه ما يقدر من مستقر ونحوه، وجعل نسبة هذا المقدر من الظرف كنسبة (خير) من (عملاً) وفيه إشعار بأنه لايريد بها المبتدأ بل الخبر المقدر ؛ لأن خيراً من قوله: (خير عملاً) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أنت أو هو خيرٌ عملاً، وجَعْلُ ما هو خبر نظيراً لخبر أولى من جَعْلِه نظيراً لمبتدأ، ثم قال: " فصار زيد خلفك بمنزلة ذلك " أى صار زيد قبل خلفك بمنزلة (مستقر)، لأنه يدل عليه، ويجعله فى الذهن مشاراً إليه.

ثم قال: " والعامل فى (خلف) الذى هو فى موضعه " أى الذى خلف فى موضعه، والذى خلف فى موضعه هو (مستقر) أو نحوه من أسماء الفاعلين، فإنه الخبر فى الحقيقة، فالظرف فى موضعه لأنه عمدة، والظرف فضلة.

ثم قال: " والذى هو فى موضع خبره " يعنى (استقر) ونحوه من الأفعال الدالة على كون مطلق، فإن الظرف إذا علق بفعل فذلك الفعل فى موضع الخبر الأصلى، وهو اسم الفاعل، فأشار سيبويه بهذا إلى جواز تعليق الظرف باسم فاعل وبفعل، ونبه على أن تقدير اسم الفاعل أولى، بأن أضاف الموضع إلى ضميره، ولو قال: أو الذى هو فى موضع خبره، لكان أبين، لكن من كلام العرب وقوع الواو موقع أَوْ، حيث لا تصلح الجمعية كقوله تعالى: { مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ } ([1]).

---

[1]) سورة النساء من آية ٣ ؛ وسورة فاطر من آية ١ ؛ شرح التسهيل جـ١ / ٣١٦، ٣١٧ .

ثم أخذ ابن مالك بعد ذلك يدلل على أولوية تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور باسم الفاعل دون الفعل من أربعة أوجه:

أحدها: أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد فى قول الشاعر:

لك العزُّ إن مولاك عزّ وإن يهن *** فأنت لدى بحبوحة الهون كائن ([1]).

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف فى كلام يستشهد به.

الوجه الثانى: أن الفعل لايغنى تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على أنه فى موضع رفع، واسم الفاعل مغن عن تقديره، وتقدير ما يغنى أولى من تقدير ما لا يغنى.

الوجه الثالث: أن كل موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل، وبعض مواضعه غير صالح للفعل، نحو: أمّا عندك فزيد، وجئت فإذا عندك زيد، لأن (أما) وإذا المفاجأة لا يليها فعل.

أما الوجه الرابع: فأن الفعل المقدر جملة بإجماع، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل، وقد أمكن، فلا عدول عنه.

ثم بين ابن مالك أنه فى تقديره المتعلق باسم الفاعل أنه موافق فى ذلك للأخفش، وذكر أن لسيبويه إماءً بذلك.

وذكر كذلك ابن مالك أنه قد خالف ما ذهب إليه أبو على والزمخشرى من جعل متعلق الظرف جملة، رغم ترجيح بعضهم – من غير تعيين – تقدير الفعل، وبأنه متعين فى صلة الموصول، ورد عليه بأنه ليس بشئ، لأن الظرف والموصول به واقع موقعاً لا يغنى فيه المفرد، بل إذا وقع فيه مفرد تأول بالجملة، والظرف المخبر به واقع موقعاً هو للمفرد بالأصالة، وإذا

---

[1]) البيت من الطويل، وهو من شواهد العيني جـ١ / ٥٤٤ ؛ وشرح أبيات مغنى اللبيب جـ٦ / ٣٤٢ ؛ والدرر جـ١ / ٧٥، بدون نسبة .

وقعت الجملة فيه تأولت بمفرد، فلا يصلح أن يعامل أحدهما معاملة الآخر([1]).

وما نسبه ابن مالك إلى أبى على والزمخشرى صحيح حيث إنهما صرحا بما نسب إليهما ([2]).

وينسب أبو حيان إلى ابن جنى أنه رأى رأى استاذه أبى على الفارسى من أن عامل الظرف يكون فعلاً([3])، ولدى التحقيق تبين أنه قال بخلافه وهو أنه يقدر العامل اسماً وليس فعلاً كما نسب أبو حيان ([4]).

والذى تطمئن إليه النفس من أنّ الصحيح هو تقدير المتعلق بالفعل، وذلك لأن اسم الفاعل فرع عليه فى العمل، فلما وجب هاهنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل فى العمل أولى من تقدير ما هو الفرع فيه. وهو ما عليه أبو البركات ([5])، وأبو البقاء([6])، هذا بجانب أنه رأى أبى على الفارسى والزمخشرى من قبلُ.

أما مذهب الكوفيين فبجانب ما ذكره ابن مالك عنه ضمناً أثناء تحليله لاحتمالات قول سيبويه وبما صدرنا به رأس المسألة من أنهم يرون أن الظرف منصوب على الخلاف وذلك بأنه لمّا كان قولنا: زيد أمامك، وعمرو وراءك، و (أمامك) ليس هو (زيد)، و (وراءك) ليس هو (عمرو) فلما كان مخالفاً له وجب أن يكون منصوباً على الخلاف. وقد نعته أبو البركات

---

[1]) ينظر شرح التسهيل جـ١ / ٣١٧، ٣١٨ .

[2]) ينظر : الإيضاح العضدى صـ ٤٧ ؛ والمفصل صـ ٣٥ .

[3]) الإرتشاف جـ٣ / ١١٢١ .

[4]) اللمع صـ ١٢٢، ١٢٣ .

[5]) الإنصاف م (٢٩) .

[6]) التبيين م (٦٠) .

بالفساد، وذلك لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ، لكان المبتدأ أيضا يجب أن يكون منصوباً، لأن المبتدأ مخالف للظرف، كما أن الظرف مخالف للمبتدأ، لأن الخلاف لايتصور أن يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين فصاعداً ([1]).

وأما قول أبى العباس ثعلب من أنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر ففاسد أيضاً وذلك لأنه يؤدى إلى أن يكون منصوباً بفعل معدوم من كل وجه، لفظاً وتقديراً، والفعل لايخلو إما أن يكون مظهراً موجوداً، أو مقدراً فى حكم الموجود، فأما إذا لم يكن مظهراً موجوداً ولا مقدراً فى حكم الموجود كان معدوماً من كل وجه، والمعدوم لايكون عاملاً، وكما يستحيل فى الحسِّيّات الفعل باستطاعة معدومه، فكذلك فى هذه الصناعة يستحيل النصب بعامل معدوم، لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية([2]).

إذاً فلم يبق إلا ما ذهب إليه البصريون من أنه ينتصب بعامل مقدر أياً كان العامل اسماً كان كما نص عليه الأخفش – فيما نسبه إليه ابن مالك([3]) ونقله عنه أبو حيان – ([4])، وأومأ إليه سيبويه وقال به ابن جنى، وصححه ابن مالك، أو كان فعلاً كما ذهب إليه أبو على الفارسى، والزمخشرى وصححه أبو البركات الأنبارى وأبو البقاء العكبرى، وهو الذى رأيناه أيضاً – والله اعلم –.

---

[1]) الإنصاف م (٢٩) جـ١ / ١٩٨ ؛ وينظر : التبيين م (٦٠) صـ ٣٧٨ .

[2]) السابقات نفس الصفحات .

[3]) شرح التسهيل جـ١ / ٣١٨ .

[4]) الارتشاف جـ٣ / ١١٢١ .

- ما تابع فيه المبرد

١ – حكم همزة (إنّ) بعد القسم

تقع (إن) بعد القسم نحو قولك: أحلفُ بالله إنَّ زيداً قائم، ويجوز: أنَّ زيداً قائم – بالفتح – واختلف النحويون فى هذا.

فذهب ابن أبى العافية – فيما نسبه إليه أبو حيان فى التذكرة – ([1])، إلى وجوب الكسر، وانه لايجوز غيره، بحجة أنه لايعلم أحداً أجاز فتح (أنّ) بعد اليمين، ونسبه المرادى إلى البصريين، من غير تعيين وصححه ([2]).

وقد تابع ابن أبى العافية – فيما نسب إليه – من البصريين المبردَ حيث قال: " أما (إنّ) فتكون صلة للقسم ؛ لأنك لا تقول: والله زيدٌ منطلقٌ ؛ لانقطاع المحلوف عليه من القسم. فإن قلت: والله إنَّ زيداً منطلقٌ اتصل بالقسم، وصارت (إنّ) بمنزلة اللام التى تدخل فى قولك: والله لزيدٌ خير منك " ([3]).

فكلام المبرد صريح فى أنه إذا وقعت (إنَّ) فى جواب القسم وجب كسر همزتها وإن لم يكن فى خبرها اللام.

ومن الغريب أن ينسب إليه الرضى فى شرح الكافية أنه يجيز الفتح مع الكوفيين قائلاً: " وكذا كُسرت فى جواب القسم ؛ لأنه جملة لا محالة نحو: بالله إنك قائم، وقد تفتح فى جواب القسم عند المبرد والكوفيين إذا لم يكن فى خبرها اللام، ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد " ([4]).

---

[1]) تذكرة النحاة صـ ٤٧ .

[2]) توضيح المقاصد جـ١ / ٥٢٩ .

[3]) المقتضب جـ٤ / ١٠٧ .

[4]) شرح الرضى جـ٢ / ٣٢٥ .

وإذا كان الرضى قد نسب إلى الكوفيين جواز الأمرين على السواء بدون ترجيح أحدهما على الآخر، فإن ابن مالك قد نقل مذهبهم عن ابن كيسان من جواز الأمرين من الفتح والكسر، ولكنّ الفتح أحسن ([1]).

أما المرادى فقد نقل أن بعضهم فضّل الفتح، وبعضهم فضّل الكسر ([2]).

وذكره ابن أبى الربيع بدون نسبة وعدّه أضعف الأقوال ([3]).

وإنما أوجب المبرد وابن أبى العافية الكسر ؛ وذلك لأن القسم طالب بجملة خبرية، وتكون إسمية وتكون فعلية، فيجب أن تدخل (إنَّ) المكسورة ولا تدخل (أنَّ) المفتوحة ؛ لأن الموضع موضع الجمل، وليس موضع المفردات ([4]).

وقال برأيهما ابن خروف فيما نسبه إليه المرادى: بأنه لم يسمع فتحها بعد اليمين، وأنه لا وجه له، وأقره المرادى بأنه كما قال ([5]).

وذهب الزجاجى إلى جواز الأمرين، وجعل الكسر هو الأجود حيث قال: " ويجوز الفتح، والكسر أحسن "([6]).

وحجة هذا المذهب وهو أنّ الكسر أحسن لأنه الأصل – لما تقدم ذكره – وأمّا الفتح فبالقياس، ووجه القياس أن علمت قد أجريت مجرى القسم، فقالوا:علمت لزيدٌ قائم، وعلمت إنّ زيداً لقائم، وعلمت ليقومنَّ زيدٌ، فإذا أجريت (علمت) مجرى القسم فَتُتلقَّى بما يُتَلقَّى به القسم، فجرى القسم

---

[1]) ينظر : شرح عمدة الحافظ صـ ٢٣٠ .

[2]) توضيح المقاصد جـ١ / ٥٢٩ .

[3]) البسيط فى شرح الجمل جـ٢ / ٨١٨ .

[4]) البسيط جـ٢ / ٨١٧ .

[5]) توضيح المقاصد جـ١ / ٥٢٩ .

[6]) الجمل صـ ٧٠ ؛ وينظر : شرح الجمل لابن عصفور جـ١ / ٤٦٠ .

مجرى (علمت) وأخواتها، فكما يقولون: علمت أنَّ زيداً قائم، ويفتحون (أنَّ) هنا قالوا: واللهِ أنَّ زيداً قائمٌ، ففتحوا (أنّ) بعد القسم ([1]).

أما سيبويه فقد قال: " تقول: أشهد إنَّه لمنطلق، فأشهد بمنزلة قوله: والله إنّه لذاهب و(إنّ) غير عاملة فيها (أشهد) ؛ لأن هذه اللام لا تلحق أبداً إلا فى الابتداء. ألا ترى أنك تقول: أشهدُ لعبد الله خير من زيد، كانك قلت: والله لعبدُ الله خيرٌ من زيد، فصارت (إنّ) مبتدأة حين ذكرت اللام هنا، كما كان عبدالله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام. فإذا ذكرت اللام هاهنا لم تكن إلا مكسورة، كما أن عبدالله لايجوز هنا إلا مبتدأ. ولو جاز أن تقول: أشهدُ أنْك لذاهبٌ، لقلت: أشهدُ بذالك. فهذه اللام لا تكون إلا فى الابتداء، وتكون أشهدُ بمنزلة والله.

ونظير ذلك قول الله عزَّ وجلّ: { وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ } ([2])، وقال الله عز وجل: { فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ }([3]) ؛ لأن هذا توكيد، كأنه قال: يحلف بالله إنه لمن الصادقين.

وقال الخليل: أشهد بأنّك لذاهبٌ غير جائز، من قبل أن حروف الجر لاتعلَّقُ.

وقال: اقول: اشهدُ إنه لذاهبٌ وإنه لمنطلقٌ، اتبع آخره أوله. وإن قلت: أشهدُ أنّه ذاهبٌ، وإنَّه لمنطلقٌ لم يجز إلا الكسر فى الثانى ؛ لأن اللام لا

---

[1]) البسيط فى شرح الجمل جـ٢ / ٨١٧، ٨١٨ ؛ وينظر : صـ ٨٢٥، ٩١٣، ٩١٤ .

[2]) سورة المنافقون من آية ١ .

[3]) سورة النور من آية ٦ .

تدخل أبداً على (أنَّ)، و(أنّ) محمولة على ما قبلها ولاتكون إلا مبتدأة باللام.

ومن ذلك أيضاً قولك: قد علمت إنّه لخيرٌ منك. فـ (إنّ) ههنا مبتدأة وعلمت هاهنا بمنزلتها فى قولك: لقد علمتُ أيُّهم أفضلُ، معلقة فى الموضعين جميعاً.

وهذه اللام تصرف (إنّ) إلى الابتداء، كما تصرف عبدالله إلى الابتداء إذا قلت: قد علمت لعبدُ الله خيرٌ منك، فعبدالله هنا بمنزلة (إنّ) فى أنّه يُصرف إلى الابتداء.

ولو قلت: قد علمت أنّه لخير منك، لقلت قد علمت لزيداً خيراً منك، ورأيت لعبدَالله هو الكريم، فهذه اللام لاتكون مع (أنّ) ولا عبدالله إلا وهما مبتدءات.... فإذا قلت: إنّ زيداً منطلقٌ لم يكن فى (إنّ) إلا الكسر ؛ لأنك لم تضطر إلى شئ، ولذلك تقول: أشهدُ أنك ذاهب، إذا لم تذكر اللام..... وقد يجوز فى الشعر: أشهدُ إنّ زيداً ذاهبٌ، يشبهها بقوله: والله إنّه لذاهبٌ ؛ لأن معناها معنى اليمين، كما أنه لو قال: أشهدُ أنت ذاهب ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء، وهو قبيح ضعيف إلا باللام.

ومثل ذلك فى الضعف: " علمت إنّ زيداً ذاهبٌ، كما أنَّه ضعيف: قد علمت عمروٌ خيرٌ منك، ولكنه على إرادة اللام.... " ([1]).

وخلاصة ما يفهم من كلام سيبويه وما رواه عن الخليل أن همزة (إنّ) يجب كسرها إذا وقعت جواباً للقسم وفى خبرها اللام، لأن هذه اللام لاتدخل إلى على خبر (إنّ) المكسورة ؛ وكذلك لأن هذه اللام تصرف (إنّ) إلى الابتداء، وهو مايوجب الكسر. وجعل سيبويه ذلك نظير: أشهد لعبد الله

[1]) الكتاب جـ٣ / ١٤٦ : ١٥١ .

حيرٌ من زيد، وعلمت لعبدُ الله خيرٌ منك، وجعل (علمت) هاهنا بمنزلتها فى: (لقد علمت أيُهم أفضل) فى جعل (أيهم) مبنية على الضم، ولم تكن منصوبة بـ (علمت).

فإذا لم يكن فى خبر (إنّ) اللام فتحت الهمزة، وقد يجوز كسرها بدون اللام فى الشعر لتشبيهها بما ذكر فيه اللام، وجعله قبيحاً ضعيفاً إلا باللام، بيد أنه كسر على إرادة اللام كما تبين من تمثيله.

والذى أراه أنه لافرق أن يأتى بالهمزة مكسورة فى جواب القسم مع وجود اللام كما فى قوله تعالى: {إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ } ([1])، أو عدم وجود اللام كقوله تعالى: { إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ }([2]).

فالكسر مع وجود اللام فلا إشكال فيه، أما مع عدم وجودها بعد القسم فى القرآن الكريم فموجود فى مواضع عدة، مع أننا لا نجد (أنّ) المفتوحة بعد القسم فى القرآن الكريم، ولا يعرف فى كلام العرب – وإنما قاله – كما سبق عند سيبويه – من قاله بالقياس، وقد سبق ذكر وجه القياس فى ذلك، وأنه كان بالقياس على (علمت) كما تقاس (علمت) على القسم فيقال: علمت لأكرمنّ زيداً.

إذاً فرأى ابن أبى العافية والذى تابع فيه المبرد من وجوب الكسر مطلقاً فيه شئ من التعسف والتشدد، وخصوصاً إذا لم يكن فى خبر (إنّ) اللام.

– والله أعلم –.

---

[1]) سورة الطور آية ٧ .

[2]) سورة الدخان من آية ٣ .

- ما تابع فيه الزجاج

نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع الساكنة قبلها

ذهب ابن ابي العافية فيما نسبه إليه ابن الباذش(١). وأبو حيان (٢) الي جواز نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع الساكنة.

قال أبو حيان: وإذا كانت الهمزة أول الكلمة وقبلها ساكن صحيح فأهل الحجاز يحذفونها بعد نقل حركتها إليه سواء فى ذلك التنوين ، ولام التعريف ، وميم الجمع الساكنة ، وسائر حروف المعجم الصحاح نحو: (حَامِيَةٌ ، أَلْهَاكُمُ) (٣) والَارْض ، ولهمَ امْوال.

وذكر أبو حيان أن ممن أجاز نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع الساكن الزجاج ، وابن أبي العافية ، وإبراهيم النقاش (٤)، وذكر أيضاً أنها لغة قريش وكنانة (٥).

وعدّ ابن الباذش أن هذا ذهاب عن الصواب الذى عليه الخليل وسيبويه وسائر النحويين المتقدمين(٦) وذكر أن ورشاً (٧) كان يحذف كل همزة فى

---

١) الإقناع فى القراءات السبع جـ١ / ٣٩١ .
٢) ارتشاف الضرب جـ٢ / ٧٣٣ .
٣) سورة القارعة من آية ١١ ؛ وسورة التكاثر من آية ١ ؛ الإرتشاف جـ٢ / ٧٣٢ .
٤) هو إبراهيم بن الحسن بن إبراهيم بن يحى بن عبدالرحمن أبو إسحاق الأشعرى النقاش، مقرىء مشهور، قرأ على محمد بن عمرو بن العباس الباهلى، وإسحاق بن عيسى الكوفى، وعبيد الله بن عمر الزهرى - غاية النهاية جـ١ / ١١ .
٥) الإرتشاف جـ٢ / ٧٣٢، ٧٣٣ .
٦) الإقناع جـ١ / ٣٩٢ .
٧) ورش هو : أبو سعيد عثمان بن سعيد بن عبدالله بن عمرو بن سليمان، ولقبه الذي اشتهر به (ورش)، وشيخه هو الإمام نافع، وهو الذي لقبه بذلك،

أول كلمة إذا كان قبلها ساكن ، وينقل حركتها إليه ، أىّ حركة كانت ، إذا كانا فى كلمتين ، ما لم يكن الساكن حرف مد ولين أو ميم الجمع وهذا إذا وصل ([1]).

وابن أبى العافية في نقله حركة الهمزة إلى ميم الجمع مسبوق فى رأيه هذا بأبى إسحاق الزجاج – فيما نسبه إليه أيضا ابن الباذش ([2]) من قبل أبى حيان، وتابع أبا إسحاق ، وابن أبى العافية إبراهيم والنقاش فى ذلك.

وإذا كان أبو حيان قد ذكر أن ما رآه ابن أبى العافية ومن قبله الزجاج من جواز نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع الساكنة ، ثم حذف الهمزه تخفيفاً أنها لغة قريش وكنانة فإنه بالرجوع إلى الكتاب لم أجد هذه النسبة ، بل اقتصر سيبويه على قوله: " واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن، فأردت أن تخفف حذفتها، وألقيت حركتها على الساكن الذى قبلها وذلك قولك: (منَ بُوك) و (منُ مُّك)، (كمِ بِلُك) إذا أردت أن تخفف الهمزه من الأبِ والأم والإبل " ([3]).

فهذا هو ما مثل به سيبويه لنقل حركة الهمزة إذا كانت أولاً على ما قبلها الساكن الصحيح ، ثم حذفها.

ولعل الذي سوغ للزجاج والذي تابعه فيه ابن أبي العافية من نقل حركة الهمزة إلى الميم الساكنة قبلها هو نقلها في أمثلة سيبويه إلى النون الساكنة وذلك بجامع أن كلاً من الميم والنون يشتركان في الغنة.

وانتهت إليه في زمانه رآسة الإقراء في مصر، توفي سنة ١٩٧هـ . الموسوعة العربية العالمية .

[1]) الإقناع جـ١ / ٣٨٨ .

[2]) الإقناع جـ١ / ٣٩١، ٣٩٢ .

[3]) الكتاب جـ٣ / ٥٤٥ .

وإذا كان هذا فى الساكن والهمزة غير المتجمعتين فى كلمة واحدة فهو فى المجمعتين من باب الأولى ، وجعل سيبويه من ذلك القراءة الشاذة: " ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبَ "([1])

والتي كان أصلها (الخبْأَ) حيث نقلت حركة الهمزة وهى الفتحة إلى الباء الساكنة ثم حذفت الهمزة تخفيفاً.

ثم يأتي المبرد من بعد سيبويه بالقراءة الشاذة نفسها ويؤكدها بالقراءة السبعية المتواتره لتثبيت القاعدة وهى قوله تعالي: " سل بني إسرائيل "([2])

والتي كان أصلها (اسأل) حيث نُقلت حركة الهمزة الى السين ، وحُذفت الهمزة تخفيفاً ، ولما كانت همزة الوصل مجتلبة لتمكنا من النطق بالساكن وقد حُرِّك ذلك الساكن فأصبحنا فى غنى عنها فحُذفت فأصبحت (سل) على وزن (فل) ([3]).

– والله اعلم –.

---

[1]) النمل من آية ٢٥ ؛ وهذه القراءة ذكرها أبو حيان البحر جـ٧ / ٦٧ ؛ والسمين الحلبى الدر المصون جـ٥ / ٣١٠ ؛ ونسباها لأبى، وعيسى بن عمر وذكرها الزمخشرى بغير عزو الكشاف جـ٣ / ٣٥٠ ؛ وينظر : الكتاب جـ٣ / ٥٤٥ .

[2]) سورة البقرة من آية ٢١١ .

[3]) ينظر : المقتضب جـ١ / ٢٩٦، ٢٩٧ بتصرف .

– ما تابع فيه الفارسي

١ – حقيقة اللام الواقعة فى خبر (إنْ) المخففة من الثقلية.

لقد اختلف النحويون حول اللام التى تأتى مع (إنْ) المخففة من الثقيلة هل هى لام الابتداء التى كانت تدخل مع المشددة قبل تخفيفها، وجئ بها للفرق بين المخففة والنافية، أم هى لام أخرى اجتلبت للفرق فقط ؟

وبالأخير قال ابن أبى العافية – فيما نسبه إليه ابن أبى الربيع –([1])، وأبو حيان ([2])، وابن عقيل ([3])، والسيوطى ([4]).

وحجة ابن أبى العافية فى ذلك – فيما نقله عنه أبو حيان فى التذكرة – أن لام الابتداء تدخل على المبتدأ حسب، ولا تدخل على خبر المبتدأ إلا فى الشاذ النادر الذى لايلتفت إليه، ولا يعرج عليه.

وتدخل أيضاً على اسم (أنّ) الشديدة إذا فُصل بينهما بالخبر، وتدخل على المضارع فى خبر (أنّ) لمشابهة الاسم، ولا تدخل على مفعول الخبر، ولا على الحال، ولا على شئ من الفضلات إلا على الظرف إذا كان خبراً أو حالّاً محل الخبر، فهى تدخل على جميع ما انقسم إليه خبر (أنّ) إلا الماضى فإنها لا تدخل عليه، فلما وجدنا هذه اللام تدخل على المفعول فى قول الشاعر:

---

[1]) الملخص فى ضبط قوانين العربية صـ ٢٣٨ .

[2]) ارتشاف الضرب جـ٣ / ١٢٧٢ ؛ والتذييل والتكميل جـ٥ / ٣٥، وتذكرة النحاة صـ٥١٤.

[3]) المساعد على تسهيل الفوائد جـ١ / ٣٢٧ .

[4]) الهمع جـ١ / ٤٥١ .

شلت يمينك إن قتلت لمسلماً * حلت عليك عقوبة المتعمد ([1])**

وفى قوله تعالى: { وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ }([2])، ورأينا الأفعال الواقعة بعد (إنْ) هذه قد عملت فيما بعد اللام، ولا يعمل الفعل الواقع قبل لام الابتداء فيما بعدها ؛ لا يجوز: عملت لزيداً خيراً منك، ولا يجوز فى باب (إنّ) أيضاً: إنّ زيداً يضرب لعمراً، ووجدناها أيضاً تدخل فى خبر المبتدأ فى قولهم: إنّ زيداً لقائم، وخبر المبتدأ ليس من مواضع لام الابتداء. قال فحققنا أن هذه اللام ليست لام الابتداء الداخلة على المبتدأ،وعلى اسم (إنّ) وخبرها، لأن مواضعها معلومة محصورة ([3]).

ورد أبو الحسن ابن الأخضر ابن أبي العافية، بقوله: (إنّ) هذه الشروط التى ذكر فى اللام إنما يشترط فيها إذا كانت مع (إنّ) الشديدة فقط التى معناها التأكيد، فكما أن (إنّ) بمعنى (أنّ) قد تدخل على ماليس مبتدأ، و (إنّ) لا تدخل إلا على المبتدأ، كذلك اللام التى معها قد تدخل على

---

[1]) البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد العدوية فى شرح التسهيل لابن مالك جـ٢ / ٣٦ ؛ وشرح الكافية الشافية جـ١ / ١٥٠ ؛ والتبصرة والتذكرة للصيمرى جـ١ / ٤٥٨، وشواهد المغنى للسيوطى جـ١ / ٧١ ؛ والدرر اللوامع جـ١ / ١١٩ ؛ وبلا نسبه فى فى سر الصناعة جـ٢ / ٥٤٨ ؛ ومعانى الأخفش جـ٣ / ٤٥٥ ؛ والتوطئة صـ ٢٣٤ ؛ وابن يعيش جـ٨ / ٧١ ؛ والمقرب صـ ١٢٤ ؛ وشرح الجمل لابن عصفور جـ١ / ٤٣٨ ؛ وارتشاف الضرب جـ٣ / ١٢٧٣ ؛ والمساعد جـ١ / ٣٢٧ ؛ وشرح ابيات سيبويه للنحاس صـ ٨٨ ؛ والإنصاف رقم (٤٠٨) جـ ٢ / ٥٢٦.

[2]) سورة الأعراف من آية ١٠٢ .

[3]) تذكرة النحاة صـ ٥١٤، ٥١٥ .

الخبر، وعلى ما حلّ محل الخبر، وعلى ما ليس بخبر، فتوسعوا فى اللام كما توسعوا فى (أن) ([1]).

وابن أبى العافية مسبوق فى رأيه هذا بأبى على الفارسى حيث قال: " وليست هذه اللام بالتى تدخل على خبر (أنّ) المشددة التى هى للابتداء، لأن تلك كان حكمها أن تدخل على (إنّ) فأخرت إلى الخبر لئلا يجتمع تأكيدان، إذا كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى، أو ما هو واقع موقعه وراجع إليه.

فهذه اللام – يعنى لام الابتداء – لا تدخل إلا على المبتدأ أو على خبر (إنّ)، إذ كان إياه فى المعنى، أو متعلقاً به، ولا تدخل على شئ من الفعل إلا على ما كان مضارعاً (إنّ) وكان فعلاً للحال.

فإذا لم تدخل إلا على ما ذكرنا لم يجز أن تكون هذه اللام التى تصحب (إنْ) الخفيفة إياها "([2]).

ومما ينبغى التنبيه عليه أن كل ما حتج به أبو حيان لابن أبى العافية منقول عن الفارسى من غير تنبيه على ذلك ([3]).

وأكد كذلك الفارسى فى موضع آخر بأن هذه اللام الواقعة فى خبر (إنْ) المخففة ليست لام الابتداء، وذكر أنها إذا لم تكن إياها فلا بدّ لها من معنى من أجله جاءت، وذكر أن ذلك المعنى هو الفرق بين (أنْ) المخففة وبين (أنْ) النافية ([4]).

---

[1]) السابق صـ ٥١٤ .

[2]) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات م (١٩) صـ ١٧٦، ١٧٧ .

[3]) السابق صـ ١٨٢، ١٨٣ ؛ وينظر : م (٨) نفس المرجع صـ ١٠٣ : ١٠٨ .

[4]) السابق صـ ١٨٢ بتصرف .

وهذا المذهب قال به بعد ابن أبى العافية، وأبى على الفارسى – من قبل – أبو على الشلوبينى حيث قال: " ومتى خففت (إن) وألغيت ووليتها الأسماء فمبتدءات، ووجب إثبات اللام نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ، فرقا بينها وبين النافية..... وإن وليتها الأفعال لم تكن إلا مما يدخل على المبتدأ والخبر نحو: {وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ} ([1]) ".

ومعنى قول أبى على الشلوبيني " وإن وليتها الأفعال لم تكن إلا مما يدخل على المبتدأ والخبر ": يعنى أنها تكون لام ابتداء، وأنّ سكوته عن اللام الداخلة على الجملة الإسمية يدل على أنها غير الداخلة على الجملة الفعلية بأنها ليست لام ابتداء، بل هى لام أخرى اجتلبت للفرق كما هو هذا المذهب.

وإذا كان الشلوبينى قد اقتصر على أن هذه اللام لاتكون لام الابتداء إذا دخلت (إن) المخففة من الثقيلة على الجملة الاسمية، فإن ابن أبى ربيع قد أطلق الحكم على (إن) الداخلة على الجملة بنوعيها الإسمية والفعلية وهو ما اختاره وصححه حيث قال بعد ذكره حكم (إنّ) بالتشديد منتقلا إلى حكمها مخففة " وتلزم الخبر اللام ليفرق بينها وبين المخففة من الثقيلة والنافية، قال الله تعالى: { وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ}([2])، لأن (وجد) بمنزلة (علم)، وقال تعالى: { وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ}، { وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ}([3]).

---

[1]) سورة الصافات من آية ١٦٧ ؛ التوطئة صـ ٢٣٣، ٢٣٤ .

[2]) سورة الأعراف من آية ١٠٢ .

[3]) سورة الإسراء من آية ٧٦ .

لأن (كاد) تدخل على المبتدأ والخبر، وتقول: (إنْ زيدٌ لقائم) وفى الحديث (قد علمنا إن كنت لمؤمناً) ([1])، وجب أن نفتح (أنْ) لدخول (علم)، لأن هذه اللام ليست لام الابتداء، وإنما هى تفرق بين (إنْ) النافية والمخففة، ولزمها مع الفتح ليفرق بين (أنْ) التى فتحت وليس لها اسم مقدر، و (إنْ) التى اسمها محذوف، والجملة التى بعدها خبرها، ولا يصح أن يدّعى أن هذه اللام لام الابتداء، لأن لام الابتداء لا تقع فى خبر (كان)، ولا تدخل على المفعول الثانى من مفعولى (ظننت)، وفى المسألة خلاف، وما ذكرته مذهب أبى على الفارسى، وابن أبى العافية، وإليه كان الاستاذ أبو على – يعنى الشلوبينى – يذهب، وهو عندى الصحيح "([2]).

فهذا نص ابن أبى الربيع فى كتابه (المخلص) وقد أشار إلى أن هذا مذهب استاذه أبى على الشلوبينى.

وجاء أبو حيان فأصّل الرأى بقوله: " وذهب الفارسى ومن أئمة بلادنا أبو عبدالله بن أبى العافية، والاستاذ أبو على الشلوبينى، واختاره من شيوخنا ابن أبى الربيع إلى أنها ليست لام (إنّ) المشددة التى للابتداء بل هى لام أخرى اجتلبت للفرق "([3]).

وقال السيوطى: " تخفف (إنْ) فتهمل غالباً، وتلزمها اللام إن خيف لبس بالنافية، واختلف فى هذه اللام..... فذهب الفارسى وابن أبى العافية والشلوبينى وابن أبى الربيع: إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق، لأن تلك

---

[1]) ورد الحديث فى إعراب الحديث للعكبرى ١٨٦، من حديث أسماء بنت أبى بكر (قد كنا نعلم إنْ كنت لتؤمن به) .

[2]) الملخص صـ ٢٣٧، ٢٣٨ .

[3]) ارتشاف الضرب جـ٣ / ١٢٧٢ ؛ والتذييل جـ٥ / ٣٥ .

منوية التأخير من تقديم، وهذه بخلافها، إذ تدخل فى الجملة الفعلية بخلاف تلك، ولأن هذه يعمل ما قبلها فيما بعدها، بخلاف تلك، لا يقال: إنك قتلت لمسلماً، ولأنها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك "([1]).

وقد أجاب أصحاب المذهب المخالف – يعنى الآتى وهو مذهب البصريين –: بأن ذلك كله إنما جاز تبعاً وتسمحاً على خلاف الأصل لضرورة الفرق فإنها تبيح أكثر من ذلك.

وذهب بعضهم إلى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسمية فتكون لام الابتداء، أو الفعلية فتكون الفارقة، أو العكس.

قال أبو حيان: " وثمرة الخلاف تظهر عند دخول (علمت) وأخواتها، فإن كانت للفرق لم تعلق، وإن كانت لام ابتداء علقت. وقد اختلف فى الحديث المشهور (قد علمنا إن كنت لمؤمناً) فقال الأخفش الصغير، وابن الأخضر: لايجوز فى (إن) إلا الكسر، بناءً على أن اللام للابتداء، فعلقت فعل العلم عن العمل.

وقال الفارسى، وابن أبى العافية: " لا يجوز إلا الفتح بناء على أنها غيرها فلم تعلقه " ([2]).

أما سيبويه وأصحابه فإنهم يرون أن هذه اللام هى لام الابتداء التى كانت تدخل على (إنّ) المشددة قبل تخفيفها جاءت للفرق بين (إن) المخففة، وإن النافية، حيث قال: " و(إنّ) توكيد لقوله: زيد منطلق، وإذا حففت

---

[1]) الهمع جـ١ / ٤٥١ .

[2]) ينظر : الإرتشاف جـ٣ / ١٢٧٢ بتصرف ؛ وينظر : الجنى الدانى صـ ٢٢٦، ٢٢٧ ؛ وشرح ابن عقيل على الألفية جـ١ / ٣٤٨ .

فهى كذلك تؤكد ما يتكلم به، وليثبت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها "([1]).

وقال فى موضع آخر: " واعلم أنهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهب، وإن عمرو لخير منك، لمّا خفّفها جعلها بمنزلة (لكن) حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ (إنْ) التى هى بمنزلة (ما) التى تنفى بها " ([2]).

وبقول سيبويه قال أيضاً أبو سعيد الأخفش: " و (اللام) زيادة للتوكيد، وهى التى فى قوله:{ وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ }([3])، ولكنها إنما وقعت على الفعل حين خُففت كما تقع (لكن) على الفعل إذا خُففت، ألا ترى أنك تقول: (لكنْ قد قال ذاك زيد) ولم يعرُّوها من (اللام) فى قوله: { وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ }، وعلى هذه اللغة فيما نُرى – والله أعلم – { إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ } ([4])، وبذلك قال المبرد أيضاً([5])، وممن تابع البصريين فى رأيهم أبو إسحاق الزجاج ([6]) وأكّد على هذا المعنى ابن السراج: " وأما (اللام) فهى لام الابتداء، وتفيد التوكيد " ([7])، وكذلك قال به الأخفش الصغير – فيما نسبه إليه أبو حيان ([8])، وابن عقيل ([9])،

---

[1]) الكتاب جـ٤ / ٢٣٣ .

[2]) السابق جـ٢ / ١٣٩ .

[3]) سورة الحجر من آية ٧٨ .

[4]) سورة طه من آية ٦٣ ؛ ومعانى القرآن جـ١ / ١٢٠ .

[5]) المقتضب جـ١ / ٥٠ .

[6]) معانى القرآن وإعرابه جـ١ / ٢٢٠ .

[7]) الأصول جـ١ / ٢٣٧ .

[8]) الإرتشاف جـ٣ / ١٢٧١ .

[9]) المساعد جـ١ / ٣٢٧ .

وعبدالقاهر ([1])، والكرمانى ([2])، وأبو البركات ([3])، والكعبرى ([4])، وابن يعيش ([5])،

وابن عصفور ([6])، وابن مالك([7])، وأبو حيان([8])، والمرادى([9])، وابن هشام([10]).

وذكر أبو حيان أن هذا المذهب عليه أكثر نحاة بغداد، وذكر أن عليه أيضا من أئمة بلاده – يعنى الأندلس – أبو الحسن بن الأخضر، وابن عصفور، وابن مالك([11]).

وهناك مذهب ثالث للكوفيين:

وهو أنّ (إنْ) بمعنى (ما) النافية، واللام بمعنى (إلا)، فـ (إنْ) عندهم حرف ثنائى الوضع يفيد النفى سواء دخل على اسم أو فعل، مثل: إنْ زيد لقائم، وإنْ كان زيد لقائم.

---

[1]) المقتصد جـ١ / ٤٩٠ .

[2]) غرائب التفسير وعجائب التأويل جـ١ / ١٨٣ .

[3]) م (٩٠) جـ٢ / ٥٢٩ : ٥٣٠ .

[4]) التبيان فى إعراب القرآن جـ١ / ١٢٤ .

[5]) شرح المفصل جـ٨ / ٧١ .

[6]) شرح الجمل جـ١ / ٤٣٨ ؛ والمقرب صـ ١٢٣ .

[7]) شرح التسهيل جـ٢ / ٣٥ .

[8]) البحر جـ١ / ٣٥٠ .

[9]) الجنى الدانى جـ١ / ١٣٣ .

[10]) مغنى اللبيب صـ ٣٣٣، ٣٣٤ .

[11]) الإرتشاف جـ٣ / ١٢٧٢ .

فقد قال الفراء تعليقا على قوله تعالى: { وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ }([1]) – بتخفيف (إن): " وأما الذين خففوا (إن) نصبوا (كلاً) بـ (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)، وقالوا: كأنا قلنا: وإنْ ليوفينهم كُلاً.

وهو وجه لا أشتهيه ؛ لأن اللام إنما يقع الفعل الذى بعدها على شئ قبله، فلو رفعت (كل) لصلح ذلك كما يصلح أن تقول: إنْ زيدٌ لقائم، ولا يصلح أن تقول: إنْ زيداً لأضربُ ؛ لأن تأويلها كقولك: ما زيداً إلا أضربُ، فهذا خطأ فى إلا، وفى اللام "([2]).

ومعنى كلام الفراء أن اللام وإلا كان ينبغى أن تعلق الفعل الذى بعدهما عن العمل فيما قبلهما، ولذا قال: " وهو وجه لا أشتهيه ".

فالكوفيون يرون أن ((إنْ) فى الآية نافية يجوز دخولها على أى فعل، ولا يشترطون أن يكون الذى بعدها من الأفعال الناسخة، فهم يجيزون: إنْ ضربت لزيداً، وإنْ جاء لعمرو، قياساً على " إنْ قتلت لمسلماً " من قول الشاعر:

شلت يمينك إن قتلت لمسلماً *** حلت عليك عقوبة المتعمد .

وقد استحسن قولهم ابن فضال المجاشعى مصرحاً بذلك في نكته: " وقال الكوفيون: (إنْ) بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلا)، وهذا قول جيد "([3]) وتابعهم فى ذلك القرطبى([4])، وذهب أبو منصور الأزهرى إلى أن رأى الكوفيين صحيح من ناحية المعنى ([5]).

---

[1]) سورة هود من آية ١١١ .

[2]) معانى القرآن جـ٢ / ٢٩، ٣٠ .

[3]) النكت فى القرآن صـ ٣٨٨ .

[4]) الجامع لاحكام القرآن جـ١١ / ٢١٨ .

[5]) معانى القراءات جـ٢ / ١٤٩، ١٥٠ .

وما قاله الكوفيون فيه نظر من عدة أوجه:

أولاً: إن قولهم: إن اللام بمعنى (إلا) لا يعتمد على دليل، إذ لم تستعمل العرب اللام بمعنى (إلا). يقول أبو البركات: " فأما كون اللام بمعنى (إلا) فهو شئ ليس له نظير فى كلامهم، والمصير إلى ماله نظير فى كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ".

ثانياً: قولهم بأن (إن) تدخل قياساً على النواسخ وغيرها مثل: (إن ضربت لعمراً) يحتاج إلى سماع ؛ لأنه لم يرد دخول (إنْ)على غير النواسخ فى القرآن الكريم([1])، واما احتجاجهم بقول الشاعرة فمن الشاذ الذى لا يقاس عليه ([2]).

وقال ابن ملك: أما قولهم: إن اللام بمعنى (إلا) فدعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى (إلا) لكان استعمالها بعد غير (إنْ) من حروف النفى أولى، لأنها أنص على النفى من (إن) فكان يقال: لم يقم لزيد، ولن يقعد لعمرو، بمعنى: لم يقم إلا زيد، ولن يقعد إلا عمرو، وفى ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد، كما قصد مع التشديد ([3]).

والذى تطمئن إليه النفس من خلال دراسة هذة المسألة أن قول البصريين بأن (إن) – فى آية سورة هود – مخففة، وما بعدها يكون مبتدأ وخبراً، وأن اللام لام توكيد لزمت للفرق بينها وبين النافية هو الرأى الراجح.

---

[1]) الإنصاف جـ٢ / ٥٢٧ .

[2]) البحر المحيط جـ٣ / ٤١٨ ؛ وينظر : شرح التسهيل جـ٢ / ٣٦ .

[3]) شرح التسهيل جـ٢ / ٣٥ .

وأما قول الكوفيين بأنها نافية واللام بمعنى (إلا) فهو مردود بوردها فى القرآن على نحو: (وإن كلاً لما ليوفينهم) بنصب (كلاً) وهذه القراءة لا تصح إلا على قول البصريين، حيث قال سيبويه: " حدثنا من نثق أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤون:(وإنْ كلا لما ليوفينهم) يخففون وينصبون " ([1]). كما أن لرأي البصريين مايؤيده من الشعر والنثر، ولعل ذلك راجع إلى بعض العادات اللهجية عند العرب([2]) كما يؤيد ذلك كلام سيبويه سالف الذكر.

٢ – مجئ (أنْ) بمعنى (إنْ) المخففة من الثقيلة

ذهب ابن أبى العافية إلي أنه تأتى (أنْ) بمعنى (إنْ) المخففة من الثقيلة فيما نسبه إليه المرادى([3])، وابن عقيل([4]).

أما أبو حيان فنسب إليه أنه يرى أنّ (أنْ) المفتوحة تكون مخففة من (إنّ) المكسورة([5]).

ذكر المرادى أنّ (أنْ) – مفتوحة الهمزة – لفظ مشترك يكون اسماً وحرفاً، فيكون اسماً فى موضعين، وحرفاً فى عشرة مواضع، أحد هذه المواضع وهو الموضع التاسع على وجه التحديد أنها تأتى بمعنى (إنْ) المخففة من الثقيلة، وهو مذهب

---

[1]) الكتاب جـ٢ / ١٤٠ .

[2]) شرح التسهيل جـ ٢ / ٣٥ .

[3]) الجنى الدانى صـ ٢٢٦ .

[4]) شرح ابن عقيل على الألفية جـ١ / ٣٤٨ .

[5]) الارتشاف جـ٤ / ١٦٩٣ .

ابن أبى العافية – كما سبق – تقول: (أنْ كان زيد لعالماً) بمعنى: (إنْ كان زيدٌ لعالماً). ولو دخل عليها فعل ناسخ لم تعلقه اللام بعدها، بل تُفتح. ذهب إلى ذلك أبو على، وابن أبى العافية فى قوله فى الحديث (قد علمنا أنْ كنت لمؤمناً) فعندهما أنّ (أنْ) لا تكون فى ذلك إلا مفتوحة، ولا تلزم اللام، وذهب الأخفش الأصغر، وابن الأخضر([1])،إلى أنه لا يجوز فيها إلا الكسر، وتلزم اللام. وعليه أكثر نحاة بغداد"([2]).

ومعنى ذلك أنّ (أنْ) المخففة تأتى مهملة أى غير عاملة كـ (إنْ) إذا خففت كما أنها تلزمها اللام كما تلزمها، حتى أنه فى المثال وليها فعل ناسخ كـ (إنْ) وذلك أنها كانت قبل التخفيف مختصة بالمبتدأ والخبر، فلمّا خُفِفت وضَعُف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل، وكان الفعل من الأفعال المشاركة لها فى الدخول على المبتدأ والخبر. كى لا تفارق محلها بالكلية. ولا يكون ذلك الفعل غالباً إلا بلفظ الماضى ([3])

ومعنى (ولو دخل عليها فعل ناسخ لم تعلقه اللام بعدها): أى لا تعلقه عن العمل باعتبار أن اللام فى أصل وضعها لا تكون إلا فى خبر (إنْ) للتفريق بينهما مخففة من الثقيلة من النافية المهملة، فوجودها كلاً وجود. فإذا وليها فعل ناسخ كالحديث الشريف تعين فتح الهمزة على رأى الفارسى وابن أبى العافية – وهى أيضاً مهملة ؛ لإيلائها فعل متصرف غير مراد به الدعاء، وبدون فاصل.

---

[1]) سبق ترجمته صـ٩ .

[2]) الجنى الدانى صـ ٢٢٥، ٢٢٦ .

[3]) شرح التسهيل لابن مالك جـ٢ / ٣٧ .

كما أنها أيضاً لمّا كانت مفتوحة لم تحتج إلى اللام لأن محلها المكسورة . وكما هو واضح أن ابن أبى العافية متابع فى كل ما قاله أبا على الفارسى – فيما نسب إليه –.

وأما أبو الحسن على بن سليمان الأخفش الصغير، وابن الأخضر فلا يريان فيها إلا الكسر ولزوم اللام.

وهذا ما عليه أكثر نحاة بغداد فيما نسبه إليهم المرادى – كما سبق –، ونسبه إليهم أيضا أبو حيان([1]).

ولعل الذى دعا أبا على الفارسي وابن أبى العافية إلى ما ذهبا إليه هو دخول (أن) على الفعل، وكان ينبغى فيما دخلت عليه أن يكون جملة إسمية، فإن دخلت على الفعلية فلابد من فصلٍ بينها وبين الجملة الفعلية فى الإيجاب بـ (قد، والسين، وسوف، ولا فى النفى) ما لم يكن الفعل لا يتصرف كنعم، وبئس، وليس، وعسى، فلا يحتاج إلى الفصل لشبه الفعل الذى لايتصرف بالأسماء، وهى موضوعة للتوكيد كالثقيلة، وناصبة مثلها؛ لأن اختصاصها بالاسم أبداً، ومما يدل على ذلك أنها لا تدخل على الأفعال إلا بالفصل بشئ مما ذكر، إلا إن كان لا يتصرف للعلة المذكورة، وكل ما يختص بالأسماء يعمل فيها، وما لايختص لايعمل ([2]).

وعلى ذلك أهملت كما أهُملت (إنْ) عندما خففت لزوال أختصاصها بالدخول على الأسماء أيضاً – والله أعلم –.

---

[1]) الارتشاف جـ٤ / ١٦٩٣ .

[2]) رصف المبانى صـ ١١٤ .

٣ – بناء فعل التعجب من الفعل المتعدى

إن الأصل فيما يصاغ منه أفعل التعجب أن يكون لازماً، على وزن (فَعُل)؛ لأنه الذى يدل على الغرائز، فإن لم يكن على (فَعُل) فيحول إليه، وفى ذلك خلاف.

قال ابن الفخار: " إن (فَعَل) المفتوح العين أو المكسورها كِـ (ذَهَبَ، وعَلِم) فى وجوب تحولها إلى (فَعُل) بضم العين، قبل نقلها بالهمزة قولان:

الأول: لابن أبى العافية، والثانى: ظاهر (الكتاب).

وذكر ابن الفخار أن ابن عصفور ارتضى مذهب ابن أبى العافية واستدل على صحة ذلك بثلاثة أدلة.... " ([1]).

فنلحظ أن ابن الفخار قد نسب لابن أبى العافية رأياً فى ذلك، ولم يذكره، وذكر أن ابن عصفور ارتضى رأى ابن أبى العافية، ودللّ على صحته بثلاثة أدلة، – من غير أن ينسبه ابن عصفور لابن أبي العافية أيضاً – ومن أدلته تبين أن ابن أبى العافية رأى وجوب تحوّلها إلى (فَعُل) قبل نقلها بالهمزة.

وعليه فإن الرأى الثانى لايرى التحويل وهو ماذكره ابن الفخار على أنه ظاهر (الكتاب). وماذكره صحيح، فإن سيبويه قال: " وتقول: ما أمقته وما أبغضه إلىّ، إنما تريد أنه مَقيت، وأنه مبغَض إليه، كما تقول: ما أقبحه، وإنما تريد أنه قبيح فى عينك،.... فكأن ما أمقته... على (فَعُل) وإن لم تستعمل، كما تقول: ما أبغضه إلىّ وقد بَغُض، فجئ على (فَعُلَ، وفَعِل) "([2]).

---

[1]) شرح الجمل لابن الفخار جـ ١ / ٣٩٨ .

[2]) الكتاب جـ٤ / ٩٩، ١٠٠ .

فنلحظ أن سيبويه لم يجزم بتحويل الفعل، ولكنه قال: فكأن ما أمقته على (فَعُل)، وكذلك الفعل (بغض).

وعلق السيرافى على قول سيبويه بقوله: " اعلم أن سيبويه قد ذكر التعجب من المفعول فى هذا الباب، والأصل ألا يتعجب منه، إما لأن دخول الهمزة لنقل الفعل إنما تدخل على الفاعل كقولك: لبس زيدٌ، وألبسه عمرو، ولو قلت: ضرب زيدٌ، لم تدخل عليه الهمزة لنقل الفعل، وباب التعجب بابٌ نقل فيه الفعل عن فاعله إلى فاعل آخر، أو لأنه لو تعجب من المفعول لوقع اللبس بينه وبين الفاعل.

فقال سيبويه: ماتعجب منه من المفعول، كأنه يقدّر له فعل، فإذا قال: ما أبغضه إليّ فكأن فعله (بَغُض) وإن لم يستعمل "([1]).

أما رأى ابن أبى العافية والذي دلّ على صحته ابن عصفور – كما نسب إليه ابن الفخار، والذي يرى فيه وجوب التحويل – فقد قال فيه: " فإن لم يكن من باب ظننت، ولا من باب كان فلا بد أن يكون على وزن (فَعُلَ أو فَعِلَ أو فَعَلَ). فإن كان على وزن (فَعُل) بضم العين أدخلت عليه همزة النقل، وصار الفاعل مفعولاً. فإن كان مفتوح العين أو مكسورها نقلته إلى (فَعُلَ) وحينئذ يتعجب منه، والدليل على ذلك شيئان:

أحدهما: أنك إذا تعجبت مما يتعدى إلى مفعول واحد بقى على ما كان عليه فقلت: ما أضرب زيداً لعمرو، ولو كان غير منقول لـ (فَعُلَ) لوجب أن تعديه إلى مفعولين ؛ لأن همزة أفعل التي للتعجب للنقل، بدليل أنك تقول: ما أظرف زيداً، فيصير (ظَرُف) يتعدى بعد أن كان غير متعدٍ، فدل ذلك على أنه منقول إلى (فَعُل) حتى يصير غير متعدٍ.

---

[1]) السيرافى نقلاً عن هامش الكتاب جـ٤ / ٩٩، ١٠٠ .

الثانى: أنهم إذا أرادوا التعجب من الثلاثى قالوا: لَفَعُل نحو: لَشَرُفَ زيداً، ولَضَرُب يَدَكَ، فينقلون (فَعَل، وفَعِلَ) إلى (فَعُلَ) ومن كلامهم ضَرُبَتْ إليك يدُك، أى: ما أضربَها.

ثم أخذ ابن عصفور يضع سؤالاً ثم يجيب عليه ليبرهن على صحة اختياره قائلاً: "فإن قيل: فلأي شيء بُني على (فَعُل) ؟ فالجواب: إن التعجب موضع مبالغة، و (فَعُلَ) من أفعال الغرائز والطبائع، ومن المبالغة فى الفعل أن يُجعل كأنه طبع فى التعجب منه، إلا ألفاظاً استغنت العرب عن التعجب منها بأشدّ وما فى معناها، وهى قام، وقعد، ونام، وسَكِرَ، غَضِبَ، وجلس، وقال من القائلة، فلم يقولوا: ما أقومه، لئلايلتبس بأقوَمَه من استقام ، ولم يقولوا: ماأقعده ؛ لئلا يلتبس بما أقعده من أبٍ ؛ ولم يقولوا ما أجلسه، حملاً على: ما أقعده، لأنه فى معناه، أو حملاً على: ما أقومه؛ لأنه نقيضه، ولم يقولوا: ما أسكره ؛ لئلا يلتبس بقولهم: ما أسكرَ التمرَ، إذا كان فيه السُكَّر ([1]).

ولعل السر فى تحويله صيغة (فَعَل أو فَعِل) إلى (فَعُل) هو توافق (فَعُل) و (أَفْعَلَ) – التى هى أصل صيغة التعجب – كخَلُق الثوب وأخلق، بَطُؤ وأبطأ، وبَؤُسَ وأبأس ([2]).

وقد تناول ابن مالك هذه القضية بالتفصيل مدللاً أيضاً على صحة ما ذهب إليه ابن أبى العافية من غير أن ينسبه قائلاً: " قول العرب فى حَسُن زيدٌ: ما أحسن زيداً، يدل على أن همزة أفعل التعجبية همزة تعدية،

---

[1]) شرح الجمل جـ١ / ٥٨١، ٥٨٢ ؛ ينظر : شرح المفصل لابن يعيش جـ ٧ / ١٥٠ .

[2]) شرح الكافية الشافية جـ١ / ٢٧٩ .

وقولهم فى: ضرب زيد عمراً: ما أضرب زيداً لعمرو، يدل على أن الفعل المتعدى يسلب تعديه لمقصد التعجب به، ويصير فاعله مفعولا مقتصراً عليه، ولولا ذلك لبقى تعديه متضمنا إليه التعدى المتجدد بالهمزة، فكان يقال: ما أضرب زيداً عمراً، كما يقال فى الاستفهام عن سبب ضربه إياه، ففى اقتصارهم بعد دخول الهمزة على نصب ما كان فاعلاً قبل دخولها دلالة على تجدد اللزوم، والانتقال إلى بنيه مخصصة بعدم التعدى وهى بنية (فَعُلَ).

ويؤيد ذلك أن العرب قد تستغنى فى التعجب عن (أفعل) بـ (فَعُل) لقولهم: قَضُو الرجل فلان، بمعنى: ما أقضاه، وعَلُم الرجل بمعنى: ما أعلمه، فعُلم بذلك أن (ضَرَبَ) حين قصد به التعجب حول إلى (ضرُب) ليصير على بنية أفعال الغرائز، إذ لا يتعجب من معنى إلا وهو غريزة أو كالغريزة، ثم بعد تحويله إلى (فَعُل) تقديراً تدخل عليه الهمزة كمدخولها على (حَسُن) "([1]).

وقال ابن مالك فى صوغ صيغة التعجب من المتعدى فى نظم الكافية الشافية:

بهمز أَفْعَل التعدى حُصـِّلا *** وصـار ذا كذا بأَفْعَل عُقِلا
وقبل صوغ الصيغتين قُدِّرا *** سلب تعدى المتعدى من درى
لذلك احتيج لـحرف الجـر *** فى نحو: ما أضرب ذا لعمرو

وما ذهب إليه ابن أبي العافية – فيما نسب إليه – وتابعه فيه ابن عصفور من غير أن يعزوه، ودلّل على صحته أيضاً ابن مالك، فإنهم جميعاً مسبقون فى ذلك بأبى على الفارسى فى كتابه المسائل البصريات

[1]) السابق جـ١ / ٢٨٠ .

حيث قال: " يجوز (كيف عَلُمَ زيدٌ)، و (ضَرُب زيدٌ) فهذا يدلُّ على صحة ما أذهب إليه من أن فعل التعجب منقول من الأفعال التى هى عبارة عن الغرائز والنحائز([1])، فلذلك ساوى المتعدى فيه غير المتعدى([2]).

- ما تابع فيه الأعلم

إعراب الأسماء الستة.

اختُلف فى إعراب الأسماء الستة علي مذاهب:

المذهب الأول: وهو مذهب جمهور البصريين ، وهو أن هذه الحروف اللينة حروف إعراب بمنزلة الدال من (زيد) والإعراب مقدر فيها وهذا المذهب نسبه كثير من النحويين إلي سيبويه منهم أبو عمر الثمانيني([3]) وابن فضال المجاشعى ([4]) وابن يعيش([5]) وابن أبى الربيع ([6]) وابن مالك ([7]) والرضى ([8]) وابن الفخار ([9]). وبالرغم من كثرة هذه النسبة إلى سيبويه فإني لم أجد له نصاً صريحاً في ذلك، ولعل هؤلاء النحاة نسبوا إليه ذلك الرأى بناء على قوله فى المثنى والجمع، وكذلك اعتمدوا على

---

[1]) النحائز : جمع نحيزة والمراد بها – هنا – الطبيعة ؛ انظر : اللسان مادة (ن ح ز) .

[2]) المسائل البصريات م (١٢٤) جـ٢ / ٨٢٩، ٨٣٠ .

[3]) شرح اللمع جـ١ / ٢٧٥ .

[4]) عيون الإعراب صـ ٥٥، ٥٦ .

[5]) شرح المفصل جـ١ / ٥١ .

[6]) البسيط فى شرح الجمل جـ١ / ١٨٩ .

[7]) شرح التسهيل جـ١ / ٤٨ .

[8]) شرح الكافية جـ١ / ٢٧ .

[9]) شرح الجمل جـ١ / ٨٢ .

قوله بأنها ثلاثية، وأن حروف العلة هى لاماتها، فقد قال ابن خروف: " حروف العلة فيها أصول كحالها فى التثنية بنص سيبويه حيث قال – رحمه الله – فى بعض أبواب النسب: (أما مالا يتغير فـ (أب) و(أخ) ونحوهما، تقول: هذا أبوك وأخوك، كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين ؛ لأن العرب لمّا ردته فى الإضافة إلى الأصل والقياس تركته على حاله فى التسمية، كما تركته فى التثنية على حالة) ، هذا نص بإصالتها وإعرابها بتقدير الحركات " ([1]).

وعلى ذلك فإنهم قاسوا قوله فى الأسماء الستة على قوله فى التثنية والجمع – كما سبق أن ذكرت – فقد جعل الحروف الدالة على التثنية والجمع حروف إعراب غير أنه لم يصرح بكون الإعراب فيها مقدراً حيث قال: " اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منها حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب " ([2]).

وعلى ذلك قال ابن خروف: " إن حروف العلة فيها أصول كحالها فى التثنية بنص سيبويه..... وإعرابها بتقدير الحركات، وإليه ذهب أبو على فى إيضاحه، وهو الذى يدل على كلام سيبويه فى آخر كتابه، لأنه جعل الحروف فيها أصولاً، وحركة ما قبلها تابعة لحركتها بمنزلة امرئ " ([3]).

وعلى ذلك يكون أصل (قام أبوك): (أبَوُك) فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل: (أبُوُك) ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت.

---

[1]) شرح الجمل لابن خروف جـ١ / ٢٦٥ .

[2]) الكتاب جـ١ / ١٧ .

[3]) شرح الجمل جـ١ / ٢٦٥ بتصرف .

وإذا قلت: (رأيت أباك) فأصله: (أبَوَك)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا. وإذا قلت: (مررت بأبيك) فأصله: (بأبَوِك) ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصارت: (بأبِوِك). فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء.

وقال بهذا المذهب بن جنى: فالواو حرف الإعراب وهى علامة الرفع ([1]).

وصحح هذا المذهب الوراق([2]) والصيمرى([3]) وارتضاه الثمانينى بل وذهب أكثر من ذلك حيث ادّعى الإجماع على كون هذه الحروف حروف إعراب وليست بعلامات الإعراب حيث قال: "... وإذا ثبت أنها ليست إعراباً، فهى حروف إعراب بلا خلاف " ([4]).

واختار هذا المذهب أيضا كثير من المحققين منهم ابن فضال المجاشعى ([5])، وهبة الله بن الشجرى([6]) والأصفهانى([7]) وابن الخشاب([8]) وأبو على على الشلوبينى ([9]) وابن مالك بقوله: " وهو مذهب قوى من جهة القياس القياس ؛ لأن الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن ذلك التقدير فى هذه الاسماء فوجب المصير إليه واقتُصر القول

---

[1]) اللمع صـ ٥٩ ؛ وسر صناعة الإعراب جـ٢ / ٧٠٠ .
[2]) علل النحو صـ ٢١٤ .
[3]) التبصرة والتذكرة جـ١ / ٨٥ .
[4]) شرح اللمع جـ١ / ٢٧٥ .
[5]) عيون الإعراب صـ ٥٥، ٥٦ .
[6]) الأمانى الشجرية جـ٢ / ٢٤٣ .
[7]) شرح اللمع للأصفهانى جـ١ / ٢٣٩ .
[8]) المرتجل صـ ٥٤ .
[9]) التوطئة صـ ١٢٢ .

عليه ([1])، وكذلك اختاره ابن الناظم ([2])، والابذى ([3])، وأبو حيان ([4]) وناظر الجيش([5])وابن عقيل ([6])، والرعينى([7])، والشيخ خالد([8]).

وبالرغم من كثرة القائلين بهذا المذهب فقد رده الرضى بقوله: " وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين " ([9]).

المذهب الثانى: أنها معربة من مكانين (أى الحركات والحروف معاً) وهو منسوب للكسائى والفراء([10])، وللفراء خاصة ([11]) وللكوفيين عامة ([12]).

قال أبو البركات: ذهب الكوفيون إلى أن الواو والضمة قبلها علامة للرفع، والألف والفتحة قبلها علامة للنصب، والياء والكسرة قبلها علامة للجر، فجعلوه معرباً من مكانين ([13]).

---

[1]) شرح التسهيل جـ ١ / ٤٨ .
[2]) شرح ابن الناظم صـ ٣٦ .
[3]) شرح الجزولية جـ١ / ١٤٧ .
[4]) الإرتشاف جـ ٢ / ٨٣٦ .
[5]) تمهيد القواعد جـ١ / ٢٥٦ .
[6]) شرح ابن عقيل جـ١ / .
[7]) شرح ألفية ابن مالك معط جـ١ / ٢٤٣ .
[8]) موصل النبيل صـ٣٠.
[9]) شرح الكافية للرضى جـ١ / ٢٧ .
[10]) شرح ابن يعيش جـ١ / ٢٥٢ ؛ وامالى ابن الشجرى جـ٢ / ٤٠ .
[11]) التبيين عن مذاهب النحويين م(٢٠) صـ١٩٤ .
[12]) المقتضب جـ٢ / ١٥٣ ؛ الإنصاف م(٢٠) صـ١٧.
[13]) أسرار العربية صـ ٢٠ ؛ وينظر : الإنصاف جـ١ / ١٧، ١٩، ٢٠ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك جـ١ / ٤٣ .

ورد هذا المذهب بأن حصول الكفاية بأحد الأمرين ([1])، وأنه لا نظير له([2]).

المذهب الثالث: أنها معربة بالحروف، فهى مرفوعة بالواو، ومنصوبة بالألف، ومجرورة بالياء، وهو رأى قطرب والزجاجى والزيادى من البصريين، وهشام بن معاوية الضرير من الكوفيين ([3]).

وفيه قال ابن مالك: " وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ؛ لأن الإعراب جِئ به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهرٍ واف بالدلالة " ([4]) مع أنه قد سبق أنه اختار المذهب الأول.

وقال فى الألفية:

ورافع بواو وانصبن بالألف ***واجررْ بياءٍ ما من الأسماء أصف

ورجحه المرادى بقوله:

"أقوى هذه المذاهب.... مذهب قطرب والزيادى"([5]).

وقد رد هذا المذهب من عدة أوجه:

الأول: أن الأصل عدم الحذف، فلو قلنا: إن حروف اللين علامات إعراب لجعلنا هذه الكلمات محذوفات اللامات ([6]).

---

[1]) شرح الكافية للرضى جـ١ / ٢٧ .

[2]) همع الهوامع جـ١ / ٣٨، ٣٩ .

[3]) توضيح المقاصد جـ١ / ٦٩، ٧٠ ؛ وارتشاف الضرب جـ ٢ / ٨٣٧ ؛ وهمع الهوامع جـ١ / ٣٨ .

[4]) شرح التسهيل جـ١ / ٤٣ .

[5]) توضيح المقاصد جـ١ / ٦٨، ٦٩ .

[6]) النهاية فى شرح الكفاية جـ٢ / ٤٦٨ .

الثانى: إنها لو كانت علامات إعراب، لم تختل معانى هذه الأسماء بإسقاطها، كما لو سقطت الحركات ؛ لأن سقوط الإعراب لايخل بمعنى الكلمة، ألا ترى أنه لو اسقِطَت الضمة والفتحة والكسرة من الاسم لم يخل بمعنى الاسم، ولو اسقِطت الألف والواو والياء من التثنية والجمع لأخل بمعنى التثنية والجمع، فلمّا أُخل بسقوط هذه الحروف – يعني التثنية والجمع – بخلاف الحركات دل على أنها ليست بإعراب كالحركات.

أما الوجه الثالث: وهو أن فى هذه الأسماء (فاك، وذا مال) فلو كانت هذه الحروف علامات إعراب لبقى هذان الاسمان على حرف واحد ([1]).

إذا فمذهب قطرب ومن تبعه فى هذه المسألة غير مختار، وإن كان سهلاً كما قال ابن مالك، وقوياً كما قال المرادى.

المذهب الرابع: أن هذه الأسماء الستة معربة بالحركات الظاهرة على ما قبل حرف العلة، والحروف نشأت عن إشباع هذه الحركات، وهذا الرأى نسب إلى المازنى ([2])، وهو اختيار الزجاج ([3]).

ورد هذا المذهب بما يلى:

١- أن الإشباع للحركات إنما هو قبيح ويعد من ضرورات الشعر ([4]).

([4]).

---

[1]) النهاية فى شرح الكافية جـ٢ / ٤٦٨ .

[2]) ينظر : رأيه فى اللباب جـ١ / ٩٢ ؛ والإقليد جـ١ / ٢٣٦ ؛ والإنصاف جـ١ / ١٧، ٢٣، ٣١ ؛ والإرتشاف جـ٢ / ٨٣٧ ؛ وشرح المقدمة الجزولية للأبذى جـ١ / ١٤٤ .

[3]) ينظر :رأيه فى الارتشاف جـ٨٣٧/٢ ؛ والتذييل والتكميل جـ١٧٧/١ ؛ ونتائج التحصيل جـ١/ ٣١١

[4]) اسرار العربية صـ ٤٦

٢- أنك تحمل اللغة الفصيحة الكثيرة على اللغة القليلة التى يقل وجودها إلا فى الشعر – أى الإشباع – أصلاً للغة الكثيرة، وذلك عكس ما ينبغى أن يكون ([١]).

٣- أن ما حدث من الإشباع يسوغ حذفه، وحذف هذه الحروف غير جائز فى اللغة العالية ([٢]).

٤- أن هذا يفضى إلى أن يكون (فوك، وذومال) اسماً معرباً على حرف واحد ([٣]).

المذهب الخامس: وهو مذهب الأعلم، وابن أبى العافية – فيما نسبه إليهما أبو حيان([٤])، وناظر الجيش ([٥])، والسيوطى ([٦])، وهو أن الأسماء الأسماء الستة معربة بالحركات التى قبل حروف العلة، وأن هذه الحركات ليست منقولة عن هذه الحروف، بل هى الحركات التى كانت تعرب بها هذه الأسماء قبل أن تضاف، فثبتت الواو فى الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وانقلبت ألفاً لأجل الفتحة.

ولعل من نسب للأعلم هذا المذهب والذي تابعه فيه تلميذه ابن أبى العافية يرجع إلى قول الأعلم نفسه: " لمّاً كانت هذه الأسماء فى حال إفرادها محذوفة معربة بالحركات... ردت فى حالة الإضافة إلى أصولها، وكان

---

[١]) شرح المقدمة الجزولية جـ١ / ٣٥٢ .

[٢]) اللباب جـ١ / ٩٢ .

[٣]) المرجع السابق جـ١ / ٩٣ ؛ وشرح الكافية للرضى جـ٢٧/١ ؛ وشرح الجمل لابن الفخار جـ٨١/١

[٤]) ارتشاف الضرب جـ٢ / ٨٣٧، ٨٣٨ .

[٥]) تمهيد القواعد جـ١ / ٢٥٦ .

[٦]) الهمع جـ١ / ١٢٧ .

ينبغى أن تكون مقصورة على القياس حيث ردوا أواخرها، لكنهم لمّا رأوا أسماء استقرلها الإعراب بالحركات قبل الإضافة تركوا لها فى حال الإضافة ما كان مستعملا فيها من الحركات قبل الإضافة، فقالوا: أخوك، فتركوا الضمة على حالها، حيث ردوا الكلمة إلى أصلها، فسلمت الواو، لأن الضمة منها، وقالوا فى النصب (أخاك) وفى الخفض (أخيك) فانقلبت الواو ألفا للفتحة قبلها، وياءً للكسرة " ([1]).

ورُدّ مذهب الأعلم والذى تابعه فيه ابن أبى العافية بأن هذه الحروف إن كانت زائدة فهو المذهب السابق – يعنى رأى المازنى والزجاج – وقد سبق رده، وإن كانت لامات لزم جعل الإعراب فى العين مع وجود اللام ([2]).

المذهب السادس: وهو أن هذه الأسماء معربة بحركات ظاهرة على ما قبل حروف العلة وهذه الحركة منقولة من حروف العلة إلى ماقبله، فإذا قلت فى الرفع:هذا أخوك، فأصله: أَخَوُك، فنقلت الضمة من الواو إلى الخاء، فإذا قلت فى النصب: رأيت أخاك، فأصله: أخَوَك، فقلبتها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإذا قلت مررت بأخيك، فأصله: بأخَوِك، فنقلت كسرة الواو إلى الخاء، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانِكسار ما قبلها، فصارت: (بأخيك) فصار فيه نقل وقلب. وهذا المذهب قال به الربعى ([3]).

والفرق بين هذا المذهب والمذهب الرابع، أن هذا المذهب فيه نقل وقلب، وفى الرابع قلب فقط.

---

[1]) المخترع فى إذاعة سرائر النحو صـ ٨١ / ٨٢ .

[2]) ينظر : الهمع جـ٢ / ٣٨ .

[3]) شرح المقدمة المحسبة جـ١ / ١٢٢ ؛ والإنصاف جـ١ / ١٧ ؛ وابن يعيش جـ١ / ٥٢ ؛ والمرتجل صـ٥٧ ؛ والبسيط فى شرح الجمل / ١٩٤ ؛ والارتشاف جـ٢ / ٨٣٧ ؛ والهمع جـ١ / ١٢٥ .

ورُدّ هذا المذهب بما يأتى:

١- أن النقل لايكون إلا فى الوقف، بشرط أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكناً صحيحاً، والمنقول منه صحيحاً ([١]).

٢- إنه يؤدى إلى أن تكون الحركة المنقولة حركة الإعراب، فيكون الإعراب فى وسط الكلمة، ولا يصح تقدير الإعراب فى حروف العلة على قوله ؛ لأن المنقول ملفوظ به، فلا حاجة إلى تقدير إعراب آخر ([٢]).

٣- التباس فتحة الإعراب بالفتحة التى تستحقها البنية ([٣]).

المذهب السابع: أن هذه الأسماء معربة بالتغيير والانقلاب فى حالتى الجر والنصب، وبعدم الانقلاب فى حالة الرفع.

وهذا هو مذهب الجرمى ([٤])، وهشام بن معاوية فى قوله الثانى ([٥])، وحجة هذا المذهب: أن الواو فى الرفع هى الأصل فتكون حرف الإعراب، والإعراب مقدر عليها، ولم تظهر لثقلها مع الواو، فأما فى النصب والجر فالموجب لقلبها فيهما حركة الإعراب، فالألف من جنس الفتحة والياء

---

[١]) المراجع السابقة، والصفوة الصفية جـ١ / ١٠١ ؛ والتذييل والتكميل جـ١ / ١٨٣ ؛ وشرح الجمل لابن الفخار جـ١ / ٨٢ .

[٢]) شرح التسهيل جـ١ / ٤٣ .

[٣]) التذييل والتكميل جـ١ / ١٨٣ .

[٤]) ينظر : رأية فى المقتضب جـ٢ / ١٥٢ ؛ وسر الصناعة جـ٢ / ٦٩٥ ؛ وابن يعيش جـ١ / ٥٢ ؛ وارتشاف الضرب جـ٢ / ٨٣٨ ؛ والتذييل والتكميل جـ١ / ١٧٧ .

[٥]) الارتشاف جـ٢ / ٨٣٨ ؛ والتذييل جـ١ / ١٧٧ .

ومن جنس الكسرة، فقد ناب الحرفان عن الحركتين، والنائب عن الشئ يقوم مقامه ([1]).

ورُدّ هذا المذهب بالآتى:

أولاً: يلزم من ذلك عدم النظير، وإذا أمكن جعلها على ماله نظير كان أولى([2]).

ثانياً: لزوم تجردها من علامة فى حالة الرفع ([3]) وأن العدم لايكون علامة([4]).

ثالثاً: أن الانقلاب فى المقصور ليس بإعراب، وكذلك ها هنا ([5]).

وفى ذلك يقول المبرد راداً مذهب الجرمى: " ويقال لأبى عمر: إذا زعمت أن الألف حرف إعراب، وأن انقلابها هو الإعراب ؛ فقد لزمك فى ذلك شيئان:

أحدهما: أنك تزعم أن الإعراب معنى وليس بلفظ، فهذا خلاف ما أعطيته فى الواحد.

والشيئ الآخر: أنك تعلم أن أول أحوال الاسم الرفع، فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها، فقد وجب ألا يكون فيها فى موضع الرفع إعراب، لأنه لا انقلاب معها " ([6]).

---

[1]) التبيين عن مذاهب النحويين صـ١٩٧ .

[2]) التذييل جـ١ / ١٧٧ .

[3]) نتائج التحصيل جـ١ / ٣١٣ .

[4]) شرح الكافية للرضي جـ١ / ٢٨ .

[5]) شرح المقدمة الجزولية للأبذى جـ١ / ١٤٧ .

[6]) المقتضب جـ٢ / ١٥٤، ١٥٥ .

المذهب الثامن: أنها ليست بحروف الإعراب، ولكنها دلائل الإعراب، وهو القول الثانى للأخفش ([1])، والمازنى – فيما نسبه إليه أبو على الفارسى – ([2])، واختاره المبرد بقوله: " القول الذى نختاره ونزعم أنه لايجوز غيره قول أبى الحسن الأخفش ؛ وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغى أن يكون فيها إعراب هو غيرها ؛ كما كان فى الدال من (زيد) ونحوها، ولكنها دليل على الإعراب ؛ لأنه لايكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولايكون إعراب إلا فى حرف ([3]).

وحجة هذا المذهب أن هذه الحروف يلزم منها الحكم بالرفع والنصب والجر، فيلزم أن تكون قائمة مقام الحركات الإعرابية، ولايكون لهذه الكلمات حروف إعراب كالأمثلة الخمسة، لأنها لو كانت حروف إعراب كالدال من (زيد) والراء من (عمرو) لما كان فيها دلالة على الإعراب([4]).

الا ترى أنك إذا قلت: (ذهب زيد)، و (انطلق عمرو) لم يكن فى نفس الدال والراء دلالة على الإعراب، وليست بحروف إعراب فهو قد جعلها زوائد دوالٍ على الإعراب كالحركات.

واختلف فى تفسير هذا المذهب: إنها دلائل الإعراب على أقوال منها:

---

[1]) ينظر : رأيه فى المقتضب جـ٢ / ١٥٤ ؛ والمسائل البصريات صـ٨٩٦ ؛ والإنصاف جـ١ / ١٧ ؛ وشرح الكافية للرضي جـ١ / ٧٨ ؛ ورصف المبانى صـ ٢١ ؛ وارتشاف الضرب جـ٢ / ٨٣٨ .

[2]) المسائل البصريات صـ٨٩٦ .

[3]) المقتضب جـ٢ / ١٥٤ .

[4]) الإنصاف جـ١ / ٣٨ ؛ والتبيين صـ ١٩٤ .

الأول: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة فى الحروف التى قبل حروف العلة، ومنع من ظهور الحركات فى تلك الحروف كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها، وهو قول أبى إسحاق والسيرافى ([1]).

الثانى: المعنى أنها حروف إعراب، ولا إعراب فيها، لاظاهر، ولا مقدر، فهى دلائل الإعراب بهذا التقدير، وهو قول ابن السراج، وابن كيسان ([2]).

الثالث: المعنى أن هذه الحروف تدل على الإعراب، وليست بحركات إعراب ولا حروف إعراب، فإذا قلت: جاءنى أبوك، علم أنها مرفوعة بوجود الواو، وإذا قلت: رأيت أباك، علم أنها منصوبة بوجود الألف، وإذا قلت: مررت بأبيك، علم أنها مجرورة بوجود الياء، وهو قول ابن الخبار– رحمه الله([3]).

ومهما يكن من أمر فإنه قد قال بهذا المذهب كل من الجرجانى ([4])، والجزولى ([5])، وتبعهم ابن عصفور ([6])، وبالرغم من اختيار هؤلاء هذا المذهب إلا أنه قد رُدّ بالآتى:

أولاً: أن هذه الحروف لو كانت زوائد لكان (فوك، وذو مال) اسماً معرباً على حرف واحد، وهذا لانظير له ([7]).

---

[1]) ينظر : رأيهما فى ارتشاف الضرب جـ٢ / ٨٣٨ ؛ والتذييل جـ١ / ١٧٨ .

[2]) ينظر : رأيهما فى المرجعين السابقين نفس الصفحة .

[3]) النهاية جـ١ / ٤٥٩ .

[4]) الجمل فى النحو صـ ٤٥ ؛ واسرار العربية صـ ٢٠ .

[5]) المقدمة صـ ١٧ .

[6]) الشرح الكبير جـ١ / ١١٦، ١١٧ ؛ وينظر : الإرتشاف جـ٢ / ٨٣٨ .

[7]) المسائل المشكلة صـ ٥٤٠ بتصرف .

ثانياً: أن الإعراب الذى يدل عليه لايصلح أن يكون فيها ؛ إذ لو كانت زوائد على المعرب كزيادة الحركة، ولا يصح أن يكون فى غيرها لتراخيها عنه ([1]).

ثالثاً: إن الدليل يفتقر إلى مدلول عليه، فالمدلول عليه هنا الرفع والنصب والجر، فإن كانت هذه المعانى هى المدلول عليها، وهى نفس هذه الحروف، أفضى إلى أن يكون الدليل هو المدلول عليه، وإن كان المدلول عليه غيرها احتاج إلى محل يقوم به ([2]).

المذهب التاسع:

أن هذه الحروف في هذه الأسماء ماعدا (فوك و ذو مال) علامات إعراب، وليست حروف إعراب.

وقال بهذا كل من السهيلي ([3])، وتلميذه الرندي ([4])، واستدل السهيلي على ذلك بسقوط هذه الحروف منها في إضافتها إلى ياء المتكلم، كما لايعود المحذوف من (يد و دم)، وبرهان ذلك أنك تقول: أبي وأخي إذا أضفت إلى نفسك، كما تقول: يدي ودمي، لأن حركات الإعراب لاتجتمع مع ياء المتكلم، كما لاتجتمع معها واو الجمع، فلو كانت الواو في (أخوك) حرف إعراب لقلت في الإضافة إلى نفسك: هذا أخيّ، كما تقول هؤلاء مسلميّ، فتدغم الواو في الياء ؛ لأنها حرف إعراب عند سيبويه، وهي مدٌّ غيره علامات إعراب، فإذا كانت واو الجمع تثبت مع ياء المتكلم

---

[1]) التبيين صـ ١٩٤ ؛ وينظر الإنصاف جـ١ / ٣٨ .

[2]) التبيين صـ ٩٥ .

[3]) نتائج الفكر صـ ٨٠ .

[4]) التذييل والتكميل ١٧٨/١.

وهي زائدة عند بعض النحويين، فكيف بحذف ماهو لام الفعل وأحق بالثبوت فيها ؟ فقد وضح أنها ليست الحروف المحذوفة الأصلية ([1]).

أما قولهم: " (فوك) في الرفع، و(فاك) في النصب، و(فيك) في الخفض، فحروف المد فيها حروف إعراب، بخلاف ماتقدم في (أخيك، وأبيك، وحميك). والفرق بينها وبين أخواتها أن (الفاء) لم تكن قط حرف إعراب؛ لانفرادها، فلم يلزم فيها مالزم في الخاء، والباء، والحاء ؛ ألا تراهم يقولون: هذا فيّ، وجعلت فيّ، كما يقولون هؤلاء مسلميّ، فيثبتونها مع ياء المتكلم.

وهذا يدلك على أنها حرف إعراب بخلاف أخواتها، ألا تراهم في حال الإفراد كيف أبدلوا من الواو ميماً ليتعاقب عليها حركات الإعراب ويدخلها التنوين، إذ لو لم يبدلوها ميماً لأذهبها التنوين في الإفراد، وبقيت الكلمة على حرف واحد، فإذا أضيفت زالت العلة حيث أمنوا التنوين، فلم يحتاجوا إلى قلبها ميماً، وعلامة الإعراب فيها مقدرة على (الواو)، وإن شئت قلت: تفسير صيغتها في الأحوال الثلاثة هو الإعراب، والمتغير حرف الإعراب ([2]).

ورُد هذا المذهب بأن سقوط هذه الحروف عند الإضافة إلى ياء المتكلم لادليل فيه ؛ لأنه يمكن أن يكون سقوطها للثقل الذي يلزم عند إثباتها مع ياء المتكلم، وإذا كانت هذه الحروف تحذف من هذه الكلمات لتطرفها خاصة في حال الإفراد، فأن تحذف لثقلها في ياء المتكلم أقوى وأولى ([3]).

---

[1]) نتائج الفكر صـ ٨١ .

[2]) نتائج الفكر صـ ٨٠ .

[3]) شرح المقدمة الجزولية للشلوبيني ٣٥٩/١ .

وخلاصة القول في هذه المسألة أن هذه الآراء التي قيلت فيها لم تسلم من الإعتراض، وأن أولاها وأسهلها وأسلمها أن حروف اللين هي حرف الإعراب، وعلامة الإعراب،لما فيه من التسهيل على الدارسين.

والخلاف في هذه المسألة راجع إلى عدم تصريح سيبويه بنص فيها، مما يدل على مدى أثر سيبويه في النحاة الخالفين من بعده.

والله أعلم.

ثانياً: ماتابع فيه أكثر من عالم

١ – الاختلاف فى المشتمِل فى بدل الاشتمال، أهو البدل أم المبدل منه أم العامل ؟

بدل الاشتمال عرَّفهُ ابن الحاجب بقوله: " والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما " ووضّح الرضى كلام ابن الحاجب بقوله: " أى بين الأول والثانى ملابسة بغير الكلية والجزئية. وهذا الإطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو: جاءنى زيدٌ غلامه أو حماره، ولقيت زيداً أخاه، ولا شك فى كونهما بدل الغلط " ([1]).

ولذا وجدنا غير ابن الحاجب يعرِّفه بغير ما عرَّفه به. فقد ذكر ابن مالك أن البدل يكون بدل اشتمال: إن باين الأول وصح الاستغناء به عنه ولم يكن بعضه ([2]).

---

[1]) شرح الكافية جـ١ / ٣٣٩ ؛ وينظر : الارتشاف جـ٤ / ١٩٦٦ .

[2]) التسهيل صـ ١٧٢ .

وقال السيوطى: " وهو – أى البدل – بدل اشتمال إن دل على معنى فى الأول أو استلزمه فيه كعجبت من زيد علمه أو قراءته "(١).

وواضح أنه لا يشتمل بدل الغلط على هذين التعريفين.

وعرفه ابن هشام وكذا الأشمونى بأنه: " بدل شئ من شئ يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال "(٢).

وأمثلة ذلك: " أعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه، وسُرق زيد ثوبه أو فرسه "(٣).

أما تسميته ببدل الاشتمال فقد ذكر النحاة فيه علتين لتسميته بهذا الاسم.

العلة الأولى: ما قاله المبرد(٤)، والسيرافى(٥)، وابن جنى، والرمانى فى أحد قوليه، وابن الباذش (٦)، وابن أبى العافية – فيما نسبه إليه أبو حيان، والشيخ خالد – (٧)، وابن الأبرش (٨)، وابن ملكون (٩).

---

١) الهمع جـ٢ / ١٢٦ .

٢) أوضح المسالك جـ٣ / ٦٦ ؛ ومنهج السالك جـ٣ / ١٢٧ .

٣) أوضح المسالك جـ٣ / ٦٦ ؛ ومنهج السالك جـ٣ / ١٢٧ .

٤) المقتضب جـ٤ / ٢٩٧ .

٥) ارتشاف الضرب جـ٤ / ١٩٦٨ ؛ والمساعد جـ٢ / ٤٣٦ ؛ وشرح التصريح جـ٢ / ١٥٨ .

٦) ارتشاف الضرب جـ٤ / ١٩٦٨ ؛ وشرح التصريح جـ٢ / ١٥٨ .

٧) المرجعان السابق، نفس الصفحة .

٨) السابقان نفس الصفحة، وابن الأبرش هو : خلف بن يوسف بن فرتون، أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي النحوي، توفي بقرطبة سنة ٥٣٢هـ، انظر ترجمته في بغية الوعاة ١٥٥٧ .

٩) التصريح جـ٢ / ١٥٨، وابن ملكون هو : إبراهيم بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الأشبيلي أبو إسحاق . صنف شرح الحماسة، والنكت على تبصرة الصيمري . توفي سنة ٥٨٤هـ، أنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٤٣١/١ .

وهو أنه سمى بدل اشتمال لاشتمال الفعل المسند إلى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم ؛ لأن الإعجاب فى قولك: أعجبنى زيد حسنه، وهو مسند إلى زيد لايكتفى به من جهة المعنى، لأنه لايعجبك للحمه ودمه، بل لمعنى فيه، وكذا: سُلب زيد، ظاهر فى أنه لم يسلب نفسه بل سُلب شئ فيه، وكذا السؤال عن نفس الشهر فى قوله تعالى: { يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ }([1]) غير مفيد إلا أن يكون لحكم من أحكامه غير معين، وكذا لعن أصحاب الأخدود مطلقاً غير مفيد إلا لفعلهم بذلك الأخدود ما استحقوا به اللعن.

بخلاف: ضرب زيدٌ عبدُه، فإنه بدل الغلط لأن (ضرب زيد) مفيد غير محتاج إلى شئ آخر ([2]).

وقال أبو حيان فيما رواه عن أصحاب هذا المذهب هو أن المعنى المسند إلى المبدل منه مسند إلى البدل، فيكون إسناده إلى الأول مجازاً، وإلى الثانى حقيقة، إذ المسلوب فى الحقيقة هو الثوب لا الرجل، والمعجب هو العلم لا زيد([3]).

أما العلة الثانية: هى ما قالها ابن جعفر ([4]) – فيما نسبه إليه الرضى – وهو سُمى بذلك: لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما،

---

[1]) سورة البقرة من آية ٢١٧ .

[2]) شرح الكافية للرضى جـ١ / ٣٣٩ .

[3]) الارتشاف جـ٤ / ١٩٦٨ .

[4]) ابن جعفر هو : أحمد بن صابر النحوي، ينظر ترجمته في : بغية الوعاة ٣١١/١ .

بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة إلى ذكر ثان منتظرة له، فيجئ الثانى ملخصاً لما أجمل فى الأول مبيناً له ([1]).

ونسب أبو حيان هذا الرأى للفارسى فى أحد قوليه([2]).

وقد قال به فى الإيضاح: " وبدل الاشتمال كقولك: سُلب زيد ثوبه، ومنه قوله تعالى: { قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ }([3])، والأخدود مشتمل على النار " ([4]).

وكذلك نسبه أبو حيان للرمانى أيضاً فى أحد قوليه([5])، ولخطاب المرادى([6]).

وذكر أبو حيان أنه بناء على رأيهم أن الأول مشتمل على الثانى فإنه لم يجز عند خطاب: سرنى زيد داره، ولا أعجبنى زيد فرسه، ولا رأيت زيداً فرسه، ويجوز: سرنى زيد ثوبه.... لأن الثوب يتضمنه جسده، وقد ردوا عليه هذه المُثُل التى أجازها ([7]).

وقال الرضى: " والقولان متقاربان "([8]).

---

[1]) شرح الكافية جـ١ / ٣٣٩ ؛ وينظر : شرح الجمل لابن الفخار جـ١ / ٢٠٠ .

[2]) الإرتشاف جـ٤ / ١٩٦٨ .

[3]) سورة البروج الآيتان ٤، ٥ .

[4]) الإيضاح بشرح المقتصد جـ٢ / ٩٣٤ .

[5]) الارتشاف جـ٤ / ١٩٦٤ .

[6]) السابق نفس الصفحة ؛ وينظر : رأية أيضا فى : المساعد جـ٢ / ٤٣٦ .

[7]) الارتشاف جـ٤ / ١٩٦٨ ؛ وينظر : الهمع جـ٢ / ١٢٧ .

[8]) شرح الكافية جـ١ / ٣٣٩ ؛ ينظر شرح التصريح جـ٢ / ١٥٧، ١٥٨ .

ونخلص من هذا بالآتى:

أ- أن المشتمل هو المبدل منه لا البدل، وهو ما قال به أصحاب العلة الثانية، وقد صححه ابن مالك ([1])، وعلل الجزولى هذا الرأى بأن الثانى – يعنى البدل – إما صفة للأول كأعجبتنى الجارية حسنها، أو مكتسب من صفة نحو: سُلب زيد ماله، فإن الأول اكتسب من الثانى كونه مالكاً.

قال أبو حيان فى التذكرة: " ورُدَّ بأنه يلزم منه أن يجيز: (ضربتُ زيداً عبدَه) على الاشتمال، وهم قد منعوا ذلك " ([2])، وكذا قد سبق رده فى الارتشاف على ما ذكرنا.

ب- قال الرمانى والفارسى قولاً ثانياً وهو أن المشتمل الثانى – أى البدل – بدليل: سُرق زيد ثوبه. فإن الثوب يشتمل على زيد، وهذا مردود أيضاً بقولهم: سُرق زيد فرسه ([3]).

قال السيوطى: " إن ظهر معنى اشتمال الثانى على الأول فى (سُلب زيد ثوبه) لم يطرد فى: (أعجبنى زيد علمه وكلامه، وفصاحته) و (كرهت زيداً ضجره)... ونحوها. فإن الثانى فيها غير مشتمل على الأول ([4]).

جـ- الرأى الثالث وهو ما قال به المبرد، والسيرافى، وابن جنى والرمانى، وتابعهم فيه ابن أبى العافية، وابن الباذش، وابن الأبرش وهو أن المشتمل هو العامل لا البدل ولا المبدل منه واشتمال العامل هذا على أحد معان ثلاثة هى:

---

[1]) شرح التسهيل ٣٣٨/٣ .

[2]) التذكرة صـ ١٨٦، ١٨٧ ؛ وينظر التصريح جـ٢ / ١٥٧ .

[3]) التصريح جـ٢ / ١٥٧ .

[4]) الهمع جـ ٢ / ١٢٧ .

١- أن يكون على معنى: أن الإسناد إلى الأول لا يُكتفى به من جهة كون المعنى مختصا بغير الأول، وهذا القول أفصح عنه المبرد، والسيرافى – فيما نُسب إليهما – ولهذا لايجوز: ضُرب زيد عبدُه على الاشتمال لاكتفاء المسند بالأول ([1]).

٢- أن يكون على معنى: أن الفعل يستدعيهما أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد، والآخر على سبيل المجاز والتبع نحو: أعجبنى محمد علمه أوحسنه أو كلامه. فيه الإعجاب مشتمل على (محمد) بطريق المجاز لما سبق من أن ذاته من حيث لحمه ودمه وشحمه لاتكون مناط الإعجاب ([2]). ومشتمل على علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة ([3]).

وكذلك: سُرق على ثوبة أو فرسه، فإن علياً مسروق مجازاً، والثوب والفرس مسروقان حقيقة. وهذا يطرد.

وجاء فى التصريح: " فإن قلت: فما تصنع بقوله تعالى: { يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ } ؟ قلت: كلمة (عن) دالة على المجاوزة، والسؤال متجاوز فاعله إلى الشهر وإلى القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما بينا فلا إشكال فيه.

ثم قال: " ومع هذا يرد عليه: زيد ماله كثير. إذا أعرب (ماله) بدلاً من (زيد) إلا أن يقول: الابتداء مشتمل على (زيد) مجازاً، وعلى (ماله) حقيقة "([4]).

---

[1]) التصريح جـ٢ / ١٥٧ .

[2]) حاشية الصبان جـ٣ / ١٢٨ .

[3]) الارتشاف جـ٤ / ١٩٦٨ بتصرف .

[4]) شرح التصريح جـ٢ / ١٥٧ : ١٥٨ .

واعترض على هذا بأن المجاز والحقيقة من صفات الألفاظ، والابتداء كما لايخفى ليس من الألفاظ ([1]).

وقد مثل السيوطى فى هذا المقام بقوله (سُلب زيدٌ ثوبُه) وقال: " إذ المسلوب هو الثوب " ([2]).

واعتُرض على هذا التمثيل بأن (سُلب) يتعدى لمفعولين فجعل (ثوبه) بدلاً يقتضنى حذف المفعول الثانى، وأن التقدير مثلاً: سلب زيد ثوبه بياضه، وذلك مخل بالمعنى المقصود من الكلام ([3]).

هذا. وإذا أمعنا النظر فى الأمثلة السابقة أدركنا أن بدل الاشتمال تارة يكون مصدراً كما فى أعجبنى زيد علمه وحسنه وكلامه، وتارة يكون غير مصدر كما فى: سرق زيد ثوبه أو فرسه.

وإذا كان مصدراً فتارة يكون مكتسباً كالعلم، وتارة يكون غير مكتسب، وغير المكتسب تارة يكون لازماً كالحسن، وتارة يكون مفارقاً كالكلام.

وغير المصدر تارة يكون مشتملاً اشتمال الظرف على المظروف كالثوب، وتارة لايكون كذلك كالفرس .

قال الشيخ خالد: " وبدأ – يعنى ابن هشام – بالمصدر لأنه الأكثر "([4]).

٣- أن يكون اشتمال العامل بمعنى: أنه اشتمل على التابع والمتبوع، إذ الإعجاب فى (أعجبتنى الجارية حسنها) مشتمل على الجارية وعلى حسنها، والوضوح فى (كان زيدٌ عذره واضحا) مشتمل على (زيد وعذره) والكثرة فى (كان زيدٌ ماله كثيراً) مشتملة على (زيد وماله).

---

[1]) حاشية الشيخ يس جـ٢ / ١٥٨ .

[2]) الهمع جـ٢ / ١٢٦ .

[3]) حاشية الشيخ يس على التصريح جـ٢ / ١٥٨ .

[4]) شرح التصريح جـ١ / ١٥٨ .

هكذا ذكره السيوطى ثم قال: فالمراد بالعامل ما تم به المتعلق فعلاً كان أو أسماً مقدماً أو مؤخراً "([1]).

هذا هو خلاصة القول فى المشتمل بدل الاشتمال، وقد اتضح أن الصحيح هو أنه العامل – وهذا ما عليه ابن أبى العافية والذي تابع فيه كلاً من المبرد، والسيرافي، وابني جني، والرماني، في أحد قوليه –. ولذا قال ابن أبى الربيع: " وهذا المذهب قيل: إنه التحقيق، وإنه الذى نصره الاستاذ أبو إسحاق بن ملكون. وقال: إن النحويين – يعنى أكثرهم – لم يفصحوا عنه كل الإفصاح، ولم يوضحوه كل الإيضاح " ([2])، واختاره ابن هشام وقال: هو بدل شئ من شئ يشتمل عامله على معناه " ([3]) – والله أعلم –.

٣ – ناصب المفعول الثانى لاسم الفاعل الماضى فى نحو:

(هذا معطى زيدٍ درهماً)

للنحويين فى ناصب المفعول الثانى إذا كان اسم فاعل ماضياً متعدياً إلى اثنين ثلاثة مذاهب.

المذهب الأول: لابن أبى العافية فيما نسبه إليه أبو حيان([4])، وابن عقيل([5])، وهو أنه منصوب باسم الفاعل نفسه، وإن كان بمعنى الماضى ؛ لأنه وإن لم يضارع الماضى بالموازنة فقد ضارعه بالاشتقاق، والمضاف

---

[1]) الهمع جـ٢ / ١٢٦ .

[2]) البسيط فى شرح الجمل جـ ١ / ٣٩٢ .

[3]) وشرح التصريح جـ٢ / ١٥٨.

[4]) الارتشاف جـ٥ / ٢٢٧٢ .

[5]) المساعد على تسهيل الفوائد جـ٢ / ١٩٨ .

إليه قد حلّ محل التنوين، وإذا نوّن اسم الفاعل عمل، فكذلك يعمل إذا تعرّف بـ (اللام)، وإن كان بمعنى الماضى ؛ لأن اللام قد قامت مقام التنوين.

وابن أبى العافية متابعٌ فى ذلك السيرافى وأبا على الفارسى فى أحد قوليه فقد قال الأول: ".... ذكرنا أنه يجوز أن يكون اسم الفاعل الذى فى معنى الفعل الماضى ينصب المفعول الثانى إذا أضيف إلى الاسم الذى يليه بالشبه الذى بين الفعل الماضى وبين الاسم الذى أوجب له البناء على الفتح.... " ([1]).

أما الثانى فقد قال فى البصريات: " قال الجرمى فى (هذا معطى زيدٍ درهماً أمس) تحمله على المعنى. وعندى أنه يذهب فيه إلى ما كان يقوله فيه"([2]).

ومعنى قول أبى على: أن الجرمى كان يحمله على المعنى أى بإضمار فعلٍ ناصبٍ له كأن المعنى: هذا معطى زيدٍ أعطاه درهما. اما هو فيذهب إلى ما كان يستحقه من نصبه على أنه مفعول ثانٍ لـ (معطى).

وما ذهب إليه السيرافى وأبو على الفارسى في أحد قوليه قريب لما ذهب إليه الكسائي – فيما نسبه إليه ابن أبي الربيع – ([3]) ؛ لأنه يُعمِل اسم الفاعل بمعنى الماضى مطلقاً، والسيرافى يعمله إذا كان بالألف واللام أو

---

[1]) شرح الكتاب جـ٢ / ٣٠ .

[2]) المسائل البصريات م (١٥٢) جـ٢ / ٨٧٤ .

[3]) البسيط فى الجمل جـ٢ / ١٠٠٨ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك جـ٣ / ٧٥ ؛ وشرح الكافية للرضى وارتشاف الضرب جـ٥ / ٢٢٧٢ ؛ والمقاصد الشافية جـ٤ / ٣٠٠ .

الإضافة([1])، وأبو على في قوله الثاني يُعمله إذا كان بالألف واللام خاصة([2]) هذا كله فى إعماله بمعنى الماضى.

وإعماله بمعنى الماضي مذهب الأعلم فيما نسبه إليه أبو حيان ([3])، وابن عقيل ([4])، ولكن بالرجوع إلى النكت فى تفسير الكتاب لم أجد للمسألة ذكراً، فلعله يكون قد ذكرها في كتاب آخر له.

وممن قال بهذا المذهب أبو جعفر بن مضاء القرطبى ([5])، ونسب لأبى على الشلوبينى ([6]).

وبالرجوع إلى التوطئة وجدته قائلاً: " وإذا وُجِّهت الإضافة، واتفق أن كان الفعل له أكثر من مفعول واحد انتصب ما زاد على الواحد بإضمار فعلٍ نحو: هذا معطى زيدٍ درهماً أمس.

هذا مذهب الأكثر، وأجاز بعضهم نصبه باسم الفاعل، واحتج بقولهم: هذا ظانُ زيدٍ منطلقاً أمس "([7]).

فمن الواضح أن أبا على ليس مرجحاً هذا المذهب.

ومن الغريب أن ينسب إليه أيضاً ابن مالك أنه قوى مذهب السيرافى جاعلاً حجته فى هذه التقوية قولهم: هو ظان زيدٍ أمس فاضلاً، بأن

---

[1]) البسيط فى شرح الجمل جـ٢ / ١٠٠٨ .

[2]) الإيضاح جـ١ / ١٤٤ .

[3]) الارتشاف جـ٥ / ٢٢٧٢ .

[4]) المساعد جـ٢ / ١٩٨ .

[5]) الارتشاف جـ٥ / ٢٢٧٢ ؛ والمساعد جـ٢ / ١٩٨ .

[6]) شرح التسهيل لابن مالك جـ٣ / ٧٨ ؛ والارتشاف جـ٥ / ٢٢٧٢ ؛ والمساعد جـ٢ / ١٩٨ .

[7]) التوطئة صـ ٢٦٢ .

(فاضلاً) تعين نصبه بـ (ظان)، لأنه إن أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه، وثانى مفعولى (ظان)، وذلك لايجوز لامتناع الاقتصار على أحد مفعولى (ظن).

وذكر ابن مالك بعد ذلك أن الصحيح قول الجمهور، وهو نصبه بفعل مضمر ([1]).

وتابع ابن الناظم أباه فى هذه النسبة لأبى على الشلوبيني ذاكراً ما ذكره أبوه ومزيداً عليه قوله: " وأيضاً إنه مقتض له، فلابد من عمله فيه قياساً على غيره من المقتضيات "([2])، وهذا هو المصحح لنصب اسم الفاعل بمعنى المضي لغير المفعول الأول عند ابن الناظم.

وممن قال بإعمال اسم الفاعل الماضي في المفعول الثاني ابن يعيش معللاً ذلك: بأن الفعل الماضى فيه بعض المضارعة، ولذلك بنى على حركة، فكما مُيِّز الفعل الماضى بتلك المضارعة بأن بنى على حركة كذلك أعمل الإسم الذى فى معناه عملاً دون عمل الإسم الجارى على الفعل المضارع، فكما أعطوا الفعل الماضى حظاً بالشبه، وهو بناؤه على حركة، كذلك أعطوا الإسم الذى فى معناه حظاً من العمل ؛ وذلك بأن أعملوه فى المفعول الثانى لمّا لم تكن الإضافة إليه، لأنه لايضاف إلى اسمين، فأضيف إلى الإسم الذى يليه، وصارت إضافته إليه بمنزلة التنوين، فعمل فى الثانى بحكم أنه فى معنى الفعل، وأنه كالمنون ([3]).

وقد ضعف ابن مالك والرضى هذا المذهب.

---

[1]) شرح التسهيل جـ٣ / ٧٨ .

[2]) شرح الألفية لابن الناظم صـ ٣٠٧ .

[3]) شرح المفصل جـ٣ / ١١٦ .

فقال الأول: " وهذا المذهب فى هذه المسألة ضعيف ؛ لأن اسم الفاعل الذى يراد به المضى لايشبه الفعل الماضى إلا من قِبل المعنى، فلا يعطى ما أعطى المشابه لفظاً ومعنى، أعني الذى يراد به معنى المضارع، كما لم يعط الإسم من منع الصرف بعلة واحدة، ما أُعطى ذو العلتين، وأيضاً فإن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل فى الإعراب، فلم يحمل اسم الفاعل عليه فى العمل " ([1]).

واستدل ابن مالك على تضعيفه لهذا المذهب بقول سيبويه " وإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير التنوين البتة ؛ لأنه إنما أجري مجرى الفعل المضارع له كما أشبهه الفعل المضارع فى الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه " ([2]).

قلت: فالمسوِّى فى العمل بين اسم الفاعل المقصود به معنى الماضى وبين اسم الفاعل المقصود به معنى المضارع، كالمسوِّى بين الفعل الماضى والفعل المضارع فى الإعراب وهذا لا يصح، فلا يصح ما هو بمنزلته " ([3]).

أما الثانى: فقال مضعفاً هذا المذهب أيضا بقولهم: (هذا ضارب زيدٍ أمس وعمراً) إذ لا اضطرار هاهنا إلى نصب (عمراً) ؛ لأن حمل التابع على إعراب المتبوع الظاهر أولى ([4]).

---

[1]) شرح التسهيل جـ٣ / ٧٥ .

[2]) شرح التسهيل جـ٣ / ٧٥ ؛ والكتاب جـ١ / ٨٧.

[3]) شرح التسهيل جـ٣ / ٧٥ .

[4]) شرح الكافية جـ٣ / ٤٨٦ .

المذهب الثانى: وهو للجرمى ([1])، والفارسى فى قوله الآخر ([2]) والجمهور([3])، وهو: أن ناصبه فعل مقدر مدلول عليه باسم الفاعل، لأن الدلالة يكتفى فيها بالمعنى المجرد، فإذا اكتفى فيها بمعنى ولفظ متضمن حروف المدلول عليه أحق وأولى.

فقولك: (هذا معطى زيدٍ درهماً أمس) التقدير: (أعطاه درهماً) فكأنك لمّا قلت: (هذا معطى زيدٍ) قيل لك: (ما أعطاه ؟)، قلت: (أعطاه درهما).

هذا وقد سبق نقل أبي علي الفارسي لكلام أبى عمر الجرمى، وكيف كان تعقيبه عليه فى كتابه (المسائل البصريات)، أما فى كتابه الإيضاح فقد قال: " أما قولهم: (هذا معطى زيدٍ أمس درهما)، فـ (درهماً) ينتصب على إضمار فعل دل عليه (معط) " ([4]).

وقد سبق أن صحح ابن مالك هذا المذهب، وكيف كان رده على ابن أبي العافية، والذي تابع فيه السيرافي وأبا علي الفارسي في أحد قوليه.

أما ابن عقيل فيقول: " واختلف البصريون فى مسألة من اسم الفاعل بمعنى الماضى، وهى: (هذا ظانٌّ زيدٍ أمس قائماً)، ونحوه مما يتعدى إلى أكثر من واحد، فذهب الجرمى، والفارسى، والجمهور، وعليه جرى المصنف إلى أنّ (قائماً) منصوب بفعل دلّ عليه اسم الفاعل الماضى، أى: (ظنه قائماً) ([5]).

---

[1]) المسائل البصريات جـ٢ / ٨٧٤ ؛ والارتشاف جـ٥ / ٢٢٧٢ ؛ والمساعد جـ٢ / ١٩٨ .

[2]) الإيضاح صـ ١٣٥ .

[3]) شرح التسهيل لابن مالك جـ٣ / ٧٨ .

[4]) الإيضاح صـ ١٣٥ .

[5]) المساعد جـ٢ / ١٩٨ .

أما ابن يعيش فيصف هذا المذهب بأنه ليس بالحسن معللاً ذلك بأن مما يتعدى إلى مفعولين ما لا يجوز أن يذكر أحدهما دون الآخر، وأنت تقول: (هذا ظانٌّ زيداً منطلقاً أمس) فلو كان الثانى ينتصب بإضمار فعل لكنت فى الأول مقتصراً على مفعول واحد، وهو ما أضيف إليه اسم الفاعل، وذلك لا يجوز " ([1]).

وبمثل ذلك رده الأندلسى أيضاً فيما نسبه إليه الرضي ([2]).

المذهب الثالث: بدون نسبة لأحد: وهو التفريق بين ما إذا كان اسم الفاعل من باب (ظننت)، فيكون هو العامل نحو: (هذا ظانٌّ زيدٍ شاخصاً أمس)، لأنك إذا نصبت بإضمار فعل أدى إلى اقتصار (ظننت) على مفعول واحد، و (ظننت) لا يكون ذلك منها، فلابد من نصب (شاخص) بـ (ظان).

وبين ما إذا كان من باب (أعْطى أو أمر) فيكون منصوباً بإضمار فعل تقديره: (أعطاه درهماً)، وكذلك إذا قلت: (هذا آمرُ زيدٍ الخير) فيكون (الخير) منصوباً بإضمار فعل تقديره: (آمره الخيرَ) ؛ لأن (أعطى، وأمر)، وما جرى مجراهما يجوز فيه الاقتصار ([3]).

والذى أراه من هذه المذاهب – موافقة فى ذلك السيرافي، وأبا علي الفارسي في أحد قوليه، والذي تابعهما ابن أبى العافية – هو المذهب الأول القائل بأنه منصوب باسم الفاعل نفسه لاقتضائه إياه، فلا بد من

---

[1]) شرح المفصل جـ٣ / ١١٦ .

[2]) شرح الكافية للرضى جـ٣ / ٤٨٦ .

[3]) البسيط فى شرح الجمل جـ٢ / ١٠٠٨، ١٠٠٩ .

عمله قياساً على غيره من المقتضيات، كما أن حمل اللفظ على ظاهره فى العمل أولى من التقدير.

– والله أعلم –.

٣ – زيادة (كان)

ذكر أبو القاسم الزجاجى أنّ لـ (كان) أربعة مواضع:

أحدها: أن تكون ناقصة.

الثانى: أن تكون تامة، تكتفى باسم واحد لا خبر له، وتكون بمعنى الحدوث والوقوع.

والثالث: الزائدة، وهى الواقعة بين المبتدأ والخبر، وبعد المبتدأ والخبر، وهى كـ (ظننت) متى – بنى الكلام عليها وجب أن تعمل، كما أن (ظننت) كذلك، فلا يجوز أن تلغى أولاً، كما لا تلغى (ظننت) أولاً، ومتى جاءت أولاً ولم تعمل ففيها ضمير الأمر والشأن، وهذا سيكون الموضع الرابع كما سنبينه ونناقشه فى آخر المسألة إن شاء الله ([1]).

هذا وقد ذهب ابن أبى العافية فيما نسبه إليه ابن أبى الربيع ([2])، إلى زيادة (كان) فى قول الشاعر:

فكيف إذا مررت بدار قوم *** وجيران لنا كانوا كرام ([3]).

فجعل (لنا) صفة ل (جيران)، و (كرام) صفة أخرى، و(كان) ملغاة.

وبالقول بزيادتها نقل سيبويه عن الخليل قوله: " إن من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء (كان) وشبهه بقول الفرزدق:

---

[1]) ينظر : الجمل صـ ٤٨، ٤٩ بتصرف .

[2]) البسيط جـ٢ / ٧٤٢ .

[3]) سبق تخريجه صـ٩ .

فكيف إذا رأيت ديار قوم ..... ([1]).

وعلى ما نقله سيبويه عن الخليل بأن (كان) ملغاة: يعنى زائدة، يكون (لنا) صفة لـ (جيران) لا خبراً لـ (كان) مقدماً عليها، وعلى ذلك يكون ابن أبى العافية متابعاً لسيبويه.

ومنع أبو على الفارسى كذلك فى التذكرة – فيما نقله عنه ابن أبى الربيع – أن يكون (لنا) هنا خبر (كان) ؛ لأن (لنا) وقعت فى موضع الصفة لـ (جيران)، و (جيران) طالب بذلك، فقد وقعت موقعها، فلا سبيل إلى أن تقطع، وتجعل خبرا عما بعدها لما فى ذلك من التهيئة والقلع.

وقوَّى ابن أبى الربيع قول الفارسى فيما نقله عنه بقوله: " وهذا الذى ذكره أبو على قويٌّ، ألا ترى أنك لو أخرت هذا، وقلت:كانوا لنا، لكانت (لنا) طالبة بـ (جيران)، وإن لم تقدِّر ذلك لم يكن لـ (لنا) معنى، فإذا وقعت بعد (جيران) فكيف تقطع عنه، ويُنوى بها غير موضعها " ([2]).

وذكر ابن أبى الربيع أن الفارسى أخذ يدلل على صحة دعواه بقوله: " فقولك: زيد فى الدار أبوه، (أبوه) فاعل بقولك: فى الدار، لأنه وقع خبراً عن زيد، وهو فى موضعه، فلا ينبغى أن ينوى به غير موضعه، فإن فعلت ذلك كان تهيئة وقطعاً "([3]).

ولا يخفى أن قول الفارسى – فيما نُقل عنه – أنّ (أبوه) فاعل بقولك: (فى الدار) متابعٌ فيه للكوفيين اللذين يرون رفع الظرف لما بعده على الفاعلية ([4]).

---

[1]) الكتاب جـ٢ / ١٥٣ .

[2]) البسيط جـ٢ / ٧٤٢ .

[3]) السابق نفس الصفحة .

[4]) الإنصاف م (٦) .

وذكر ابن أبى الربيع أن ابن أبى العافية قال كذلك فى قوله تعالى:{فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ}([1]) فـ (قلبه) فاعل بـ (أثم)، ولا ينبغى أن يُدّعى أن (آثماً) خبر مقدم، و(قلب) مبتدأ، لأنه قد تهيأ للعمل فى (قلبه) بكونه وقع خبراً عن (أنه) فلا يقطع عن ذلك. وعلى هذا مشى النحويون فى هذا النوع كله، أن الشئ إذا وقع فى موضعه، وما هو له أصل، فلا ينبغى أن يُنوى به غير موضعه، إلا إذا كان اللفظ يأبى ذلك نحو: قولك: كان زيدٌ منطلق أبوه، فدلّ على أنه مقدم من تأخير، فإذا تبين ذلك أنه لاينبغي أنْ يُدّعى في (لنا) إلا أنه صفة لـ (جيران) أو متعلق به، تبين لك أن (كان) – هنا – زائدة " ([2]).

وإذا كان ابن أبي الربيع قد نقل عن الفارسي القول بزيادتها في التذكرة فإنه قد صرّح بزيادتها أيضاً في مسائله البصريات ([3]).

أما المبرد فقد رأى عدم زيادتها بقوله: " وتقول: إن زيداً كان (منطلقاً) نصبت (زيداً) بـ (إن)، وجعلت ضميره فى (كان)، و (كان) وما علملت فيه فى موضع خبر (إن). وإن شئت رفعت (منطلقاً) فيكون رفعه على وجهين:

أحدهما: أن تجعل (كان) زائدة مؤكدة للكلام نحو قول العرب: ولدت فاطمة ابنه الخُرْشُب الكلمة من بنى عبس لم يوجد كان مثلُهم على إلغاء (كان).

ومثله قول الفرزدق:

---

[1]) سورة البقرة من آية ٢٨٣ .

[2]) البسيط ٢ / ٧٤٢ .

[3]) المسائل البصريات صـ ٨٧٥ .

فكيف إذا رأيت ديار قوم ..... البيت

وتأويل هذا سقوط (كان) على (وجيران لنا كرام) فى قول النحويين أجمعين.

وهو عندى خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) وذلك أن خبرها (لنا)، فتقديره: وخيران كرام كانوا لنا " ([1]).

وأيد الرضى مذهب المبرد بعد ذكره البيت بقوله: " (كانوا) فيه ليست بزائدة كما ذهب إليه المبرد، وإنما قال ذلك لثبوت فاعلها، بل (لنا) خبرها، أى: خيران كرام كانوا لنا.

وقال سيبويه: هى زائدة مع الفاعل، لأنه كالجزء منها ؛ والأول أولى لإفادتها معنى، وعملها لفظا " ([2]).

وممن رفض الزيادة أيضا أبو حيان ورجح أصالتها فى قوله تعالى: {كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا } ([3])، بقوله: " والظاهر أنها ناقصة"([4]).

أما الأعلم فقد صحح رأى الخليل وسيبويه راداً ما ذهب إليه المبرد بقوله: " والشاهد فى بيت الفرزدق إلغاء (كان) وزيادتها توكيداً وتبييناً لمعنى المضى والتقدير: (وجيران لنا كرام كانوا كذلك) وقد ردّ المبرد هذا التأويل، وجعل (لنا) خبراً لها.

---

[1]) المقتضب جـ٤ / ١١٦، ١١٧ .

[2]) شرح الرضى للكافية جـ٢ / ٢٩٤ .

[3]) سورة مريم من آية ٢٩ .

[4]) البحر المحيط جـ٦ / ١٨٧ .

والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من زيادتها، لأن قوله (لنا) من صلة الجيران، ولا يجوز أن تكون خبراً لـ (كان) إلا أن تريد معنى الملك، ولا يصح الملك هاهنا، لأنهم لم يكونوا لهم ملكاً، وإنما كانوا لهم جيرة"([1]).

وردَّ البغدادى الأعلم بقوله: " ولا يخفى أن هذا تعسف منه، ولا فرق بين قولك: خيران لنا، وبين كانوا لنا، فإن الواو فى (كانوا) ضمير الجيران، واللام للإختصاص لا للملك " ([2]).

وردَّ ابن السيد المبرد في منعه لزيادتها أيضاً بقوله: " وكان أبو العباس يمتنع من زيادة (كان) فيقول: إنما تلغى إذا كانت مجردة لا اسم لا ولا خبر، وأمّا فى البيت فـ (الواو) اسمها، و (لنا) الخبر، و (كرام) صفة لـ (جيران)، وقد ردّ الناس هذا وقالوا: يجوز أن تكون الواو حرفاً دالاً على الجمع يؤكد به (الجيران) كالواو فى (أكلونى البراغيث) وهذا ما ذهب إليه كثير من البصريين وبعض الكوفيين ؛ لأنه يقدر بـ (لنا) التأخير وهو صفة لـ (جيران) وقد حل محله حيث تبع الموصوف، ولا حاجة تدعو إلي انتزاعه من موضعه، وتقديره مؤخراً، وهذا حجة أبى على " ([3]).

وضعّفَ البغدادى توجيه ابن السيد هذا بقوله: " وذلك بأن القول بحرفية واو الجمع إذا كان بعدها جمع مرفوع – كما في المثال – أمّا إذا لم يأت بعدها فلم يقل أحد أنها تأتى حرفاً دالاً على الجمع ([4]).

---

[1]) خزانة الأدب جـ٩ / ٢١٩، ٢٢٠ ؛ وينظر : النكت فى تفسير الكتاب جـ٢ / ١٢٥ .

[2]) الخزانة جـ٩ / ٢٢٠ .

[3]) إصلاح الخلل صـ ١٥٨ .

[4]) الخزانة جـ٩ / ٢٢١ .

أما ابن هشام فى التوضيح فقد أنكر زيادتها متابعاً فى ذلك للمبرد ([1])، اما فى المغنى فقد جمع ما للعلماء من التخاريج في إعراب البيت الشاهد([2]) دون ترجيح تخريج على آخر.

ومن الغريب بعد كل هذا أن ينسب الزجاج – فيما نقله عنه البغدادي – فى تفسيره زيادة (كان) فى البيت للمبرد، ونقل عنه غلطة لم يغلطها أصاغر الطلبة حيث قال عند قوله تعالى: { إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا }([3]).

قال محمد بن يزيد: جائز أن تكون (كان) زائدة، فالمعنى على هذا: أنه فاحشة ومقت، وأنشد فى ذلك قول الفرزدق، وهذا غلط من أبى العباس ؛ لأن (كان) لو كانت زائدة لم تنصب خبرها.

وهذا نقل شاذ، وكلهم أجمعوا على زيادة (كان) فى البيت، وإنما القائل بها هو سيبويه نقلاً عن الخليل.

لكن الزجاج على كل تلميذ للمبرد، وهو أدرى بمذهب شيخه ([4]).

وفي قول البغدادي: " وكلهم أجمعوا على زيادة (كان) في البيت " فيه نظر ؛ لأن الكل لم يجمع على زيادتها كما وضح من دراسة المسألة.

ولعل هذا الخلاف فى هذه المسألة منشؤه أنهم لا يعنون بالزيادة عدم الفائدة، ولكنهم يعنون بها عدم تأثير هذا الزائد فى معموله إن كان عامله، ويتفقون جميعاً على أن الزائد فى اللغة لغرض التوكيد. والذى نراه

---

[1]) التوضيح بشرح التصريح جـ١ / ١٩٢ .

[2]) المغنى جـ١ / ٢٨٧ ؛ وينظر : البسيط جـ٢ / ٧٤٣ ؛ وحاشية الصبان على الأشمونى جـ١ / ٣٥٥ .

[3]) سورة النساء من آية ٢٢ .

[4]) الخزانة جـ٩ / ٢٩٠ .

أن مفهوم الزائد يعنى عند البعض عدم الفائدة أو الأهمية، والحكم على اللفظ بالزيادة يتنافى مع أن يكون لمجيئه غرض، فالغرض يعنى الأهمية والفائدة، وإذا كان له دور فى معنى التركيب فالأحرى ألا يحكم بزيادته ولو دقننا النظر فى الشاهد، وما ورد من آيات نجد أنها يمكن تخريجها على الإعتراض بـ (كان) بين المتلازمين، فإن كان هناك ما يعمل فى اللفظ عَمِل، وإن لم يكن فهو اعتراض بجملة (كان)، وقد اتفقوا على أن الاعتراض يكون بها بين المتلازمين، فتخريج وجود (كان) على الاعتراض أولى من الحكم بزيادتها، حتى إن الاعتراض يحمل معنى بلاغياً جميلاً.

وإنه بالنظر فى نصوص النحاة يتبين أنه يكاد يكون هناك إجماع يظهر فيما اتفق عليه أكثر النحاة وعلى رأسهم سيبويه أن (كان) تأتى زائدة بين الشيئين المتلازمين. وفي البيت الشاهد وقعت بين الموصوف وصفته.

قال ابن مالك:

وقد تزاد (كان) فى حشو كما *** كان أصح علم من تقدما.

وبذلك يكون ابن أبي العافية في قوله بزيادة كان في البيت متابعاً لسيبويه نقلاً عن الخليل، وأبي على الفارسي، والأعلم، وهو ماعليه الناظم

أما الموضع الرابع من مواضع (كان) والذى تركه الزجاجى فقد بينه ابن أبى الربيع بأنه تأتى فيه (كان) أولاً ولم تعمل ففيها ضمير الأمر والشأن، وتقع بعدها جملة تفسر ذلك المضمر لأنه مضمر لا يظهر فلابد مما يفسره ([1]).

– والله أعلم –.

[1]) ينظر : البسيط جـ٢ / ٧٤٠، ٧٤٤، ٧٤٥ .

ثالثاً: ما تابع فيه جمهور النحويين

١ – عامل النصب فى الحال الواقع بعد اسم الإشارة.

اختلف النحويون فى العامل فى (قائماً) من نحو: (هذا زيد قائما) على أربعة مذاهب بعد اتفاقهم على أنها حالٌ.

أول هذه المذاهب: أن الناصب له هو اسم الإشارة فقط، وإليه ذهب ابن أبى العافية فيما نسبه إليه أبو حيان (١)، وابن عقيل (٢)، والصنعانى(٣)، وحجة ابن أبى العافية أنه: " إنما لم يعمل الحرف بمعنى التنبيه – بناء على من ذهب إلى أن العامل فى الحال هو هاء التنبيه – كما سيأتى فى المذهب الثانى – ؛ لأنهم قد حذفوا لفظ الفعل، واستغنوا بحرف التنبيه عنه، فلم يكونوا ليعملوه عمل الفعل، فيكونوا قد رجعوا إلى ما خففوه من كلامهم، فيكون ذلك نقضاً لما قصدوا " (٤).

وقال أيضاً: " العامل هو اسم الإشارة، وإن كان بمعنى الفعل كحرف التنبيه، لكن لم يفعلوا بالأسماء ذلك، بل أعملوها عمل الأفعال، وأجروها مجراها، وقدروا فيها معنى الفعل، نحو قولهم: هذا ضاربٌ زيداً، فلما كانت الأسماء قد أجريت مجرى الأفعال، وأخرجت إليها، لم يكونوا ليمنعوها من العمل فى الحال، إذ قد أعملوها فيما هو أقوى من الحال "(٥).

---

(١) الارتشاف جـ٣ / ١٥٨٤ ؛ والتذييل جـ٩ / ٩٦ .

(٢) المساعد على التسهيل الفوائد جـ٢ / ٢٩ .

(٣) البرود الضافية صـ ٦٢٣ .

(٤) التذييل والتكميل جـ٩ / ٩٦ .

(٥) السابق جـ٩ / ٩٧ .

وقد دلّل ناظر الجيش على صحة هذا الرأى بقوله: " ويقوى ما ذهب إليه أن همزة الاستفهام، وحرف الاستثناء، وما النافية لا يعمل شئ منها فى الحال " ([1]).

هذا وقد جعل أبو حيان أن هذا المذهب مذهب الجمهور([2]).

المذهب الثانى: أن الناصب للحال هو هاء التنبيه أو اسم الإشارة بما فيهما من معنى الفعل، وذكر أبو حيان أن هذا مذهب جمهور البصريين([3]).

قال أبو حيان: " هذا زيد قائما، أجازوا أن يكون العامل حرف التنبيه، وأن يكون اسم الإشارة، وبنوا على ذلك فروعاً وهو: هل يجوز: ها قائماً ذا زيد ؟ فقالوا إن كان العامل حرف التنبيه جازت المسألة، لأن الحال لا تتقدم على حرف التنبيه، وإن كان العامل اسم الإشارة لم تجز المسألة لتقدم الحال عليه، وأبطلوا كلهم: قائما هذا زيد " ([4]).

هذا وقد سبق تدليل ناظر الجيش على صحة كون العامل هو اسم الإشارة دون حرف التنبيه، كما أن اسم الإشارة هو القريب من الحال فهو به أولى([5]).

وقد رُدّ إعمال هاء التنبيه لأمرين:

---

[1]) تمهيد القواعد جـ٦ / ٢٢٩٧ .

[2]) الارتشاف جـ٣ / ١٥٨٤ .

[3]) السابق نفس الصفحة .

[4]) السابق نفس الصفحة .

[5]) تمهيد القواعد جـ٦ / ٢٢٩٧ بتصرف .

الأول: أنها زائدة لاعمدة، وإنما دخلت لإبهام الإشارة، ألا تراها لاتدخل على خاص، فلا تقول: ها زيد، وما لا يكون عمدة فى الكلام لايكون العامل.

الثانى: أنها قد تحذف والعمل موجود فتقول: من ذا قائماً بالباب، وذلك الرجل ذاهباً ([1]).

وإعمال هاء التنبيه أو اسم الإشارة النصب فى الحال هو ظاهر كلام سيبويه حيث قال: " هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبنى على ما هو قبله من الأسماء المبهمة.... فأما المبنى على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبدالله منطلقاً، وهؤلاء قومك منطلقين، وذلك عبدالله ذاهباً، وهذا عبدالله معروفاً.... والمعنى أنك تريد أن تُنبهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرِّفه عبدالله، لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً "([2]).

وقال المبرد: وتقول: هذا زيد راكباً، وذاك عبدالله قائماً. فإن قال قائل: ما الذى ينصب الحال وانت لم تذكر فعلاً ؟

قيل له: (هذا) إنما هو تنبيه، كأنك قلت: انتبه له راكباً.

وإذا قلت: ذاك عبد الله قائما. (ذاك) للإشارة. كأنك قلت: أشير لك إليه راكباً، فلا يجوز أن يعمل فى الحال إلا فعل أو شئ فى معنى الفعل، لأنها مفعول فيها"([3]).

أما السبب فى عدم تقديم الحال على هاء التنبيه إن كانت هى العاملة أو اسم الإشارة إذا كان هو العامل لأنهما عاملان معنويان، والعامل المعنوى

---

[1]) التذييل جـ٩ / ١٥٢ .

[2]) الكتاب جـ٢ / ٧٧ / ٧٨ .

[3]) المقتضب جـ٤ / ١٦٨ .

يضعف عن رتبة العامل اللفظى القوى الذى يُتصرف فى معموله بالتقديم والتأخير عليه.

وقد رد أبو حيان هذا المذهب بقوله: " والذى نختاره مذهب الأكثرين، وهو أن العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال، وأقول: إن حرف التنبيه واسم الإشارة لايعملان فى الحال، ويكون العامل فى منطلقاً من نحو: هذا زيدٌ منطلقاً محذوفاً تدل عليه الجملة السابقة وتقديره: انظر إليه منطلقاً، وفى كتاب سيبويه ما يدل على ذلك، وينبغى أن يرد إليه ما ظاهره خلاف هذا، وذلك أن الحال قيد للمحكوم من فاعل أو مفعول حالة وقوع الفعل منه أو به أو حالة نسبة الحكم على المبتدأ بالخبر إن كان جامداً، فلو جعلنا حرف التنبيه عاملا فى الحال كنا قد أعملنا شيئاً لم يثبت له قط عمل لا فى اسم الإشارة، ولا فى زيد، ولا فى غيرهما، و (زيد) الخبر عن اسم الاشارة متصف بالانطلاق ومتلبس به سواء انتبهت أنت لانطلاقه أم لم تنبه " ([1]).

هذا بالنسبة لحرف التنبيه، ثم ينتقل أبو حيان إلى رد إعمال اسم الإشارة فى الحال أيضاً بقوله: " ولو جعلنا اسم الإشارة عاملاً فى الحال كنا قد حكمنا على اسم الإشارة بأنه (زيد) فى حالة الانطلاق، والمشار إليه بأنه (زيد) ثابتة له الزيدية سواء أكان المشار إليه منطلقاً أم غير منطلق. وقد سوّى سيبويه فى كتابه بين: هذا زيد منطلقاً، وهو زيد معروفاً، فكما لا يُدّعى أن (هو) عامل فى الحال، فكذلك لا يُدّعى أن اسم الإشارة عامل فى الحال، وقد قال سيبويه: " كأنه قال: أثبته أو ألزمه معروفاً)، وقال فى: (هذا زيد منطلقاً) فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً.

---

[1]) التذييل جـ٩ / ١٥١ .

وإذا تقرر هذا فلا يجوز: ها منطلقاً ذا زيد، ولا: هذا منطلقاً زيد، فإن ورد شئ من هذا فى كلامهم أضمر له ناصب، ولا يكون انتصابه على الحال العامل فيها حرف التنبيه، ولا اسم الإشارة "([1]).

المذهب الثالث: أنهما لا يعملان، أما حرف التنبيه ؛ فلأن الحروف لا تعمل بمعانيها، وإلا لزم عمل سائرها كحروف العطف وغيرها، وأما اسم الإشارة فلأنه اسم جامد كالمضمر فلا يعمل، وإنما العامل الفعل، فكأنك قلت: (انظر إليه قائماً) يعنى تقدر الفعل. وهذا مذهب السهيلى – فيما نسبه إليه أبو حيان ([2])، وهى نسبة صحيحة فقد صرح بذلك فى نتائج فكره بقوله: " وعندى أن حرف التنبيه بمنزلة حرف النداء وسائر حروف المعانى، ولا يجوز أن تعمل معانيها فى الأحوال ولا فى الظروف.....

وقال أيضا: " وأصح من هذا كله عندى أن معنى الإتشارة ليس هو العامل؛ إذ الإسم الذى هو (هذا) ليس بمشتق من (أشار يشير)، ولو جاز أن تعمل أسماء الإشارة لجاز أن تعمل علامات الإضمار ؛ لأنها أيضاً إيماء وإشارة إلى مذكور، وإنما العامل فعل مضمر تقديره: (انظر)، وأضمر لدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ " ([3]).

ويزيد أبو حيان كلام السهيلى وضوحاً بقوله: " قال السهيلى: قولك: هذا زيدٌ قائماً، العامل فى الحال مادل عليه الاسم المبهم إذا قلت (هذا) فإنك أشرت إلى المخاطب لينظر، فكأنك قلت: انظر إليه قائماً، فـ (انظر) هى العاملة فى الحال، ولا يصح أن يكون العامل اسم الإشارة، لأنه غير

---

[1]) التذييل ١٥١/١ .

[2]) الارتشاف جـ٣ / ١٥٨٥ .

[3]) نتائج الفكر صـ ٢٢٩، ٢٣٠ ؛ وينظر : أماليه صـ ١٠٤، ١٠٥ .

مشتق من لفظ الإشارة ولا من غيرها، إنما هو كالمضمر، ولا يعمل (هو) ولا (أنت) بما فيه من معنى الإضمار فى حال ولا ظرف، فكذلك اسم الاشارة، وقد تكون الإشارة بيد أو رأس إلى جهة شئ بعينه، فيكون فى ذلك تنبيه له على النظر، فيعمل فى ذلك النظر فى الحال، كما حكى سيبويه: (لمن الدار مفتوحاً بابها) ([1])، ولم يقل: لمن هذه الدار، فدل على أن التوجه يقوم مقام الإشارة، ولا يكون العامل فى (مفتوحاً بابها) ما تعلقت به اللام من الاستقرار أو معنى الملك لفساد المعنى ؛ لأنك لو قدرت الاستقرار ظاهراً لم يكن له اختصاص بالحال، ولا هى ملك لصاحبها فى حال فتح بابها على الخصوص، ولذلك أعرض سيبويه عن ذلك المعنى، ولم يجعله عاملاً فى مثل هذه الحال " ([2]).

وينعت أبو حيان مذهب السهيلى بأنه الأقرب من المذهبين بقوله: " وأما مذهب السهيلى فينظر فى بادى النظر أنه أقرب من المذهبين – يعنى السابقين – لأنه فيه إبقاء العمل للفعل ونسبته إليه، إلا أنه فيه تقدير عامل لم يلفظ به قط ؛ ولأن الكلام يصير فى تقدير جملتين، وظاهر الكلام أنه جملة واحدة "([3]).

هذا وقد سبق رد أبي حيان المذهب الثاني مؤكداً على صحة هذا المذهب.

المذهب الرابع: وهو أن الحال منصوباً على أنه خبر لاسم الإشارة على أنها عاملة عمل (كان) لا على أنه حال، وهذا مذهب الكسائى خاصة

---

[1]) الكتاب جـ٢ / ٦١ .

[2]) التذييل جـ٩ / ٩٧، ٩٨ .

[3]) السابق جـ٩ / ٩٨ .

فيما نسبه إليه أبو حيان في الإرتشاف ([1])، وإليه وإلى الفراء في التذييل([2]).

والذى دعا الكسائى والفراء إلى هذا القول أنهما لمّا رأيا أن قول البصريين فى دعواهم الحال فى هذه المسألة لا يخلو من إشكال ارتكبا طريقة أخرى فى هذه المسألة، فقالا: يقال: هذا زيد قائماً، على أن (قائماً) خبر التقريب الذى يُشْبهُ فيه (هذا) (كان) حين يقال كيف تخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً ؟ وكيف تجد البرد وهذه الشمس طالعة ؟ يقرِّب (هذا، وهذه) قدوم الخليفة وطلوع الشمس، ولم يكن هذا فى المعنى إشارة، لأن الخليفة لا يجهلُ، ولا يُشكُ فيه فتعرفه الإشارة، وكذلك الشمس قد غنيت بشهرتها عن الإشارة التى كانت تحددها وتعينها.

وأجاز أيضا الكسائى فى: هذا زيد قائماً ما أجازه البصريون من أن (قائماً) حال إما من اسم الإشارة، وإما من زيد.

فلو وسطت (قائماً) بين اسم الاشارة وزيد، فقلت: هذا قائما زيد – فقال الكوفيون انتصب على الحال إما من اسم الإشارة وإما من زيد وأجاز الكسائى نصبه على أنه خبر التقريب ([3]).

والذي أراه في هذه المسألة هو نصب اسم الإشارة للحال، وذلك لإجراء الأسماء مجرى الأفعال في العمل، كـ (اسم الفاعل)، وهو ماعليه ابن أبي العافية والذي تابع فيه جمهور النحويين كما ذكر أبو حيان.

---

[1]) الارتشاف جـ٣ / ١٥٨٥ .

[2]) التذييل جـ٩ / ٢٥٢ .

[3]) الارتشاف جـ٣ / ١٥٨٥ .

٢ – حكم تأنيث الفعل وتذكيره عند إسناده لضمير الغائبتين

إذا أُسند الفعل المضارع إلى ضمير الغائب للمثنى المؤنث فذهب ابن أبى العافية فيما نسبه إليه أبو حيان([١])، والسيوطى([٢])، والدمامينى فى شرح التسهيل – فيما نقله عنه صاحب الدرر – ([٣])، والصبان([٤])، أنه يقول: هما تخرجان كظاهرهما وصححه أبو حيان ([٥]).

وذهب ابن الباذش فيما نسبه إليه أبو حيان أيضاً، والدمامينى والسيوطى والصبان([٦])، أنه يقول: هما يخرجان، كضمير المذكر، وذكر أنه قاله قياساً، وأنه لم يعلم فى المسألة سماعاً عن العرب، ولا نعتا لأحد من النحاة.

ورده أبو حيان بأنه قد وجد السماع بالتاء فى قول ابن أبى ربيعة

***لعلهما أن تبغيا لك حاجة*([٧])([٨]).**

ومعنى قول ابن أبى العافية: (كظاهرهما)، أى أنه تثبت تاء التأنيث المتحركة فى أول الفعل المضارع إذا اسند لاثنتين سواء أكانتا حقيقتىّ التأنيث أم مجازيتيه، فيقال: الهندان تخرجان، والعينان تدمعان.

---

[١]) الارتشاف جـ٤ / ٢٠٢٨ .
[٢]) الهمع جـ٣ / ٢٢٥ .
[٣]) الدرر اللوامع جـ٢ / ٥٤٤ .
[٤]) حاشية الصبان جـ١ / ١٤١ .
[٥]) الإرتشاف جـ٤ / ٢٠٢٨ .
[٦]) المراجع السابقة نفس الصفحات .
[٧]) الهمع جـ٣ / ٢٢٥.
[٨]) السابق نفس الصفحة .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإسم ينقسم باعتبار نوعه إلى مذكر ومؤنث – كما هو معروف – ولمعرفة المذكر من المؤنث أهمية بالغة فى السلامة اللغوية، لعلاقته بمطابقة الفعل لفاعله، والوصف لموصوفه، والخبر لمبتدئه، والحال لصاحبها، وبالضمائر وما تعود إليه، وبإسناد الفعل وإعرابه وبنائه ([1]).

والتذكير فى اللغة خلاف التأنيث، والمذكر خلاف الأنثى ([2]) والذكر أصل للمؤنث، لذا فإنه لم يحتج إلى علامة تميزه فهو يفهم عند الإطلاق، إذاً فالمذكر هو ما خلا من علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً ([3]).

وقد أثبت سيبويه أصاله التذكير بقوله: " الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شئ، والشئ يذكر، فالتذكير أول وهو أشد تمكناً، كما أن النكرة هى أشد تمكناً من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تُعرّف، فالتذكير قبل، وهو أشد تمكناً عندهم، فالأول هو أشد تمكناً عندهم، والشئ يختص بالتأنيث فيخرج من التذكير " ([4]).

فلما كان المؤنث فرعاً على التذكير احتاج إلى علامة تميزه عن المذكر لأنه فرع عنه، والثوانى تحتاج إلى ما يميزها عن الأوائل، ويدل على أنوثتها.

وكان من هذه العلامات: تأنيث الفعل أو شبهه عند إسناده للإسم المؤنث فنقول: تقوم فاطمة، أو قامت فاطمة، ولكن قد يؤنث الفعل وفاعله مذكر أو العكس فيكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر ؛ لأنه قد

---

[1]) دروس فى علم الصرف جـ٢ / ١٢ .

[2]) اللسان (ذ ك ر) .

[3]) البلغة صـ ٦٥ .

[4]) الكتاب جـ٣ / ٢٤١، ٢٤٢ .

يتخير لفظ المذكر، إلا أنه يعنى به المؤنث، وذلك يكون بدليل قرائن لفظية، كأن يعود الضمير المؤنث على البناء المذكر أو العكس، ويكون السر فى هذا الاختيار هو الاشارة إلى ما تتميز به هذه اللغة من المرونة واللين ما يجعلها لا تقف متحجرة عند قالب معين وما ذلك إلا لسر فيها.

وعلى ذلك فإنه يقال: هما يخرجان – على رأى ابن الباذش – إذا وجدت القرينة الدالة على أنهما انثتان، فإن لم توجد فعلى رأى ابن أبى العافية: هما تخرجان ومما تجدر الإشارة إليه أن مطابقة الفعل لما يُسند إليه هو مذهب جمهور النحويين وهو ماعليه ابن أبي العافية.

– والله أعلم –.

رابعاً: ما تابع فيه جمهور الكوفيين

– حكم إبراز الضمير إذا عاد على من هو له أو على غير من هو له

إذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه، نحو: (زيدٌ قائم) أى هو، فلو أتيت بعد المشتق بـ (هو) ونحوه وأبرزته فقلت: (زيد قائم هو) فقد أجاز سيبويه فيه وجهين:

أحدهما: أن يكون (هو) تأكيداً للضمير المستتر فى (قائم).

والثانى: أن يكون فاعلاً بـ (قائم) ([1]).

هذا إذا جرى على من هو له.

فإن جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن، فمثال ما أُمِن فيه اللبس: (زيد هند ضاربها هو)، ومثال ما لم

[1]) الكتاب ٢/٥٢،٥٣، وينظر المقتضب : ٣/٢٦٢، والارتشاف ٢/٤٧ .

يُؤمن فيه اللبس لولا الضمير: (زيد عمرو ضاربه هو) فيجب إبراز الضمير فى الموضعين عند البصريين ([1])، وهذا معنى قول ابن مالك: " وأبرزنه مطلقاً " أى سواء أُمِن اللبس أو لم يُؤمن.

أما الكوفيون فقالوا: إن أُمن اللبس جاز الأمران كالمثال الأول: (زيد هند ضاربها هو) إن شئت أتيت بـ (هو) وإن شئت لم تأت به، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثانى: (زيدٌ عمرو ضاربه هو) فإنك لو لم تأت بالضمير لا حتمل أن يكون فاعل الضرب زيداً، وأن يكون عمراً، فلما أتيت بالضمير فقلت: (زيدٌ عمرٌ ضاربه هو) تعين أن يكون (زيدٌ) هو الفاعل ([2]) .

وكما هو واضح أن ابن مالك اختار فى ألفيته مذهب البصريين ؛ ولهذا قال: (وأبرزنه مطلقاً) يعني: سواء خيف اللبس أو لم يُخف، واختار فى غير الألفية مذهب الكوفيين.

فقال فى شرح التسهيل: " والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه. وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس، وبقولهم أقول لورود ذلك فى كلام العرب، كقول الشاعر:

قومى ذرا المجد بانوها وقد علمت * بكنه ذلك عدنان وقحطان ([3]).**

---

[1]) الإنصاف م(٨) ٥٠/١، والتبيين عن مذاهب النحويين م(٣٥) صـ٢٥٩ .

[2]) السابقان نفس الصفحة .

[3]) البيت من (البسيط) وهو غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك جـ١ / ٣٠٨ ؛ وشرح ابن عقيل جـ١ / ١٩٦ ؛ والعينى جـ١ / ٥٢٧ ؛ والدرر جـ١ / ٧٢ .

فـ (قومى) مبتدأ، و (ذرا المجد) مبتدأ ثان، و (بانوها) خبر جارٍ على (ذرا المجد) فى اللفظ، وهو فى المعنى لـ (قومى)، وقد استغنى باستكنان ضميره عن إبرازه لعدم اللبس " ([1]).

واستحسن ابن مالك أيضاً رأى الكوفيين فى نظم الكافية الشافية بقوله:

وإنْ تلا غير الذى تعلقاً *** به فأبرز الضمير مطلقاً

فى المذهب الكوفى شرط ذاك أنْ *** لايُؤمن اللبس ورأيهم حسن

ففرق الكوفيون بين مايُؤمن فيه اللبس، وبين ما لا يُؤمن فيه، ولم يفرق البصريون بينهما ليجرى الباب على سنن واحد ([2]).

ورأى محقق شرح الكافية الشافية أن المذهب الكوفى فى عدم إبراز الضمير إذا أمن اللبس أقوم، أما قول البصريين ليجرى الباب على سنن واحد فليس بحجة ؛ لأن عدم التقدير أولى وأقل تكلفاً ([3]).

هذه هى صور الوصف المشتق الواقع خبراً سواء جرى على من هو له أو لم يجر على من هو له، وحكم إظهار الضمير فيه أو عدم إظهاره، وذلك كله فى حالة ما إذا لم يكن الوصف فيه الألف واللام، أما إذا كان الوصف فيه (أل) فقد ذكر ابن الفخار أن فيها أربعة أوجه جاعلاً ذلك مسألة ابن أبى العافية والذي فيها رأيه، ذاكراً أن أحد هذه الأوجه: (هند زيد الضاربها) هذا على أن الألف واللام، والصفة لـ (زيد) كأنه: (هندٌ زيدٌ الذي ضربها) فلذلك لم يظهر الفاعل، لجريان الصفة على صاحبها ([4]).

---

[1]) شرح التسهيل جـ١ / ٣٠٨ .

[2]) شرح الكافية الشافية جـ١ / ٥٧ .

[3]) السابق نفس الصفحة .

[4]) شرح الجمل لابن الفخار جـ١ / ٤٩٤ .

وفى هذا الوجه يكون ابن أبى العافية – فيما نُسب إليه – موافقاً للكوفيين حيث لم يُبرز الضمير ؛ وذلك لأمن اللبس.

الوجه الثانى: (هندٌ زيدٌ الضاربته هى) هذا على أن الألف واللام والصفة لـ (هند)، فالضاربته مبتدأ، وهى خبره، أو بالعكس، كأنه: التى ضربته هى، ولا يبرز الفاعل لجريان الصفة على صاحبها ([1]).

فكما هو واضح أن هذا الوجه كسابقه، بيد أنه أظهر الضمير فى المثال، وكان مقتضى القياس على مذهبه ألا يبرزه.

الوجه الثالث: (هندٌ زيدٌ الضاربته هى) فـ (هى) فاعل برز لجريان الصفة على غير صاحبها ؛ لأن الألف واللام لـ (زيد) والصفة لـ (هند).

الوجه الرابع: (هندٌ زيدٌ الضاربها هو هى) فالألف واللام لـ (هند)، والصفة لـ (زيد)، فيجب أن يكون (هى) خبرا عن الموصول، أو بالعكس، وهو فاعل برز، لجريان الصفة على غير صاحبها، فهذه أربعة أوجه فتأملها، فإن فيها غموضاً ([2]).

والذى أراه أن الوجهين الثالث والرابع لا يختلفان عن الوجهين الأول والثانى فلماذا كل هذا التمحل فى اختلاق الفرق، فالوصف باتصاله بالضمير (الضاربته، والضاربها) يعرف من خلاله إلى من يعود.

– والله أعلم –.

---

[1]) السابق نفس الصفحة .

[2]) شرح الجمل لابن الفخار جـ١ / ٤٩٤.

الإهداء

الخاتمة

الحمدلله الذى جعل لكل شئ بداية ونهاية، وصلاةً وسلاماً على من جعله الله خاتماً للرسل – صلى الله عليه وسلم –.

فإن من الأهمية بمكان بعد العرض السابق لأبى عبدالله بن أبى العافية وآرائه النحوية والصرفية، أن أذكر بعض النقاط، والتى تجلت فى الآتى:

١– حرر البحث اسم ابن أبى العافية ومكانته العلمية.

٢– رد البحث ما ذكره السيوطى من أن ولادته كانت سنة خمسمائة وست وخمسين، وما ذكره السيوطى أيضاً، والحافظ بن حجر العسقلانى، والصفدى من أن وفاته كانت سنة خمسمائة وثلاث وثمانين، وبين البحث أن الرأى فى ذلك هو ما قاله القفطى وتابعه فيه ابن بشكوال فى الصلة من أن وفاته كانت سنة خمسمائة وتسع للهجرة وذلك للآتى:

– أن السيوطى حينما ترجم لابن أبى العافية ذكر أنه تتلمذ على يد أبى بكر بن مسعود الخشنى، وحينما ترجم للخشنى ذكر أنه من تلاميذ ابن أبى العافية، وهذا ما يدل على مدى اضطراب السيوطى فى توثيق تاريخ الولادة والوفاة.

– أن القفطى وابن بشكوال، والدماميني قد نصوا على أستاذية الأعلم (ت ٤٧٦هـ)لابن أبى العافية، ولا تتحقق الأستاذية والتلمذة المباشرة بينهما على فرض وفاة الثانى سنة (٥٨٣هـ) لما بين الاثنين من الفرق الزمنى بما يقدر بحوالى مائة وسبع سنوات.

– أن السيوطى ذكر أن من أساتذة ابن أبي العافية ابن العربى (ت: ٥٤٣هـ) فلم تتحقق الأستاذية المباشرة ؛ لأن ابن أبى العافية ولد على حد قوله سنة (٥٥٦هـ).

- نقل ابن الباذش (ت: ٥٣٨هـ) عن ابن أبى العافية فى كتابه الإقناع فلو كان مولده سنة (٥٥٦هـ) ووفاته سنة (٥٨٣) لما نقل عنه ابن الباذش.

- ذكر أبو حيان ابن أبى العافية قبل المهلبى المتوفى سنة (٥٨٣هـ) فلو كان ابن أبى العافية متوفياً فى نفس السنة – كما ذكر السيوطى – لكان الأولى بأبى حيان أن يذكره بعد المهلبى صاحب كتاب (نظم الفرائد)؛ وذلك لشهرته بكتابه، حيث إنه ذكره فى موضع من الارتشاف بكتابه دون ذكر اسمه لشهرته به، وذلك بخلاف ابن أبى العافية الذى لم يؤثِر عنه أى كتاب.

- ذكر ابن عقيل أنه قد أجريت بين ابن أبى العافية وبين ابن الأخضر (ت: ٥١٤هـ) مناظرة حول حقيقة اللام الواقعة فى خبر (إنْ) المخففة، فعلى فرض وفاة ابن أبى العافية سنة (٥٨٣هـ) – كما رأى السيوطى ومن رأى رأيه – يكون الفرق الزمني بينهما حوالى سبعين سنة وبذلك لايتم التكافؤ فى عمرهما للمناظرة، وذلك بخلاف ما رآه القفطى ومن رأى رأيه فى أنه توفى سنة (٥٠٩هـ) فيكون الفرق خمس سنوات فقط.

- لم يتبين من البحث أن ابن أبى العافية قد تابع أحداً ممن ذكرهم السيوطى أساتذة له، ولكنه تابع الأعلم فى مسألتين، إحداهما معه فقط، والأخرى معه ومع غيره من العلماء.

٣- بين البحث أنه بناء على ما سبق يكون ابن أبى العافية قد ولد فى منتصف العقد الرابع تقريباً من القرن الخامس الهجرى، وأنه عمّر حوالى أربع وسبعين سنة تقريباً

٤- أثبت البحث أن ابن أبى العافية قد ترك أثراً واضحاً فى كثير من اللأحقين من أهل صنعته فممن تأثر به ونقل عنه: ابن الباذش (ت

٥٣٨هـ)، وابن خروف (ت ٦١٠هـ)، وابن أبى الربيع (ت ٦٨٨هـ)، والمالقى (ت: ٧٠٢هـ)، وأبو حيان (ت: ٧٤٥هـ)، والمرادى (ت: ٧٤٩هـ)، وابن الفخار (ت: ٧٥٤هـ) وابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، وابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ) وناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ)، وأبو اسحاق الشاطبى (ت: ٧٩هـ)، والدمامينى (ت: ٨٢٧هـ)، والصنعانى (ت: ٨٣٧هـ)، والشيخ خالد (ت: ٩٠٥هـ)، والسيوطى (ت: ٩١١هـ)، والصبان (ت: ١٢٠٦هـ)، وأحمد بن أمين الشقنيطى (ت: ١٣٣١هـ)

٥- أثبت البحث أن ابن أبى العافية لم يكن معنياً بنقل آراء سابقيه فقط، فقد انفرد بثمانى مسائل، وتابع سيبويه فى مسألتين، والمبرد فى مسألة، والزجاج فى مسألة، والفارسى فى ثلاث وتابع الأعلم فى مسألة وتابع أكثر من عالم فى ثلاث مسائل، وجمهور النحويين فى اثنتين، وجمهور الكوفيين فى واحدة.

٦- قدم البحث دراسة متعمقة للمسائل النحوية والصرفية التى وردت فيه، وحقق المذاهب النحوية فيها وحررها، كما حرر الخلاف الذى خلط فيه بعض العلماء، وصحح الخطأ فى نسبة بعض الآراء، ورجح ما رآه صائباً بالاعتماد على الحجة والاستناد إلى الدليل.

٧- خرج البحث الآيات القرآنية، وكذلك الشواهد الشعرية، وذلك بنسبتها إلى قائليها وذكر أبحرها.

٨- بين البحث ما ذكر فيه أنه خرج عن القاعدة على أنه ضرورة شعرية، وذلك بتقطيع البيت عروضياً لتبيان هذه الضرورة من عدمها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إعداد الدكتورة / نادية عبدالحميد عبدالله عبدالحافظ

الإهداء

الفهارس

أولاً: فهرس القرآن الكريم

ثانياً: فهرس الأبيات الشعرية

ثالثاً: فهرس المراجع

رابعاً: فهرس الموضوعات

الإهداء

أولاً: فهرس القرآن الكريم

اسم السورة	الآيـــــــــــــــــــــــــة	رقم الآية
البقرة	" مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ "	٩٨
	" فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آَبَاءَكُمْ "	٢٠٠
	" يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ"	٢١٧
	" وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ "	٢٥١
	" فَإِنَّهُ آَثِمٌ قَلْبُهُ "	٢٨٣
النساء	" وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ "	١
	" مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ "	٣
	" إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا"	٢٢
	" وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى "	٩٥
المائـــدة	" أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ "	٥٠
الأعراف	" وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ "	١٠٢
التوبة	" أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ "	٣
هـود	" وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ "	١١١
الرعد	" كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا "	٤٣
الحجر	" وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ "	٧٨
النحل	" لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا "	٧٣

الإسراء	" وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ "	١٣
الكهف	" وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ "	٢٥
مـريـم	" كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا"	٢٩
طــه	" إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ"	٦٣
	" أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ "	٨٩
الحج	" وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ "	٤٠
النـور	" فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ "	٦
النمـل	" أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ "	٢٥
	" فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا "	٥٦
الروم	" تَخَافُونَـهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ "	٢٨
فاطر	" مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ "	١
يـس	" وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ "	١٢
الدخـان	" إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ "	٣
الأحقاف	" أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى"	٣٣
الطور	" إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ "	٧
الحديد	" وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى "	١٠
المنافقون	" وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ "	١
المزمل	"عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ "	٢٠

النبأ	" وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ "	٢٩
البروج	" قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ "	٤، ٥
البلد	" أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا "	١٤،١٥
القارعة	" حَامِيَةٌ "	١١
التكاثر	" أَلْهَاكُمُ "	١

ثانيًا: فهرس الشواهد الشعرية

	الشـــاهـــد			البحر	القائل
١	فرم بيديك هل نسطيع نقـلا	**	جبالاً من تـهامـة راسـيـات	الوافر	–
٢	لو علمت إيثارى الذى هوت	**	ما كنت منـها مشفياً على القلب	الرجز	–
٣	مُدمِن البغى سوف يأخذ بـا	**	ريـه أخـذه لـثمـود وعـادا	الخفيف	–
٤	عزمت على إقامة ذى صبـاح	**	لشـئ مـا يسـوِّدُ مـن يسودُ	الوافر	لرجل من خثعم، أو لأنس بن مدركة، أو لأنس بن

					نهيك
٥	أمن بعد رمى الغانيات فـؤاده	**	بأسهم ألحاظ يولام على الوجد	الطويل	---
٦	فقلت لهم ظنوا بألفى مدجـج	**	سراتُهم في الفارسيِّ المسـرَّدِ	الطويل	دريو بن الصمة
٧	شُلت يمينك إن قتلت لمسلمـاً	**	وحلت عليك عقوبة المـتعمـد	الكامل	عاتكة بنت زيد العدوية
٨	أسكران كان ابن المراغة إذاهجا	**	تميماً بجوف الشـام أم متساكرْ	الطويل	الفرزدق
٩	ومن يمت وهو لم يؤمن يصل غداً	**	شواظ نارٍ دوام النـار فى سقرا	البسيط	–
١٠	وكان مضلى من هويت برشده	**	فالله غاوٍ عـاد بالرشـد آمـرا	الطويل	سواد بن قارب
١١	فإنك لا تبالـى بـعـد حـول	**	أظبـيٌ كـان أمـك أم حـمـار	الوافر	خداس بن زهير، أو ثروان ابن فزارة
١٢	قد أصبحـت أم	**	علـىّ ذنبـاً	الرجز	لأبى النجم

	الخيار تدعى		كله لم أصنع		العجلى
١٣	هل أنت باعث دينار لحاجتنا	**	أو عبد رب أخاعون بن مخراق	البسيط	لأبى النجم العجلى
١٤	علمت بسطك بالمعروف خير يد	**	فلا أرى فيك إلا باسطاً أملا	البسيط	لأبى النجم العجلى
١٥	وخالد يحمد أصحابه	**	بالحق لا يحمد بالباطل	السريع	---
١٦	وعذّبته الهوى حتى براه	**	كبرى القين بالسفن القداما	الوافر	---
١٧	فكيف إذا مررت بدار قوم		وجيران لنا كافوا كراما	الوافر	الفرزدق
١٨	لك العزُّ إن مولاك عزّ وإن يهن		فأنت لدى بحبوحه الهوان كائنْ	الطول	---
١٩	فكفى بنا فضلاً على من غيرنا		حب النبى محمد إيانا	الكامل	لحسان،أو لكعب ابن مالك،أو لعبد الله ابن رواحة

٢٠	وددت على حبي الحياة لو أنها		يزاد لها في عمرها من حياتنا	الطويل	---
٢١	لو علمنا أخلا فكم عدة السلم		عدمتم على النجاة معينا	الخفيف	---
٢٢	قومى ذرا المجد بانوها وقدعلمت		بكنه ذلك عدنان ومحطانُ	البسيط	---
٢٣	ألا من مبلغ حسان عنى		أسحرٌ كان طبك أم جنونُ	الوافر	لأبى قيس بن الأسلت
٢٤	بدالى أنى لست مدرك مامضى		ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا	الطويل	---

ثالثاً: فهرس المراجع

١- اتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر – للشيخ / أحمد إبراهيم البنا– ت د / شعبان محمد إسماعيل – عالم الكتب والنهضة العربية – ط١ لسنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب – لأبى حيان – ت د / رجب عثمان محمد ؛ ومراجعه د / رمضان عبدالتواب – مكتبة الخانجى – القاهرة – ط١ لسنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣- أسرار العربية – لأبى البركات الأنبارى – ت د / فخر الدين قباوة – دار الجيل بيروت – ط١ لسنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٤- إصلاح الخلل الواقع فى كتاب الجمل – لابن السيد البطليوسى – ت د / سعيد عبدالكريم سعودى.

٥- الأصول فى النحو – لابى بكر بن السراج – ت / عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط١ لسنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦- الإقليد فى شرح المفصل – لتاج الدين الجندى – ت د / محمد أحمد على – طبعة جامعة محمد بن سعود الإسلامية – ط١ لسنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٧- الإقناع فى القراءات السبع – لابن الباذش – ت د / عبدالمجيد قطامش – طبعة ركابى ونضر – دمشق – ط١ لسنة ١٤٠٣هـ.

٨- الأمالى – للسهيلي – ت د / محمد إبراهيم البنا – مطبعة السعادة لسنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٩- أمالى ابن الشجرى – ت / محمود محمد الطناحى – مكتبة الخانجى – القاهرة.

١٠-إنباه الرواة – للقفطى – ت / أبو الفضل إبراهيم – طبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة لسنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١١-الإنصاف فى مسائل الخلاف - لأبى البركات الأنبارى . ت الشيخ / محى الدين عبدالحميد - دار الفكر – لاط - لات.
١٢-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – لابن هشام – ت الشيخ / محيى الدين عبدالحميد المكتبة العصرية – صيدا – بيروت لسنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
١٣-الإيضاح العضدى لأبى على الفارسى – ت د / حسن شاذلى فرهود – طبعة دار التأليف – القاهرة لسنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
١٤-البحر المحيط - لأبى حيان – دراسة وتحقيق الشيخ / عادل أحمد عبدالموجود، الشيخ / على محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ لسنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
١٥-البرود الضافية فى شرح الكافية والعقود الصافية الكافية للكافية بالمعانى الثمانية وافية – للصنعانى – إعداد / محمد عبدالستار على أبو زيد – كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق لسنة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٦-البسيط فى شرح الجمل – لابن أبى الربيع – ت د / عياد بن عيد الثبيثى – طبعة دار الغرب الإسلامية – ط١ لسنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
١٧-بغية الوعاة – للسيوطى – ت / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر – ط٢ لسنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٨-البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة – للفيروزأبادى ت / محمد المصرى – دار النشر – جمعية إحياء التراث الإسلامى – الكويت لسنة ١٤٠٧هـ.

١٩- التبصرة والتذكرة – للصيمرى – ت د / فتحى أحمد مصطفى – مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى – جامعة أم القرى – ط١ لسنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٠- التبيان فى إعراب القرآن –للعكبرى – ت / على محمد البجاوى – الناشر – دار إحياء الكتب العربية.

٢١- التبيين عن مذاهب النحويين – للعكبرى – ت د / عبدالرحمن بن سليمان العثيمين – دار الغرب الإسلامى – ط١ لسنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٢- تذكرة النحاة – لأبى حيان – ت د / عفيفى عبدالرحمن – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط١ لسنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٣- التذييل والتكميل على شرح التسهيل – لأبى حيان – ت د / حسن هنداوى طبعة دار القلم – دمشق.

٢٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد – لابن مالك – ت / محمد كامل بركات – دار الكتاب العربى للطباعة والنشر – القاهرة – لسنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٢٥- تمهيد القواعد – لناظر الجيش – ت د / على محمد فاخر وآخرون – طبعة دار السلام – مصر – ط١ لسنة ١٤٢٨هـ.

٢٦- توضيح المقاصد والمسالك – للمرادى – ت د / على عبدالرحمن على سليمان – دار الفكر العربى – ط١ لسنة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٢٧- التوطئة – لأبى على الشلوبينى – ت د / يوسف أحمد المطوع – دار التراث العربى – القاهرة لسنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٨- الجامع لأحكام القرآن – للقرطبى – ت / هشام سمير البخارى – دار عالم الكتب – الرياض – السعودية لسنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٢٩-الجمل فى النحو – للزجاجى – تصحيح ابن أبى شنب – الناشر: جول كربونل – الجزائر لسنة ١٩٢٦م.

٣٠-جمهرة اللغة – لابن دريد – ت / رمزى منير بعلبكى – دار العلم للملايين – بيروت لسنة ١٩٨٧م.

٣١-الجنى الدانى فى حروف المعانى – للمرادى – ت د / فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل – دار الآفاق العربية – طـ٢ لسنة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٣٢- حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب – الطبعة المحمدية لسنة ١٣٥٨هـ

٣٣-حاشية الشيخ يس على شرح التصريح بمضمون التوضيح – دار إحياء الكتب العربية – مصر – لا طـ – لا ت.

٣٤-حاشية الصبان على منهج السالك على ألفية ابن مالك – ت د / عبدالمجيد هنداوى – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – طـ١ لسنة ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٣٥-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادى – ت / محمد نبيل طريفى، وإميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت لسنة ١٩٩٨م.

٣٦-الدرر اللوامع على همع الهوامع – لأحمد بن أمين الشنقيطى – ت / عبدالعال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – الكويت – طـ١ لسنة ١٩٨١م.

٣٧-رصف المبانى فى حروف المعانى – للمالقى – ت د / أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق.

٣٨-الروض المعطار فى خبر الأقطار – لمحمد بن عبدالمنعم الحميرى – ت / إحسان عباس – الناشر مكتبة لبنان طـ٢ لسنة ١٩٨٤هـ.

٣٩-سر صناعة الإعراب – لابن جنى – ت د / حسن هنداوى – دار القلم – دمشق – ط٢ لسنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤٠-سير أعلام النبلاء – لشمس الدين الذهبى – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤١-شرح أبيات سيبويه – لابن السيرافى – ت د / محمد الريح هاشم – دار الجيل – بيروت – ط١ لسنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤٢-شرح أبيات سيبويه للنحاس – ت د / زهير غازى – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – بيروت – ط١ لسنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٣-شرح أبيات سيبويه – للنحاس – ت د / وهبه متولى عمر – مكتبة الشباب – ط١ لسنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٤-شرح أبيات مغنى اللبيب – للبغدادى - ت / عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق –دار المأمون للتراث، ودار الثقافة العربية – ط١، ٢.

٤٥-شرح ألفية ابن معط – للرعينى- ت / عبدالله بن عمر بن حاج إبراهيم – جامعة أم القرى لسنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٤م.

٤٦-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – ت الشيخ / محى الدين عبدالحميد – المكتبة العصرية – بيروت – ط ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤٧-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك – ت د / محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – ط١ لسنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٨-شرح التسهيل – لابن مالك – ت / عبدالرحمن السيد، د / محمد بدوى المختون – هجر للطباعة والنشر – ط١ لسنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٩-شرح التصريح بمضمون التوضيح – للشيخ / خالد الأزهرى – دار إحياء الكتب العربية – مصر.

٥٠-شرح الجمل – لابن خروف – ت د / سلوى محمد عمر عرب – مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى – جامعة أم القرى لسنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٥١-شرح الجمل – لابن عصفور – ت د / صاحب أبو جناح – لا ط – لا ت.

٥٢-شرح الجمل – لابن الفخار – ت / حماد بن محمد حامد الثمالى – جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية – العام الجامعى ١٤٠٩هـ - ١٤١٠م.

٥٣-شرح الجمل – لابن الفخار – ت د / روعة محمد ناجى – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ لسنة ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

٥٤-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ – لابن مالك – ت د / عدنان عبدالرحمن الدورى – وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية – مطبعة العانى بغداد لسنة ١٩٣٧م.

٥٥- شرح عيون الإعراب – لابن فضال المجاسعى – ت د / عبدالفتاح سليم – دار المعارف ط١ لسنة ١٩٨٨م.

٥٦-شرح الكافية – للرضى – ت د / يوسف حسن عمر – دار الكتب الوطنية – بنى غازى – ط٢ لسنة ١٩٩٥م.

٥٧-شرح الكافية الشافية – لابن مالك – ت / أحمد بن يوسف القادرى دار صادر – بيروت – ط١ لسنة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٥٨-شرح كتاب سيبويه – للسيرافى – ت / أحمد حسن مهدلى، على سيد على – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ لسنة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٥٩-شرح اللمع للأصفهانى – ت / إبراهيم بن محمد أبو عباءة – جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية لسنة ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٦٠-شرح اللمع – للثمانينى – ت د / فتحى على حسانين – دار الحرم – مصر – ط١ لسنة ٢٠١٠م.

٦١-شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب– بيروت– مكتبة المتنبى – القاهرة.

٦٢-شرح المقدمة الجزولية – للشلوبينى – ت / تركى بن سهل بن نزال العتيبى – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – ط٢ لسنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٦٣-شفاء العليل فى إيضاح التسهيل – للسلسيلى – ت د / الشريف عبدالله على الحسينى المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة – ط١ لسنة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٦٤-الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية – للنيلى – ت د / محسن سالم العميرى – جامعة أم القرى – ١٤١٩م.

٦٥-الصلة – لابن بشكوال – ت / إبراهيم الإبيارى – دار الكتاب المصرى – القاهرة، ودار الكتاب اللبنانى – بيروت – ط٢ لسنة ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

٦٦-علل النحو – للوراق – ت / محمود جاسم الدرويش – مكتبة الرشد – الرياض – ط١ لسنة ١٩٩٩م.

٦٧-غاية النهاية فى طبقات القراء – لابن الجزرى – ت / ج برجستراس – دار الكتب العلمية – ط١ لسنة ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٦٨-غرائب التفسير وعجائب التأويل – للكرمانى – دار القبلة للثقافة الإسلامية – ومؤسسة علوم القرآن – جدة، وبيروت.

٦٩-الكتاب – لسيبويه – ت أ / عبدالسلام هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ط٢ لسنة ١٩٧٧م.

٧٠-الكشاف – للزمخشرى – دار إحياء التراث العربى – بيروت.

٧١-كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون – لحاجى خليفة – المكتبة الإسلامية والجعفرى تبريزى – طهران – ط٣ لسنة ١٣٧٨هـ.

٧٢-اللباب فى علل البناء والإعراب – للعكبرى – ت / عبد الإله نبهان، وغازى طليمان دار الفكر دمشق – ط١ لسنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٧٣-لسان العرب – لابن منظور – ت / حامد أحمد حيدر – مراجعة / عبد المنعم خليل إبراهيم – دار الكتب العلمية – لبنان ط١ لسنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٧٤-لسان الميزان – للحافظ بن حجر العسقلانى – ت / عبدالفتاح أبو غدة.

٧٥-اللمع فى العربية –لابن جنى – ت د / حامد المؤمن – عالم الكتب – مكتبة النهضة – ط٢ لسنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٧٦-المحتسب – لابن جنى – ت د / عبدالحليم النجار، د / عبدالفتاح شلبى، د / على النجدى ناصف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة لسنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٧٧-المخترع فى إذاعة سرائر النحو – للأعلم الشنتمرى – ت / حسن بن محمود الهذاوى – كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع – ط١ لسنة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٧٨-المرتجل – لابن الخشاب – ت د / على حيدر طه – مجمع اللغة العربية بدمشق لسنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٧٩-المسائل البصريات – لأبى على الفارسى – ت د / محمد الشاطر أحمد – مطبعة المدنى – ط١ لسنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨٠-المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات – لأبى على الفارسى – ت / صلاح الدين عبدالله السنكاوى – نشر وزارة الأوقاف بالعراق – مطبعة العانى – بغداد لسنة ١٩٨٣م.

٨١-المساعد على تسهيل الفوائد – لابن عقيل – ت / محمد كامل بركات – مركز البحث العلمى وإحياء والتراث – جامعة أم القرى – ط١ لسنة ١٤٠١هـ - ١٩٨٢م.

٨٢-معانى القرآن – للأخفش – ت د / هدى قراعة – مكتبة الخانجى – القاهرة – ط١ لسنة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٨٣-معانى القرآن وإعرابه – للزجاج – ت د / عبدالجليل عبده شلبى – عالم الكتب – بيروت – ط١ لسنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٨٤-معانى القرآن – للفراء – عالم الكتب – بيروت – ط٣ لسنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٨٥-مغنى اللبيب – لابن هشام – ت / محى الدين عبدالحميد – المكتبة العصرية – صيدا – لبنان - ١٩٨٧م.

٨٦-معانى القراءات – لأبى منصور الأزهرى – الناشر: مركز البحوث – كلية الآداب – جامعة الملك سعود – ط١ لسنة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٨٧-معجم البلدان – لياقوت الحموى – دار صادر – بيروت – ط٢ لسنة ١٩٩٥م.

٨٨-المفصل فى علم العربية للزمخشرى – طبعة دار الجيل – لا ت.

٨٩-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للشاطبى – ت د / عبدالرحمن بن سليمان العثيمين – طبعة – معهد البحوث العلمية – ط١ لسنة ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٩٠-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية – لمحمود بن أحمد العيني، مطبوع خزانة الأدب – لا ط، ولا ت.

٩١-المقتصد فى شرح الإيضاح – لعبد القاهر الجرجانى – ت د / كاظم بحر مرجان – منشورات وزارة الأوقاف والإعلام العراقية لسنة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٩٢-المقتضب – للمبرد – ت أ / محمد عبد الخالق عظيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – جمهورية العربية لسنة ١٣٩٩هـ.

٩٣-المقرب – لابن عصفور – ت د / أحمد عبدالستار الجوارى، د / عبدالله الجبورى – طبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية لسنة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٩٤-الملخص فى ضبط قوانين العربية – لابن أبى الربيع – ت / على بن الحكيمى – ط لسنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٩٥-منهج السالك إلى ألفية ابن مالك – للأشمونى – ت د / عبدالحميد هنداوى – المكتبة العصرية – بيروت – لبنان – ط١ لسنة ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٩٦-موصل النيل إلى نحو التسهيل – للشيخ خالد الأزهرى – إعداد / ثريا عبدالسميع إسماعيل – جامعة أم القرى لسنة ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٩٧-نتائج التحصيل فى شرح كتاب التسهيل – للمرابط الدلائى – ت د / مصطفى الصادق العربى – مطابع الثورة للطباعة والنشر – بنغازى – لات.

٩٨- نتائج الفكر – للسهيلى – ت الشيخ / عادل أحمد عبدالجواد، والشيخ / على محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – ط سنة ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٩٩- النكت فى تفسير الكتاب – للأعلم – ت / رشيد بلحبيب – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – المملكة المغربية سنة ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

١٠٠- النكت فى القرآن – لابن فضّال المجاشعى – ت د / عبدالله عبدالقادر الطويل – دار البدر – مصر – المنصورة – لا ت.

١٠١- النهاية فى شرح الكفاية – لابن الخباز – ت د / عبدالجليل محمد عبدالجليل – الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعى.

١٠٢- همع الهوامع – للسيوطى – ت / أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ لسنة ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

١٠٣- الوافي بالوفيات – للصفدي – ت / أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث– بيروت، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.

١٠٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – لابن خلكان – ت / يوسف على طويل، ومريم قاسم طويل – دار الكتب العلمية – ط١ لسنة ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

الإهداء

فهرس الموضوعات مرتباً بحسب ورودها في البحث .

المقدمة
الفصل الأول: حياة ابن أبى العافية وأثره فى الخالفين وتضمن:
أولاً: ابن أبى العافية: نشأته وحياته
ثانياً: أثره في اللاحقين
الفصل الثانى: أراء ابن أبى العافية التى انفرد بها واشتمل على:
- أى المعرفتين أولى بالوقوع مبتدأ والأخرى خبراً ؟
- حذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر.
- حكم العطف على الموضع.
- حكم تقدير المصدر العامل بـ (أنْ) والفعل
- حكم تقييد المصدر العامل بزمن .
- توجيه إعراب (سراتهم) في قول الشاعر:
فقلت لهم ظنوا بألفى مدجج سراتُهُم في الفارسىّ المسرّدِ
- زيادة الباء.
- وزن (ذا) اسم إشارة
الفصل الثالث: أراء ابن أبى العافية التى تابع فيها غيره
أولاً: ما تابع فيه عالماً بعينه.
ما تابع فيه سيبويه
- حكم (ذا، وذات) مضافين لظرف الزمان
- الاختلاف فى ناصب الظرف الواقع خبراَ
ما تابع فيه المبرد
- حكم همزة (إنّ) بعد القسم
ما تابع فيه الزجاج
- نقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع الساكنة قبلها
ما تابع فيه الفارسى

- حقيقة اللام الواقعة في خبر (إن) المخففة من الثقيلة
- مجئ (أنْ) بمعنى (إنْ) المخففة من الثقيلة
- بناء فعل التعجب من الفعل المتعدى

ما تابع فيه الأعلم

- إعراب الأسماء الستة

ثانياً: ما تابع فيه أكثر من عالم

- الاختلاف في المشتمل في بدل الاشتمال، أهو البدل أم المبدل منه أم العامل
- ناصب المفعول الثانى لاسم الفاعل الماضى
- زيادة (كان)

ثالثاً: ما تابع فيه جمهور النحويين

- عامل النصب في الحال الواقع بعد اسم الإشارة
- حكم تأنيث الفعل وتذكره عند إسناده لضمير الغائبتين

رابعاً: ما تابع فيه جمهور الكوفيين

- حكم إبراز الضمير إذا عاد على من هو له أو على غير من هو له

الخاتمة

الفهارس الفنية

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

ثانياً: فهرس الأبيات الشعرية

ثالثاً: فهرس المراجع

رابعاً: فهرس الموضوعات